

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



تفريص تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة وتدقيق

بعنوان :

## دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية

تحت إشراف الأستاذ :  
كهد/ بعيليش نور الدين

من إعداد الطالبة :  
كهد سارة بوحمدة

السنة الجامعية 2019 / 2020



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



تفريص ترفص مقدم لاسلكمال مكالبال شهادة ماسلر أكادفمف  
المفدان : علوم اقكصاءفة علوم الكسفر وعلوم كجاءفة  
الشعبة : علوم المالفة والمكاسبة  
لكصص : مكاسبة وكدقق  
بعنوان :

## كور المراءعة الجبائفة فف ككسفن جودة الكصرفكالك الجبائفة

ككك إشراف الأسكاذ :  
ككك/ بعلفش نور الكفن

من إكداد الطالفة :  
ككك سارة بوكمدة

السنة الجامعفة 2019 / 2020

## الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، و بعد..

أهدي هذا العمل الى :

الى من كلله الله بالهبة و الوقار...الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار  
...أرجو من الله أن يمد بعمرى لثرى ثمارا ربما حان قطافها بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوم اهتدي  
فيها اليوم وبالغد و الى الأبد والدي العزيز.

الى ملاكي بالحياة ... الى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني ... الى بسمه الحياة و سر الوجود الى  
من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

الى أخي ورفيق دربي وهذي الحياة بدونك لاشئ معك أكون أنا وبدونك لا أكون مثل أي شئ بنهاية  
مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة الى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أخي إسحاق .

الى توأم روحي ورفيقة دربي الى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة الى من رافقتني منذ أن حملنا  
حقائب صغار ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة و ما تزال ترافقني حتى الآن أختي هاجر.

الى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة بضحكته الى شعلة الذكاء والنور الى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك  
أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد أخي شعيب.

الى من معهم سعدت برفقتهم بدروب الحياة سررت الى من كانوا معي على طريق النجاح والخير الى كل  
أصدقاء و المقربين

الى كل زملاء دفعة (2020) ثانية ماستر محاسبة وتدقيق.

# الشكر

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار الى بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برويتك ( الله جل جلاله).

يقول الله عز وجل: " قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

الى من بلغ الرسالة وادي الأمانة ... ونصح الأمة ... الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه، فإنه ينسب الفضل كله في إكمال و الكمال يبقى لله وحده ، هذا العمل وبعد الحمد لله، فإنني أتوجه الى أستاذي الدكتور " نور الدين بعيليش " بالشكر و التقدير الذي لن تفيه أي كلمات حقه ، فلولا مثابته و دعمه المستمر ما تم هذا العمل حفظه الله و تتمتع بالصحة والعافية.

بعدها الشكر موصول الى لكل أساتذة وهيئة التدريس العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

نشكر كل من ساعدني على إتمام مذكري وقدم لي العون ومدني يد المساعدة و زودني بالمعلومات اللازمة لا تمام مذكرة ونخص بالذكر : كل مسؤولي وعمال مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة .

نشكر كل من قدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات ونخص بذكر كل من مديرية الضرائب ورقلة : السيد : نور الدين بعيليش، المدير الفرعي للوسائل: السيد أحمد بزيو .

مفتشية الضرائب سيدي بو غوفالة السيد: بن حمزة سليم.

نتوجه بالشكر أيضا الى محافظ حسابات وخبير محاسب معتمد السيد : بن زاهي محمد كمال.

أفضل بالشكر الى كل من شركة مواد البناء ورقلة و المسؤول التجاري السيدة : خليف فتحية

و السيد : حفصي إسحاق .

ثم توجه بشكر الى مسؤولي وعمال ديوان مؤسسات الشباب بورقلة

نشكر كل من تفضلوا بإشراف على هذا العمل فجزائهم الله عنا كل خير فلهم مني كل التقدير و الاحترام.

## الملخص

تهدف هذه الدراسة الى دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية إحدى الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة من اجل تشخيص وضعيتها الجبائية وترشيد قراراتها المالية، من خلال الحرص على التحكم في مختلف الأعباء و التكاليف الجبائية الناتجة عن سوء التعامل مع القوانين والتشريعات و الإخلال فالتزامات القانونية الواقعية على عاتقها، وخاصة التصريحات الجبائية التي تجعله تحمل كل العقوبات و الغرامات المترتبة عليها التي فرضها المشرع الجبائي على المؤسسة باعتبارها وسيلة تقرر بها على كافة المعلومات والحسابات التي تعكس وضعيتها الجبائية الحقيقية من اجل تحديد وعاءها الضريبي.

اعتمادنا من خلال الدراسة على إبراز دور المراجعة الجبائية ومدى مساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية لكونها إحدى الأدوات الفعالة التي تساهم في الكشف الأخطاء و الاغفالات في التصريح.

حيث قمنا بطرح الأسئلة استقصائية على العديد من الأطراف ذات العلاقة فقد تم التواصل الى أن المراجعة الجبائية لها دور فعال في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين .

الكلمات المفتاح: المراجعة ، المراجعة الجبائية ، التصريح الجبائي ، جودة التصريح الجبائي ،الالتزام الضريبي.

## Summary

This study aims at the role of tax review in improving the quality of tax declarations, one of the tools that the institution relies on in order to diagnose its tax situation and rationalize its financial decisions, by taking care to control the various tax burdens and costs resulting from mishandling of laws and legislation and breach of realistic legal obligations. It shall bear upon it, especially the tax declarations that make it bear all the penalties and fines imposed on it by the tax legislator on the institution as a means by which it recognizes all information and accounts that reflect its true tax status in order to determine its tax base.

Our reliance, through the study, on highlighting the role of the tax review and the extent of its contribution to improving the quality of tax declarations, as it is one of the effective tools that contribute to the detection of errors and omissions in the declaration.

Where we have asked investigative questions to many of the relevant parties, it has been communicated that the tax review has an effective role in improving the quality of tax declarations of the taxpayers.

**Key words:** audit, tax review, tax declaration, quality of tax declaration, tax liability.

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	معايير المراجعة	01
07	أنواع المراجعة حسب عدة زوايا	02
09	أنواع المراجعة	03
35	معايير جودة المعلومة	04
54	الهيكل التنظيمي للمصلحتين: ( مصلحة الموارد البشرية ، مصلحة المحاسبة و المالية)	05
55	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية	06
79	تمثيل بياني يوضح تطور رقم الأعمال	07
80	تمثيل بياني يوضح تطور الاستهلاك	08
81	تمثيل بياني يوضح مقارنة رقم الأعمال مع الاستهلاك	09
82	تمثيل بياني يوضح تطور نفقات الموظفين	10
83	تمثيل بياني يوضح تطور الأصول والخصوم	11

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	غرامات عدم إيداع التصريحات أو التأخر في إيداعها	01
28	غرامات النقص في التصريح	02
52	يبين كل وحدات المؤسسة الأم	03
59	عدد العامل في المؤسسة	04
60	أنواع منتجات بعض (قطع الغيار) لدى المؤسسة مع الصور	05
64	يوضح الزبائن الذين تتعامل معهم المؤسسة	06
66	دفتر الضمان	07
67	يوضح الموردين المؤسسة	08
68	المؤسسات المالية التي تتعامل معها المؤسسة	09
68	أنواع العقود المبرمة مع المؤسسة	10
69	الضرائب و الرسوم المفروضة على المؤسسة	11
71	يوضح علاقة النظام الداخلي و المراجعة الجبائية	12
74	يوضح علاقة التصريحات الجبائية كالتزامات على عاتق المؤسسة	13
76	يوضح علاقة مفتشية الضرائب ومدى التزام المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من الجانب الجبائي	14
79	يمثل تطور رقم الأعمال من خلال الدارسة	15
80	يمثل تطور الاستهلاك من خلال الدارسة	16
81	يمثل مقارنة الاستهلاك مع رقم الأعمال من خلال الدارسة	17
82	يمثل مقارنة نفقات الموظفين مع رقم الأعمال من خلال الدارسة	18
83	يمثل الأصول والخصوم من خلال الدارسة	19
84	يمثل الخزينة من خلال سنتين	20

قائمة الاختصارات

الاختصار/ الرمز	شرح المصطلح باللغة الأجنبية	شرح المصطلح باللغة العربية
IRG	Impôt sur les revenu globale	الضريبة على الدخل الإجمالي
IRG/S	Impôts Sur Les Revenu Globale Sur Salaire.	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رواتب وأجور
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
IFU	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
D.T	Droits De Timbre	حق الطابع
C.S.S	Cotisation de Secrete Social	اشتراكات الضمان الاجتماعي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	اتفاقية حول : اقتناء شاحنة صهريج
02	التصريح بالوجود (Gn°8)
03	التصريح (Gn°2)
04	التصريح (Gn°50 A)
05	التصريح (Gn°50)
06	التصريح (Gn°3)
07	التصريح (Gn°1)
08	التصريح (Gn°4bis)
09	التصريح (Gn°4)
10	التصريح (Gn°4)
11	التصريح (Gn°23)
12	التصريح (Gn°29)
13	التصريح (Gn°51)
14	الإقرار الضريبي
15	جدول حسابات النتائج المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
16	جدول الأصول و الخصوم زبائن و موردين المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
17	التصريحات الشهرية (Gn°50)

# طرح الإشكالية

### طرح الإشكالية :

إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة ضرورة لا بد منها بحيث أن كل دولة تعتمد على الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها بغرض المحافظة على استقرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي ,ويحتل قانون المالية مكانة كبيرة في التشريعات باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة لما تحققه من أهداف في جميع المجالات .

إن ما يميز الأنظمة الضريبية هو الطبيعة التصريحية حيث يقوم فيها المكلفون بالإبلاغ عن أوعيتهم انطلاقا من حسن نيتهم حتى يثبت العكس ،

تعتبر المراجعة الجبائية أحد صور التدقيق الذي تقوم بها الإدارة الجبائية وهي الفعل المقابل والضروري لهذا النظام باعتبارها إجراء رقابي يخول للإدارة الجبائية مراجعة التصريحات فهي بذلك تشكل وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة ؛ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بالحضور الدائم لإدارة الضرائب؛ وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكاتهم اتجاه التزامهم الضريبي لذا تعد المراجعة الجبائية من أهم وسائل الإدارة الجبائية في التأكد من حقيقة الإيرادات الضريبية المتحققة ومن خلال تدقيق في حسابات المكلفين يكمن في كونها وسيلة وليست غاية تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنبا إلى جنب بالإضافة إلى زيادة مستوى الالتزام بأحكام التشريع الجبائي والامتثال له .

عند عدم الاتفاق بين المكلف و الإدارة الجبائية وعرض تلك حسابات الى جهة تضمن للطرفين تحقيق عدالة في فحص حسابات المكلف و تصريحاتهم وحماية حقوق الإدارة الضريبية وبالتالي كل ما كان دور المراجعة الجبائية جيد كل ما حقق إيرادات العامة و زيادة الالتزام الضريبي الطوعي ويقلل الغش و التهرب الضريبي.

### الإشكالية الرئيسية:

- ما دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ؟
- ما مدى التزام المكلفين بالتصريحات بمدخلهم ؟

### الأسئلة الفرعية:

- ما نجاعة المراجعة الجبائية وطرق تحصيل الإيرادات الضريبية؛
- ما هي خطوات و الإجراءات المترتبة على المكلف والإدارة الجبائية ؛

- هل يوجد اتفاق بين المكلف و إدارة الجبائية.

### الفرضيات:

- نجاعة تكمن باستخدام ضوابط ومؤشرات و أنظمة في تطبيق المراجعة الجبائية ؛
- التأكد من أن المكلف قد أعد تصريحات الجبائية وفق لأحكام التشريع الجبائي ؛
- عدم وصول الى اتفاق بين مؤسسة سوناكس و إدارة الجبائية.

### ت- أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

ومن أهم دوافع اختيار الموضوع:

- ✓ محاولة التقريب بين الجانب النظري لموضوع دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ؛
- ✓ محاولة إيجاد فهم التشريعات الجبائية وخاصة المراجعة الجبائية ؛
- ✓ ميول ورغبة الطالبة لهذا الموضوع لتناسبه مع تخصصه.

### ث- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- تطبيق القواعد والأصول المحاسبية والقانونية؛
- فحص وتدقيق حسابات والتقارير المكلفين يؤدي إلى تحقيق وعاء ضريبي عادل؛
- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المدرجة في تصريحات الجبائية المقدم من قبل المكلف وتحقيق العدالة الضريبية.

### ج- أهمية البحث:

- تتجلى أهمية المراجعة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التدقيق والتي يعد أهمها الوصول إلى وعاء الضريبي مقبول وبالتالي تحديد الضريبة الواجب دفعها، ويقوم المراجع بالتأكد من أن المكلف قد أعد التصريحات وفق التشريعات الجبائية ؛ وكلها تساند النظام الجبائي في تحقيق أهدافه المالية.

- أهمية المراجعة الجبائية هو التأكد من صحة ما جاء بدفاتر المكلفين من بنود ومداحيل ويتمعن من جوانب كافة لضمان سلامة من حالات الغش والتهرب الضريبي التي يقوم بها بعض المكلفين , إذا أن المراجعة الجبائية تقوم بصورة عامة بمكافحة التهرب الضريبي أو التقليل منه كما تساهم في زيادة التزام الضريبي الطوعي للمكلفين.

### ح- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: سوف نتطرق إلى موضوع دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين والتركيز على المراجعة الجبائية، وما له من أهمية في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين؛
- حدود المكانية: إجراء دراسة ميدانية المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ( ورقلة ).
- مفتشية و مديرية العامة للضرائب (ورقلة)

### خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

يهدف معالجة الموضوع كإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الملائم هذه الدراسات كما تم تقسيم البحث الى قسمين الأول نظري تم من خلال الاستعانة بالكتب و المقالات و المذكرات، والثاني يقوم على أسلوب دراسة الحالة الملائم للمنهجية IMRAD ، باستخدام أداتين هما : المقابلة و الوثائق بغية التحليل ومعالجة الدراسة.

### د- صعوبات البحث:

التغيرات السريعة في بيئة النظام الجبائي (المرونة وعدم الثبات).؛

قلة المراجع في هذا المجال نظرا لحدثة الموضوع.؛

صعوبة التوصل مع المؤسسة خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا مما أدى الى بعض العراقيل.

### هـ- هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة، و من أجل اختبار صحة الفرضيات ابتدأنا موضوعنا بمقدمة و اعقبناه بخاتمة حيث قسمت الدراسة الى فصلين كالتالي :

الفصل الأول: تناول الأدبيات النظرية لمراجعة تتضمن تمهيد للفصل يليه بعد ذلك مبحثين ، حيث تم في المبحث الأول التطرق للإطار الأدبيات النظرية لمراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية

وفي حين المبحث الثاني خصص للدارسات حول موضوع الدراسة من اجل الإلمام بمحاثات الموضوع،

الفصل الثاني : يتعلق بالدراسة التطبيقية و الذي بدوره قسم الى مبحثين الشق الأول من المبحث عرضنا فيه الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة في حين المبحث الثاني خصص لتحليل و التفسير ومناقشة ما توصلت إليه الدراسة.

## الفصل الأول

### الأدبيات النظرية والتطبيقية

## تمهيد:

تعد المراجعة الجبائية احد الصور التدقيق، وتعد احد الوسائل الرقابة الجبائية و قد كان لتطور الفكر الضريبي في كافة الأنظمة الضريبية سباقاً نحو الوصول إلى أفضل الطرق لتحقيق العدل و المساواة بين طرفي العلاقة الضريبية للعمل على تقريب المسافة بين الطرفين و إزالة أي فجوة بينهما و الحد من الوسائل القصرية من أجل تشجيع المكلف بالضريبة على التعامل مع الإدارة الضريبية في ثقة و اطمئنان؛ حيث حول المشرع الجبائي للإدارة الجبائية صلاحيات الرقابة للتأكد من صحة و مدى مصداقية تصريحات المكلفين بالضريبة، نظر لكون النظام الجبائي الجزائي مبني على أساس مبدأ التصريح العفوي، أي انه يمنح الحرية النسبية للمكلف بالضريبة في التصريح بمدخله من تلقاء نفسه. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تعد مساهمة علمية لفهم دور المراجعة الجبائية في زيادة الالتزام الضريبي الطوعي، لذا سيتم التعرف في هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية و الدراسات السابقة ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول الأدبيات النظرية لمراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية لمراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية

ففي العصر الحديث أصبح لعنصر الرقابة أهمية بالغة إذ تساهم داخل المؤسسة في الحد من ظاهرة التعسف في استعمال مواردها مثل الرشوة والسرقة حيث تعد المراجعة الجبائية احد الوسائل الرقابة الجبائية

تعتبر المراجعة الجبائية عبارة عن فحص موجه لتحقيق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد و المبادئ الضريبية؛ و المكلف بالضريبة هو كل شخص ملزم بدفع المساهمات الضريبية من ضرائب و رسوم و التي يكون تحصيلها مصرح به وفقا للقانون، و بالتالي مهما تنوع المكلفون بالضريبة فإنهم يتفرعون حسب طبيعتهم و وضعهم الاجتماعي أو المهني معتمدين كما سبق الذكر في هذا التنوع على عدة معايير فقد يعتمد على رقم الأعمال أو الدخول أو الضريبة المدفوعة بواسطتهم.

## المطلب الأول : أساسية المراجعة الجبائية

المراجعة تعتبر وسيلة وليست غاية، حيث تهدف هذه الوسيلة الى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المراجعة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها،

## الفرع الأول : مفاهيم حول المراجعة

## أولاً: مفهوم ومعايير المراجعة

أ مفهوم المراجعة: سوف نتطرق إلى مجموعة من تعاريف حول المراجعة

أما المراجعة بمعناها المهني فقد تعددت التعارف المنبثقة عن جمعية الأمريكية؛

فإنه يتم تعريف المراجعة بأنها عملية منظمة تنطوي على تجميع وتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن أحداث وتصرفات اقتصادية وذلك للتحقيق من درجة التوافق بين المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أصول المراجعة،الدار الجامعية ، مصر ،2005، ص:07.

أما **Lionel et Gérard**: فقد عرفا المراجعة على أنها عبارة عن الاختبار والفحص الذي يقوم به مهني كفاء ومستقل ، ومن أجل إبداء رأيه المعلل على دقة وعدالة ومصداقية الميزانية وحسابات النتائج بالنسبة للمؤسسة المعينة بالمراجعة<sup>1</sup> .

عرفت منظمة العمل الفرنسي : المراجعة على أنها مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل استناد على معايير التقييم ، وتقدير مصداقية وفعالية النظام و الإجراءات المتعلقة بالتنظيم<sup>2</sup> .

\*من مجمل التعاريف السابقة نلاحظ أن جلها يصب في مفهوم واحد وهو المراجعة علم يشمل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة<sup>3</sup> ، وتشمل على ثلاث عناصر أساسية تركز عليها المراجعة وهي<sup>4</sup>:

- الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها؛

- التحقيق: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة ؛

- التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمين القوائم المالية؛

ب معايير المراجعة : المعايير بصفة عامة هي كل ما يستخدم للقياس نستطيع من خلالها تقييم عملية المراجعة والحكم على الجدوى ، منها بمعنى آخر هي تلك الأنماط التي يجب إن يحتذي بها المراجع أثناء أداءه لمهمته ، على أية حال سنستعرض وتحدد باختصار هذه المعايير التي أصدرها الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث قسمها إلى ثلاث مجموعات ، المعايير العامة ، المعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> فاتح سردوك ، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2004، ص: 27

<sup>2</sup> . مسعود صديقي، محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات، مطبعة مزوار، الجزائر، 2010، ص: 11

<sup>3</sup> احمد لعناق، المراجعة الجبائية و دورها في الحد من المخاطر الجبائية للمؤسسة ، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 02

<sup>4</sup> مقدمة في المراجعة (1) : د/أمن عبد الله، صفحة في الانترنت

<sup>5</sup> ص: 01 ، وليم توماس وامرسون هنريكي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق، تعريب احمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد،

دار المريخ للنشر، السعودية، 1998، ص: 53

✓ المعايير العامة<sup>1</sup>:

- يجب إن يتم أداء المراجعة بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتوفر لديهم المهارة الملائمة للعمل كمراجع؛

- يجب إن يتوفر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل العمل الحياد في الاتجاه الذهني؛  
- يجب ممارسة العناية المهنية اللازمة عند أداء المراجعة وإعداد التقرير.

✓ معايير العمل الميداني<sup>2</sup>:

- يجب إن يتم تخطيط العمل تخطيطا مناسباً مع الإشراف الدقيق على المساعدين؛  
- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة بشكل مفصل حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه ، وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات لمراجعة؛  
- يجب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

✓ معايير إعداد التقرير<sup>3</sup>:

- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها و تصويرها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛  
- يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تم استخدامها في إعداد و تصوير القوائم المالية الخاضعة للمراجعة تتماثل مع نفس المبادئ التي استخدمت عند إعداد و تصوير القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة؛  
- يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة المعلومات و الإيضاحات التي يجب إعلام القارئ بها ما لم يرد في تقرير إبداء الرأي ما يخالف ذلك؛

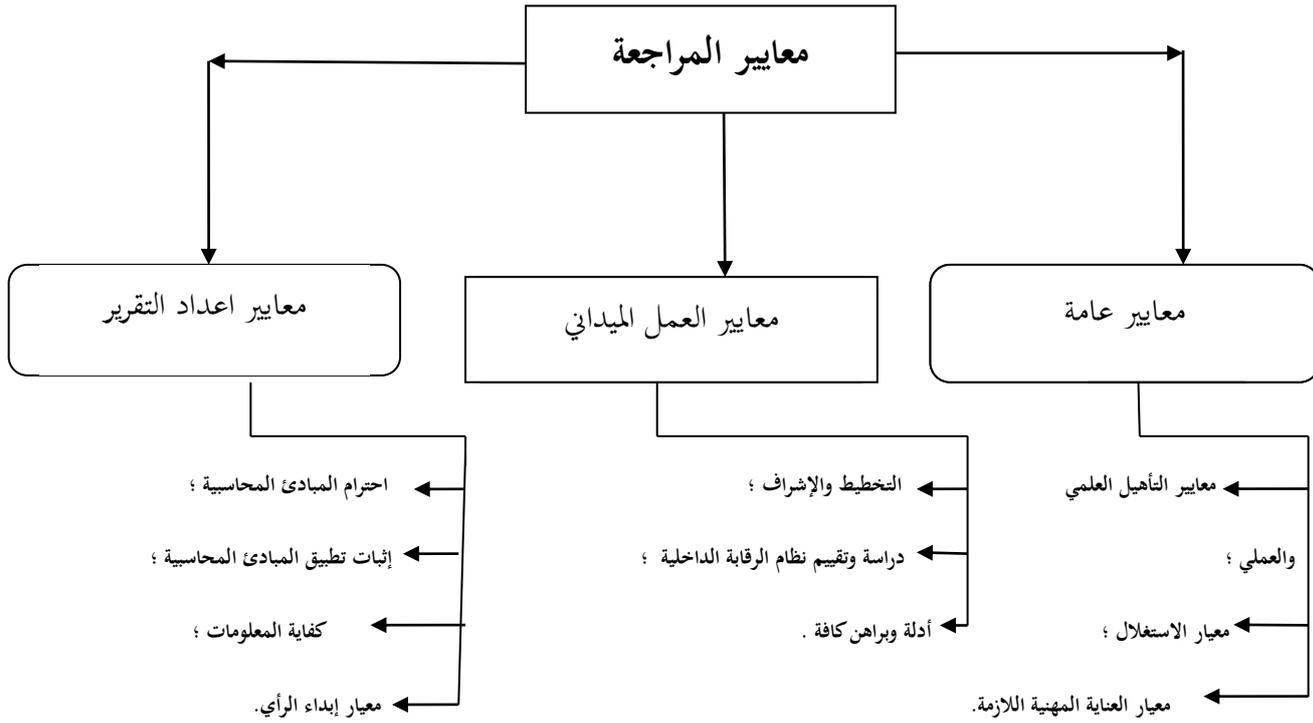
<sup>1</sup> امين السيد احمد لطفي ، مسؤوليات واجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة ، الدار الجامعة للنشر، القاهرة، 2005، ص:18

<sup>2</sup> ادريس عبد السلام اشتوي، المراجعة معايير واجراءات، ط5، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، ليبيا، 2008، ص:22

<sup>3</sup> مسعود صديقي ، دور المراجعة في استراتيجية التأهيل الاداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد01 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2002، ص:66

- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية باعتبارها وحدة واحدة، و في الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة ، و يجب أن يوضح التقرير خصائص و طبيعة الخدمة التي يقوم بها المراجع مع الإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقو نتيجة أداء هذه الخدمة.

### الشكل رقم (01): معايير المراجعة



المصدر: محمد هشام ملوكة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ،مذكرة ماستر، جامعة ورقلة

،2014، ص:44

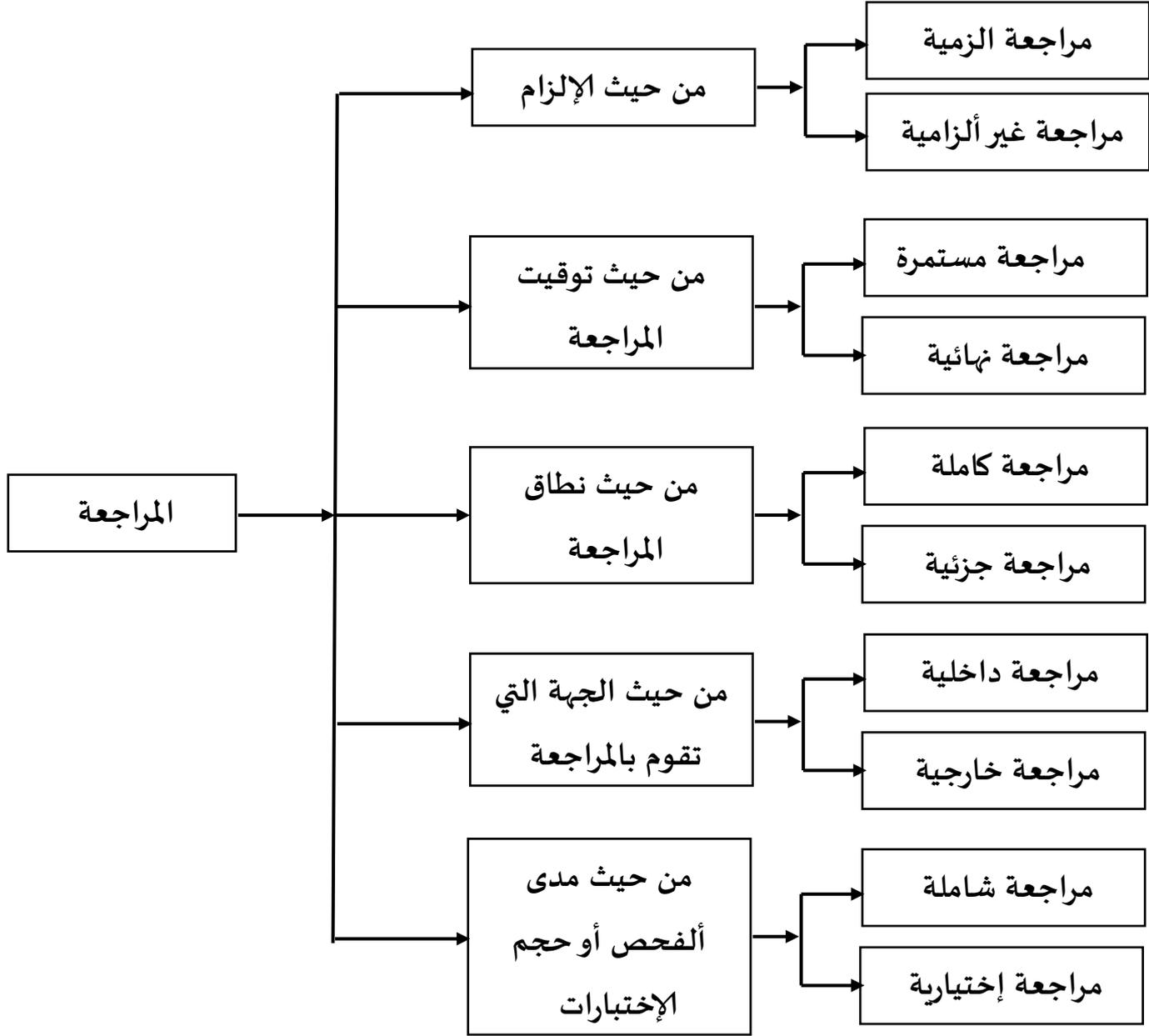
### ثانيا : أنواع وأهداف المراجعة

#### أ /أنواع المراجعة :

هناك عدة أنواع للمراجعة كل نوع ينظر إليه من زاوية معينة فهناك من قسمها إلى مراجعة إلزامية والمراجعة غير إلزامية أو من حيث توقيت المراجعة ( مراجعة مستمرة ومراجعة نهائية )، أو من زاوية مجال أو نطاق المراجعة (

مراجعة كاملة ومراجعة جزئية ) أو من الجهة التي تقوم بهذه الخدمة ( مراجعة داخلية ومراجعة خارجية ) أو من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات ( المراجعة الشاملة والمراجعة الاختيارية).

الشكل رقم (02) أنواع المراجعة حسب عدة زوايا



المصدر: عبد السلام عبد الله سعيد ابو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية ، مذكرة ماجستير،

منشورة ، جامعة ، الجزائر، 2003، ص: 22 .

**1 مراجعة العمليات :** يدرس هذا النوع من المراجعة مدى نجاعة تطبيق سياسات الإدارة ويزود متخذ القرارات عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي بتحليل واقتراحات قصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة باعتبارها كنظام معقد مفتوح على محيط مسيطر متقلب وأعقد منه بتعبير آخر ، وللإمام أكثر\* بمفهوم مراجعة العمليات نقدم تعريف المعهد الفدرالي المالي الكندي له " إن الهدف الأساسي لمراجعة العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتحقيق من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحليل موضوعية ، تقييم النشاطات وتقديم تعاليق واقتراحات حولها<sup>1</sup>."

**2 مراجعة المالية :** انطلاقا من القوائم المالية يقوم المراجع بالاعتماد على أدلة وقرائن يدعم بها رأيه حول مصادقة القوائم المالية ، هنا جاء هذا النوع من المراجعة إذ يقصر عمل المراجع هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حولها ، إذ يطلع المراجع في عمله هذا على جل المستندات المبررة ، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة الذي هو مجموع الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة وأنه بتقييمه لهذا النظام الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المسجلة<sup>2</sup> .

**3 مراجعة الجبائية :** هي فحص انتقادي لمجمل الوضعية الجبائية للمؤسسة ( هذا النوع من المراجعة سنتطرق إليه بالتفصيل الفرع الثاني ).

**4 المراجعة الإستراتيجية:** ويدرس هذا النوع من المراجعة الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة و ما هي التغيرات التي يجب إدخالها فيها قصد مواجهة المحيط المعقد والمسيطر والغامض من أجل التطوير و الاستمرار.

**5 المراجعة الجودة:** عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات تم إنجازها بصفة فعالة وفق معايير من الجودة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص:16

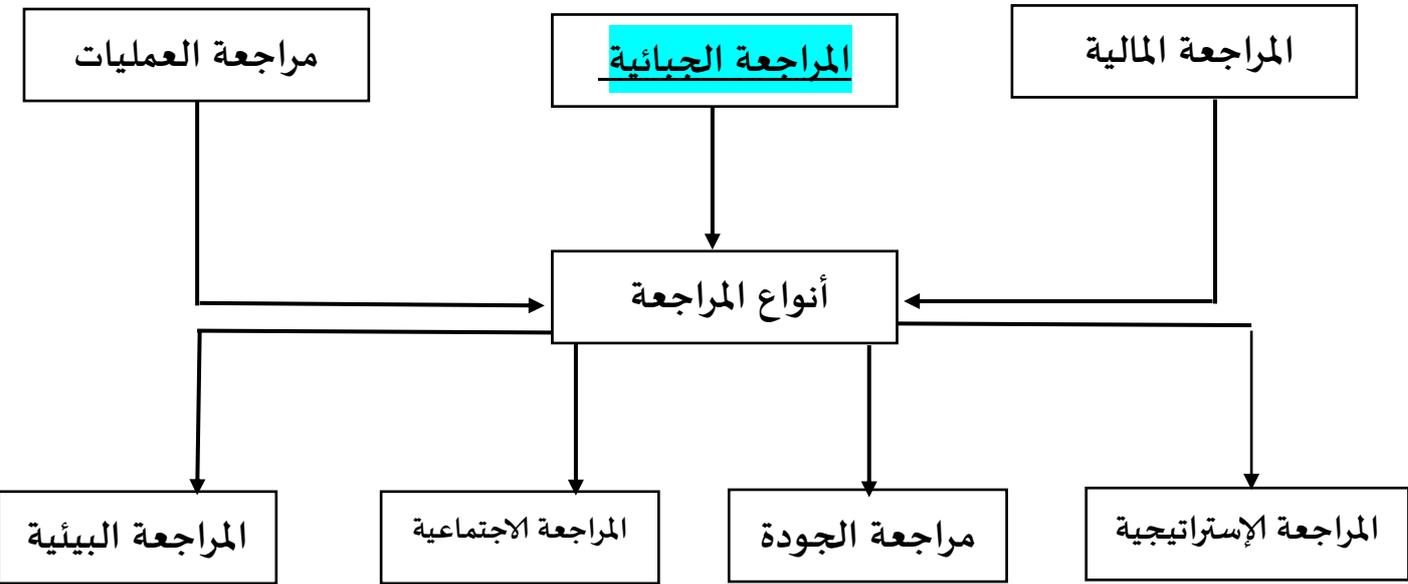
<sup>2</sup> عمر علي عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة، المدية ، الجزائر، 2009، ص:46

<sup>3</sup> صالح حيدان، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012، ص:30

6 المراجعة الاجتماعية: هي فحص وتقييم في منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة والذي يمكن تمييزه على النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقق من مدى تنفيذ المؤسسة لمسؤولياتها الاجتماعية.

7 المراجعة البيئية: عرفتها وكالة حماية البيئة الأمريكية " أنها فحص انتقادي دوري ومنظم موثق و موضوعي بواسطة المؤسسة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها<sup>1</sup>."

### الشكل رقم (03) أنواع المراجعة



المصدر: محمد هشام ملوكة، مرجع سابق ذكره، ص: 47

### ب / أهداف المراجعة:

إن استعراض لأهداف المراجعة يوضح لنا أن هذه الأخير تنقسم إلى مجموعتين، أهداف التقليدية والحديثة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

### الأهداف التقليدية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص: 03  
<sup>2</sup> الاخضر لقلبي، مراجعة الحسابات و واقع الممارسة المهنية في الجزائر، دراسة حالة من خلال الاستبيان، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة ، باتنة ، الجزائر، 2009، ص: 21

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني استنادا الى أدلة وبراهين على عدالة القوائم المالية؛
- اكتشاف أعمال الغش والتزوير بالسجلات المحاسبية؛
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة؛
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة؛
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي؛
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

#### الأهداف الحديثة<sup>1</sup>:

- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات؛
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات؛
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية؛
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميهما في اتخاذ القرار؛
- مساعدة الإدارات المالية للمؤسسات في تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب دفعه؛
- المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.

#### الفرع الثاني : مفاهيم حول الجباية والمراجعة الجبائية

تنشأ العلاقة الضريبية بين طرفين أحدهما المكلف بها و الآخر الإدارة الضريبية إذا أن الأول دائما مطالب و مدين و ملتزم؛ أما الثاني فهو الذي يطلب و يفحص و يراقب و ينفذ، وفي الأخير الهدف من هذه العلاقة الضريبية وذلك لارتباطها بظروف مالية و اقتصادية وتحقيق أهداف.

<sup>1</sup> صالح حميداتوا، مرجع سابق ذكره ص:30

أولاً : مفاهيم حول الجباية و المراجعة الجباية

1- مفاهيم حول الجباية

تعدد تعاريف الجباية ومنها:

"الجباية هي مجموع الاقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة التي تضم الضرائب ، الرسوم الادوات ، والمساهمات الاجتماعية"<sup>1</sup>

عرف اتحاد المحاسبين الامريكيين المراجعة بأنها "عبارة عن إجراءات منظمة لأجل الحصول وتقييم وبصورة موضوعية ، الادلة المتعلقة بالأرصدة الاقتصادية و الأحداث ، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"<sup>2</sup>.

"عبارة عن فحص منظم للبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بغرض إبداء رأي محايد عن مدى صحة أو دقة تلك البيانات ، ومدى إمكانية الاعتماد على دلالتها عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدققاتها النقدية"<sup>3</sup>.

"اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل ، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة ، وعلى مدى احترام لقواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها ، من أجل تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة"<sup>4</sup>.

"عملية منظمة لتجميع الادلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، «اقتصاديات المالية العامة» الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص:183 .

<sup>2</sup> هادي التميمي ، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية" ، دار وائل للنشر ، الأردن،2004،ص:20،ص:21 .

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، " فلسفة المراجعة " ، الدار الجامعية، القاهرة،مصر،2009/2008،ص:03

<sup>4</sup> مسعود صديقي ، أحمد النقار، " المراجعة الداخلية" ، مطبعة مزوار ، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر،2010 ، ص: 11

<sup>5</sup> منصور أحمد البديوي ، شحاتة السيد شحاتة،دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية ، الدار الجامعية ، مصر ،2002/2002،ص:13

"المراجعة عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل ، موضوعي ، متعلقة بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة<sup>1</sup>."

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف شامل للمراجعة على أنها فحص انتقادي ممنهج وبناء ، تعتبر كوسيلة رقابة تؤدي إلى إصدار رأي بشأن موضوع ما والتعبير عن هذا الرأي يكون بوضوح وبدقة وتجري من قبل مهني مستقل لإصدار الحكم على الموضوع المرآب .

## 2- المراجعة الجبائية

تعددت تعاريف حول مفهوم المراجعة الجبائية سواء أكانت صادرة عن هيئات أو خبراء في الميدان الجبائي سنتطرق كما يلي :

**المراجعة الجبائية** عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية،

مع مراعاة القواعد والمبادئ الضريبية

اعتبرت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) المراجعة الجبائية كمجموعة متنوعة من المراجعات العملية من خلال اقتراح التعريف التالي : "تتمثل المراجعة الجبائية في إبداء رأي حول مجموعة الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها ، وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية<sup>2</sup> ." المراجعة الجبائية هي عبارة عن عملية فحص انتقادي للحالة الجبائية للمؤسسة وهنا نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية<sup>3</sup> :

1 -مراجعة تقوم بها مصالح الضرائب إذ أنها تعمل على مراجعة السجلات المحاسبية وما يظهر عليها من معلومات ، وتستند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة ، بحيث تعمل على معرفة هل أن المؤسسة أثناء إعدادها للتصريحات عملت بما يشرعه القانون عند معالجة أي عملية أم لا، وإذا لوحظ أي انحراف عن هذه التشريعات فانه قد يكلف المؤسسة فقدان عدة امتيازات ، إضافة إلى أن مصلحة الضرائب تبدأ بفرض عقوبات

<sup>1</sup>عسان فلاح المطارنة ،"تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،عمان ،الأردن ،2006،ص:13

<sup>2</sup>سمية قحموش، "المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية"،دراسة حالة بإدارة الضرائب لولاية بسكرة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2016،ص:297.

<sup>3</sup>صديقي مسعود، أحمد نقار، مرجع سبق ذكره: ص:26،ص:27.

مالية متلاحقة حول الأخطاء الموجودة ، بل قد تذهب للقيام بمراجعة معمقة حول جميع العمليات من الممكن أن تمتد إلى السجلات الخاصة بجميع السنوات السابقة إلى غاية تاريخ تأسيس المؤسسة .

2- أما النوع الثاني من المراجعة الجبائية ، فهو المراجعة التي تقوم بها المؤسسة هي بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها ، إذ تعمل على تكليف أما جهة خارجية من مراجع أو محافظ حسابات أو جهة داخلية ، إذ يكفي هذا المرجع بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز على الناحية الجبائية.

كما تم تعريفها على أنها : " هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الضريبية ، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية<sup>1</sup> ."

وكما عرّف (P.Bougan et- J.M.vallè) المراجعة الجبائية على أنها " هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الضريبية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية"<sup>2</sup>.

ومنه يمكن أن نعتبر المراجعة الجبائية كعملية منهجية ومنظمة لجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والقرائن، التي تساعد المراجع الجبائي في التحقق من إبداء أريه الفني والمحايد عن صحة وعدالة الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين (أشخاص، مؤسسات)...، بهدف التأكد من صدقها ومدى تمثيلها الصحيح والحقيقي لسجلات المكلف وتماشيها مع متطلبات التشريع الضريبي الوطني وأية قوانين ضريبية أخرى لها علاقة بالتشريعات الضريبية .

### 3- مفاهيم مرتبطة بالمراجعة الجبائية :

أ - المراجعة الجبائية والرقابة : كثيرا ما يرتبط مفهوم الرقابة مع المراجعة الجبائية رغم اختلافها ، فالمراجعة ما هي إلا إجراء رقابي، بالتالي فالمراجعة تشمل الرقابة لان تنفيذ المراجعة يستدعي إجراء رقابات مختلفة فهي بذلك تشمل كل إجراءات وتقنيات الرقابة التي تشكل فحص معمق من قبل مهني وبمنهجية محددة، وتختلف أيضا المراجعة عن الرقابة من حيث شمولها عن رأي ناتج عن الرقابات المطبقة والتي تعتبر الغرض الاساسي من المراجعة.

ب- المراجعة الجبائية والتحقق الجبائي : المراجعة الجبائية تشير غالبا لتحقيق محاسبي ، لذا يمكن القول أن مدلول مصطلح المراجعة هو أوسع من مصطلح التحقيق ، فمصطلح المراجعة قابل للتمديد على عدة مجالات ، الفرق بينهما يمكن في وجود عقوبات قابلة للتطبيق ناتجة عن الرقابة الجبائية .

ج- المراجعة الجبائية والاستشارة : على المراجعين الأخذ بقاعدة عدم التدخل في التسيير ، ولكن لديهم الإمكانية في إبداء الرأي والمشورة فقط في حدود مهامهم .

لذلك فالاستشارة يمكن أن تتم طبيعيا من دون مراجعة سابقة فأى مؤسسة يمكن أن تستشير في مجال التنظيم الإستراتيجية ، أو البحث عن استشارة قانونية أو جبائية حول مسألة معينة أو مشروع دون أن تكون هذه الاستشارة بعملية مسبقة بعملية مراجعة .

<sup>1</sup>سمية قحموش، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup>بوعلام ولهي، " المراجعة الجبائية كإحدى أدوات التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول "التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة،الجزائر،3-4 ماي 2005،ص:02.

ثانيا: مراحل المراجعة الجبائية

تمثل مراحل المراجعة الجبائية مجموعة من العمليات التي يجب على المراجع القيام بها بكفاءة ومهارة عالية لتحقيق هدفه. وتمثل هذه المراحل في<sup>1</sup>:

**1 برنامج المراجعة الجبائية :** هذه الخطوة تتيح للمراجع تحديد المعلومات التي يمكن أن تفيده في توجهاته المستقبلية حيث يمكن ان تشمل على : -المعرفة العامة بالمؤسسة

- معرفة الوثائق القانونية والمحاسبية والتسييرية
- التعرف على الاتفاقيات الرئيسية للمؤسسة: كعقود الإيجار؛ عقود القروض؛ العقود مع الشركات الأجنبية وغيرها.

تحديد المخاطر والأهداف : المعارف السابقة والمكتسبة خلال مرحلة المعرفة العامة بالمؤسسة تتيح تحديد المخاطر؛ هذه المرحلة تسمح للمراجع بتعيين الأهداف التي تركز على النقاط المهمة السابقة ؛ وإدراك المزيد من الفعالية واحتمال كبير في تغطية المخاطر

-الأخذ بمعلومات تقرير المؤسسة مع إدارة الضرائب : بحث السوابق الجبائية للمؤسسة يلعب دورا هاما في تقييم المخاطر ؛ ويجب على المراجع إعادة النظر في رسائل وجهت للمؤسسة من قبل الإدارة

**2-أهمية التخطيط برنامج المراجعة الجبائية<sup>2</sup> :** \*تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي: إن الدور الرئيسي برنامج المراجعة الجبائية هو تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي بالقوانين الضريبية من قبل دافعي الضرائب ؛ وهي تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال تذكّر المكلفين بمخاطر عدم الالتزام ؛ وتوليد الثقة في المجتمع ككل وذلك من خلال قدرة القانون الضريبي على كشف الانتهاكات الضريبية الخطيرة ؛ وفرض العقوبات المناسبة .

\*توضيح مجالات القانون الغير واضحة: يمكن للمراجعة الجبائية أن توضح مجالات القانون الضريبي التي تسبب مشاكل لإعداد كبيرة من المكلفين بالضريبة ؛ وبالتالي بذل المزيد من الجهود من قبل المصالح الضريبة لتوضيح متطلبات وحاجات القوانين الضريبة أو لتوعية المكلفين بطرق مثلى على ما يجب القيام به للالتزام الضريبي مستقبلا.

<sup>1</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص:297، ص:298.

<sup>2</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص:299.

\***جمع المعلومات:** فبرنامج المراجعة يمكنه الحصول على الكثير من المعلومات اللازمة والمهمة التي يمكن أن تبلغ إدارة الضرائب للممارسات التي قد تهدد التوافق والالتزام وتحصيل الإيرادات.

\***توضيح القانون وتعليم المكلفين بالضريبة:** برنامج المراجعة يلعب دوراً مهماً في توضيح القانون وتوعية دافعي الضرائب على تدابير الالتزام الضريبي المناسبة؛ مثل الإيداع القانوني للقانون للتحصيلات؛ الخصم من النفقات وتحسين مسك السجلات والتوجيه المباشر لدافعي الضريبة أثناء نشاط المراجعة؛ وهذا يمكنه أن يساهم في تحسين الالتزام الضريبي من قبل المكلفين مستقبلاً.

وبالتالي يمكن إجمال أهداف المراجعة الجبائية في:

- تقديم تصريحات ضريبية صحيحة وعادلة؛
- تعزيز صدق الاداء الاجتماعي للإدارة باعتبارها مكلفة بالمشاركة في تحقيق خدمة الصالح العام عن طريق تقديم بيانات مالية صادقة و واضحة وعادلة؛
- تحقيق العدالة الضريبية عن طريق خلق المنافسة العادلة والشريفة بين الذين يدفعون نصيبهم من العبء الضريبي والذين لا يدفعون؛
- تحقيق الفعالية أي قدرة الأقسام الرقابية في الإدارة الضريبية تحقيق أهدافها المخصصة لها ضمن معايير الالتزام بالسياسات والاجراءات المرسومة من إدارة المراجعة المركزية؛
- تحقيق الكفاءة أي قدرة الإدارة المركزية على استخدام العنصر البشري من تقييم ودراسة ملفات العملاء (دراسة البيانات المقدمة عن طريق التصريحات ) ، بشكل يحقق أهداف الضريبة ضمن الشرعية الضريبية؛
- تحقيق مورد مالي منتظم ومتوازن من المكلفين؛
- اكتشاف ماقد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير أو تلاعب أو غش يؤؤدي إلى التهرب الضريبي؛
- معالجة كل ماجاء بالدفاتر المعالجة السليمة من وجهة النظر الضريبية وان يراعي مبدأ استقلال السنوات<sup>1</sup>

<sup>1</sup>بوعلام ولهي، مرجع سبق ذكره، ص:03.

## المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول جودة التصريحات الجبائية

بما أن النظام الضريبي نظام تصريحي، فهو يعتمد على الرقابة الجبائية للتأكد من صحة و مصداقية الإقرارات أو التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، و اكتشاف الأخطاء والانحرافات المتعلقة بها، وتختلف عملية مراجعة و فحص الإقرارات باختلاف أشكال الرقابة الجبائية

## الفرع الأول: مفهوم التصريحات الجبائية و أهميتها

أولا : تعريف التصريحات الجبائية وإبراز مدى أهميتها

أ / تعريف التصريحات الجبائية :

أ /تمثل التصريحات الجبائية تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما ، تحتوى هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية و أرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف ، والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية<sup>1</sup> .

ب/يعرف التصريح لغة : هو إقرار أو الاعتراف الخطي .

أما التعريف العملي للتصريح الجبائي : هو وثيقة موقعة قانونيا تملأ من طرف المكلف سواء كان طبعي أو معنوي ليقوم بإرسالها إلى المصالح المختلفة (مصلحة الضرائب ؛ الضمان الاجتماعي ) وله موعد يحدده القانون يتضمن التصريح المادة الخاضعة للضريبة الخاصة بها استنادا الى ما تحتويه دفاتره و مستنداته مع احتفاظ الإدارة لنفسها بحق الرقابة على التصريح في حالة ما بني على خطأ أو غش كما يمكن أن يقدم التصريح من غير المكلف شريطة أن تربطه علاقة به<sup>2</sup> .

ج/ويمكن تعريف التصريح الجبائي على أنه : عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة<sup>3</sup> .

<sup>1</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص299.

<sup>2</sup>لطيفة غولة،"الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة ميدانية لمؤسسات اقتصادية"، مذكرة ماستر، غير منشورة ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012،ص:56.

<sup>3</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص299.

د/ التصريح الجبائي هو عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة<sup>1</sup>.

ه/ كما عرفت على أنها: "وثيقة يستلمها المكلف من إدارة الضرائب من أجل التصريح بما يرقم أعماله أو أرباحه أو تكاليفه... الخ ، ثم يقوم بإرجاعها الى مصلحة الضرائب لتكون كدليل إثبات تستعين به هذه الأخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف"<sup>2</sup>.

و/ حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض أي ضريبة أو رسم أو إتاوة كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات أو الهيئات التي لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا وأتعاب مهما كانت طبيعتها ، ويتعين على المؤسسات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها<sup>3</sup>.

من خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص تعريف شامل وهو أن التصريح ما هو إلا وثيقة قانونية مهمة تربط العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة تحوي مجموعة من الإجراءات يلتزم المكلف بتطبيقها وتلتزم الإدارة بأخذها بعين الاعتبار.

طرق تقديم التصريح: وهنا يمكن للمكلف بالضريبة أو طرق آخر بتقديم تصريح لإدارة الضرائب ونوضح ذلك فيما يلي:

**1 تصريح مقدم من طرف المكلف :** يلتزم المكلف هنا بتقديم إقرار أو تصريح عن نتيجة أعماله ؛ كما هو موجود وموضح في دفاتره ومستنداته المحاسبية إلى إدارة الضرائب أن العيب الموجودة في هذه الطريقة هو إمكانية لجوء المكلف إلى التملص أو عدم الكشف الحقيقي عن قيمة المادة الخاضعة للضريبة التي يصرح بها وبذلك يتهرب جزئيا من دفع الضريبة ؛ وعليه فإن القانون الضريبي يخضع تصريحات المكلفين لرقابة من طرف أعوان مكلفين ومختصين من إدارة الضرائب للتأكد من صحة هذه التصريحات .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص:300.

<sup>2</sup> مدني بن بلغيث، "إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال توحيد الدولة"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007، ص:191.

<sup>3</sup> المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية ، المادة 18-01 من قانون الاجراءات الجبائية 2020، ص: 08.

ميزة هذا التصريح: تتميز هذه الطريقة بتحقيق العدالة الضريبية فهي من جهة تعمل على تقدير المادة الخاضعة للضريبة تقديرا منضبطا ومن ثم فان ربط الضريبة يتناسب مع الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة ؛ ومن جهة أخرى يمكن مراعاة الظروف الشخصية للمكلف فينتج عنها زيادة الحصيلة الضريبة بنفس نسبة زيادة الدخل<sup>1</sup>.

2. تصريح مقدم من طرف الغير: تلزم الإدارة الضريبة بموجب هذه الطريقة شخص آخر غير المكلف بالضريبة بتقديم التصريح؛ والأصل في هذه الطريقة أن يكون الغير مينا للممول بمبالغ تعتبر ضمن الدخل الخاضع للضريبة ويشترط كذلك أن تكون علاقة قانونية تربط المكلف بالضريبة والشخص مقدم التصريح<sup>2</sup>.

ميزة هذا التصريح: تعد هذه الطريقة أكثر ملائمة لتحديد المادة الخاضعة للضريبة ؛ خاصة أن الغير ليست له مصلحة في إخفاء مقدار الدخل والتهرب من الضريبة بل العكس هو الصحيح فصاحب العمل يكون مجبرا على تقديم تصريح صحيح ومطابق للواقع ليتجنب العقوبات والجزاءات التي من الممكن أن تقع عليه في حالة المخالفة<sup>3</sup>.

#### ب: أهمية التصريحات الجبائية

تعتبر إدارة الضرائب احد أطراف العلاقة الضريبية التي تقع على عاتقها تحصيل المبالغ الضريبية من المكلفين و توريدها للخزينة العامة في المواعيد المحددة قانونا؛ حتى تمارس الإدارة الجبائية مهامها و تقوم بالواجبات المنوطة إليها، على أكمل وجه، وضمن عدم ضياع حق الخزينة العامة للدولة، قد منح لها المشرع الجبائي مجموعة من السلطات و الحقوق الواسعة في إطار الرقابة الجبائية و التي تسمح لها أن تتحقق من مصداقية و صحة التصريحات التي يقدمها المكلفين و قانونيتها، و مرقبه العناصر الخاضعة للضريبة و التي من خلالها يمكن تحديد الوعاء الضريبي، مع ضمان تحصيلها، ولتظهر لنا تلك السلطات في مواجهة المكلف بالضريبة و التأكد من مدى التزامه بواجباته الضريبية

تزداد أهمية التصريحات الجبائية كلما زادت من خلال توضيح كل الأعمال التي قام بها المكلف خلال السنة والشهر بهدف معرفة الوضعية الجبائية الحقيقية للمؤسسة وتسويتها تجاه إدارة الضرائب

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3 ، الجزائر، 2008، ص: 253.

<sup>2</sup> راضية بن يزه، "اثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسات، قطاع الخدمات"، مذكره ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 56.

<sup>3</sup> محمد عباس محرز ، "اقتصاديات الجبائية و الضرائب"، دار هومة للنشر والتوزيع، 2004، ص: 145.

## 1. أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة لإدارة الضرائب<sup>1</sup>:

- يعتبر التصريح وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل دخول المكلف؛
- يعطى التصريح لإدارة الضرائب المعلومات عن ميلاد ضريبة جديد، حيث تصبح الإدارة على إطلاع بمكان مزاوله نشاط المكلف وبدايته مما يتسنى لها ممارسة وحساب الضرائب وتحصلها؛
- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية حيث يوفر الكثير من الوقت وكذلك يسهل إجراءات التحصيل؛
- يعتبر التصريح غير مكلف للمصالح الضريبية باعتبار أن تأسيسه كان ذاتيا، حيث لا يمكن للمكلف أن يطعن فيه؛
- يسهل على الإدارة الضريبية الإحصاء الجبائي لفئة المكلفين بالضريبة؛

## 2. أهمية التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلف<sup>2</sup>:

- تعتبر التصريحات نتيجة النظام الضريبي التصريح، والذي هو تلقائي
- يرضى التصريح المكلف لأنه هو أدرى بمقدرته التكلفة ولذلك فإن الوعاء المحدد ينطلق من قناعاته الذاتية في تحقيقه؛
  - يضمن أسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف باعتبار أنه أدرى بوضعة السيولة الخاصة به، وتترجم درجة الوعي الضريبي، حيث أن الالتزام الضريبي يتمثل في جانبين (جانب الالتزام بالتصريح وجانب بالتسديد بما هو مصرح به)؛
  - يعتبر التصريح الوسيلة الأكثر سهولة بالنسبة للمكلف، حيث تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضرائب المستحقة عليه فكلما شعر المكلف بأنه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته مما ينعكس إيجابا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب؛
  - تسوية وضعية المكلف بينه وبين إدارة الضرائب وتجنبه لعقوبات هو في غنى عنها؛

<sup>1</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص:50، ص:51.

<sup>2</sup>سمية قحموش، مرجع سابق ذكره، ص:49.

ثانيا: أنواع التصريحات الجبائية الملزم بها المكلف بالضريبة

أ/أنواع الأنظمة الضريبية في الجزائر:

في حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق سقف ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج)، فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به الى الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجزافية الوحيدة فيتم صبهم في نظام الربح الحقيقي<sup>1</sup>.

### 1. الضريبة الجزافية الوحيدة :

يخص هذا النوع المكلفين الذين لا يزيد رقم أعمالهم السنوي على 10.000.000 دج حيث يحدد رقم أعمالهم و لسنتين متتاليتين الربح الخاضع للضريبة تحديدا جزافيا ، أما فيما يخص المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا رئيسيا يتمثل في بيع السلع واللوازم الموجهة للاستهلاك في عين المكان أو توفير السكن وباقي النشاطات إذا تعلق الأمر بغيرهم أي المكلفين ، في هذه الحالة فان الإدارة الضريبية هي من تقوم بتحديد رقم الأعمال و الأرباح و الضرائب التي تنتج عليها ، لذا تقوم إدارة الضرائب بالتحريات المستمرة ، واستطلاعات عن المكلف بالضريبة يمكن أن تكون مختلفة في السنوات الثلاثة ( يكون تحديد رقم الأعمال و الأرباح لسنتين فقط)<sup>2</sup>.

### 2. نظام الربح الحقيقي :

هذا النظام موجه للمكلفين الذين يزيد رقم أعمالهم على 30.000.000 دج وكذا كل أنواع الشركات المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، حيث يحدد ربحهم الحقيقي على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين و الأنظمة المعمول بها ولا حكام المادتين 152 و153<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>المادة رقم 13 قانون المالية لسنة 2020، ص: 07.

<sup>2</sup> منصور بن أعمارة، " إجراءات الرقابة المحاسبية و الجبائية " ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص: 32.

<sup>3</sup> المادة 148 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة للجمهورية لسنة 2020.

ب/أنواع التصريحات الجبائية:

هناك مجموعة من التصريحات الجبائية ، والتي يلزم المكلفين بالاكتمال والتصريح فيها بكل ما يعنيه ويخصه ، منها ما يصرح به في بداية نشاطه ومنه ما يقدم خلال السنة المالية أو نهايتها ومنه ما يصرح به عند التوقف عن النشاط ، ويجب في ذلك مراعاة مواعيد وتواريخ تسليمها للهيئة الجبائية ، وفيما يلي سنستعرض جملة هذه التصريحات .

1. التصريح بالوجود:

هو تصريح يلزم به كل مكلف جديد بالضريبة يمثل كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاط تجاري، صناعي أو مهني خاضعين للضريبة الجزافية وللضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات ، ويتمثل هذا التصريح في نموذج يسلم من طرف الإدارة الجبائية المتمثل في سلسلة رقم 8 G

8 Gn° série ويتم تقديمه في الثلاثين يوم الأول من بداية النشاط إلى مفتشية الضرائب متعددة الخدمات التابعين لها<sup>1</sup> .

يجب أن يحتوي هذا التصريح على المعلومات التالية:<sup>2</sup>

- الإسم واللقب؛
- عنوان بالجزائر وخارج الجزائر إن كان المكلف من جنسية أجنبية ويجب أن يكون مدعما<sup>3</sup>
- نسخة مطابقة قانونا لشهادة الازدياد ،معدة قانونا ومستخرجة من مصالح الحالة المدنية التابعة لبلديات التي ولد فيها المكلفون ذو الجنسية الجزائرية أو الأجنبية ؛
- نسخة مطابقة لعقد أو عقود الدراسات أو الأشغال التي ينوي هؤلاء الأشخاص الأجانب إنجازها في الجزائر.

<sup>1</sup> المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجمهورية الجزائرية 2020

<sup>2</sup> Guide pratique de Contribuable Ministère des finances Direction générale des impôts Algérie, 2011,p :51.

<sup>3</sup> المادة 51 من قانون الرسم على رقم الاعمال للجمهورية الجزائرية سنة 2020

أما فيما يخص المكلفين الخاضعين للرسم على القيمة المضافة فوجب عليهم اكتتاب تصريح مطابق للنموذج الذي تقدمه الإدارة خلال 30 يوم من بدأ عملياته ويتم تقديمه لدى مفتشيه الضرائب التي يتبع لها ويذكر في التصريح ما يلي<sup>1</sup>:

- اسمه ولقبه وعنوانه، وإذا تعلق الأمر بشركة يذكر عنوانها؛
- رقم التعريف الإحصائي للمؤسسة ؛
- موقع المؤسسة أو المؤسسات التي تستغلها ؛
- موقع المؤسسة أو مؤسسات المصنع ، وكذلك اسمه وعنوانه ، إذا كان ينتج بواسطة الغير؛
- موقع أو محل أو محلات البيع التي يملكها؛

طبيعة السلع أو المواد أو الأشياء التي ينتجها أو يتاجر فيها؛

وحسب ما جاء في المادة 52 من قانون الرسم على رقم الأعمال يتعين على الشركات أن يرافق التصريح بنسخة مطابقة ومصادق عليها من قانون الأساسي ، وبالإمضاء المصادق عليه من المسير أو المدير وفي حالة عدم النص عليها من قانونها الأساسي فوجب عليها تقديم نسخة مطابقة أو مصادق عليها لمداولة الإدارة أو مجلس المساهمين الذي عينها.

ويعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريح بالوجود المنصوص عليه في المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بدفع غرامة جبائية محددة تقدر ب 30.000 دج .

## 2/ التصريح الشهري والفصلي :

### أ/ التصريح الشهري<sup>2</sup>:

وهو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر، يتم إيداعه في العشرين يوما الأولى لدى قباضة الضرائب التي يتبع لها مقر المكلف ، والخاضعون لهذا التصريح هم :

- المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة يجب اكتتاب تصريح ( سلسلة ج 50) ؛

<sup>1</sup>المادة 51 من قانون الرسم على الرقم الاعمال للجمهورية الجزائرسنة 2020 .

<sup>2</sup>الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، وزارة المالية، المديرية الضرائب، الجزائر 2020، ص: 50.

المؤسسات التابعة للنظام العام وكذا من طرف الإدارات العمومية ( سلسلة ج 50 أ).

### ب/ التصريح الفصلي أو الثلاثي:

وهو تصريح يخص المكلفين الخاضعين للنظام المبسط ، حيث وجب عليهم اکتتاب تصريحتهم فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف أجور ، الرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة TVA ، خلال العشرين يوما الأولى للشهر الموالي للثلاثي المدني الذي تم خلاله دفع الأجور أو تحقيق رقم أعمال فيه <sup>1</sup> .

### 3/ التصريح السنوي :

هو تصريح يلزم المكلفين التابعين للنظام الحقيقي والخاضعين للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح تجارية وصناعية ، أن يكتتبوا قبل أول ماي من كل سنة تصريحا بمبلغ الأرباح الخاضعة للضريبة التي حققتها المؤسسة أو المكلف والمتعلقة بالدورة السابقة لدى مفتشيه الضرائب لمقر فرض الضريبة ونفس الشيء للمكلفين الممارسين لمهن تجارية ، صناعية وفلاحيه أو لمهن غير تجارية هم ملزمون باکتتاب تصريح خاص في إطار مداخيلهم الصنفية<sup>2</sup>.

ويمكن تمييز بين :

### أ/ الأشخاص المعنويين :

أي المكلفون الخاضعون على أرباح الشركات IBS ملزمون باکتتاب و إيداع تصريحتهم بمدخيلهم ، وفق النموذج المعمول به والممثل في (Série G n 4) ، حيث تحتوي هذه التصريحات على قيمة الأرباح الخاضعة للاقتطاع ( الوعاء الضريبي ) ، ويتم اکتتاب التصريح بالضريبة على أرباح الشركات قبل 30 أفريل من كل سنة فالمكلفون بالضريبة على أرباح الشركات وجب عليهم ذكر رقم أعمالهم و رقم تسجيلهم في السجل التجاري ، كما يجب مسك المحاسبة طبقا للقوانين و الأنظمة المعمول بها ولا سيما منها ملخص عن حساب النتائج ونسخة من حصيلتهم وكشف للمصاريف العامة ، حسب طبيعتها و الاهتلاكات المالية و الأرصدة جدولاً للنتائج

<sup>1</sup>الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة ، مرجع سابق ذكره ، ص: 51.

<sup>2</sup>عودي مصطفى، " الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري"، الطبعة مزوار ، الوادي ، الجزائر ، 2009، ص:64.

للسماح بتحديد الربح الخاضع للضريبة ، كشف للمدفوعات الخاصة بالرسم على النشاط المهني المذكور ، وتقدم الشركات فيما يخصها ، كشفا مفصلا للتسيقات المدفوعة بصدد الضريبة على أرباح الشركات<sup>1</sup> .

و يتعين على المصرح بالضريبة أن يقدم ، كلما طلب منه مفتش الضرائب ، كل الوثائق الحسابية و الجرد ونسخا من الأوراق و الوثائق الخاصة بالإيرادات والنفقات التي من شأنها إثبات صحة النتائج المبينة في التصريح.

وكذلك تضيف المادة 153 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنه تفرض غرامة كلما تبين هناك اغفالات أو نقائص في المعلومات المقدمة .

### ب/ الأشخاص الطبيعيون:

أي المكلفين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي IRG ، هم أيضا ملزمون باكتتاب و إيداع تصريحات بمداخلهم قبل 30 أفريل من كل سنة ونموذج التصريح مقدم من طرف الإدارة الضريبة و المتمثل في ( Serie G n01 ) ، حيث تتضمن هذه التصريحات إجمالي المداخيل و الأرباح المحصلة خلال السنة المالية ( أرباح صناعية و تجارية ، مهن حرة ، فلاحيه ، تأجير العقارات المبنية ، الأموال المنقولة ، الأجر و المرتبات ....).

تجدر الإشارة الى أن النموذج المقدم من طرف الإدارة الضريبة للتصريح السنوي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ( G n 01 ) ، يتفرع الى عدة نماذج ، وهذا حسب النظام الذي يخضع له المكلف ( حقيقي أم جزائي)، وكذلك حسب فئة الأرباح فمثلا نجد<sup>2</sup>:

- تصريح المكلفين المداخيل الصناعية والتجارية و الخاضعين لنظام الربح الحقيقي الذين يفوق رقم أعمالهم 30.000.000 دينار جزائري يتم من خلال ( G n 01 ) يتم التصريح به قبل 30 أفريل من كل سنة و الوثائق الملحقة بالتصريح تتمثل في : الميزانية من أصول و خصوم ، جدول حسابات النتائج و التطورات الحاصلة على الميزانية و جدول حسابات النتائج ( كتغير في حركة المخزون ، تقلبات في المنتج المخزن ، تكاليف الموظفين ، منتجات خارج الاستغلال ، أعباء خارج الاستغلال ، تقلبات في المنتج

<sup>1</sup>المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020

<sup>2</sup> Ministère des finances Direction Générale Des Impôts **Guide Pratique des déclarations Fiscales** op.cit, p 62.

المخزن تكاليف الموظفين ، منتجات خارج الاستغلال ، أعباء خارج الاستغلال ، الاهتلاكات ،  
المخصصات ... ) الاستثمارات، الرسم على النشاط المهني ورقم الأعمال المصرح به،

■ تصريح المكلفين المداخيل الصناعية والتجارية والحاضعين لنظام الضريبة الجرافية ( رقم أعمالهم لا يتجاوز  
5.000.000 دينار جزائري ) يتم من خلال (Serie G n12) ويكتب هذا التصريح قبل 1  
فيفري من كل سنة؛

■ بينما تصريح المكلفين المداخيل غير التجارية ( المهنة الحرة) يتم من خلال (G n 13) تحت نظام  
التصريح المراقب.

■ أما المداخيل الفلاحية فيتم التصريح بها من خلال (G n 15) ، ويتم التصريح به قبل 1 أفريل من  
كل سنة .

■ التصريح الخاصة بالضرائب و الرسوم الأخرى المهنية مثل TAP؛

■ التصريح عن الرسوم العقارية المبنية وغير المبنية و تتم من خلال التصريح G n31 ؛

■ التصريح بالضريبة على التركات ( التصريح بالميراث )؛

■ التصريح عن الأملاك و المستأجرين ، من خلال التصريح G n38 ويكون قبل 31 جانفي من كل  
سنة ؛

■ تصريح المؤسسات الأجنبية التي لها مقر في الجزائر؛

#### 4/ التصريح بالتوقف ( التنازل أو الوفاة ):

في حالة التنازل أو التوقف عن النشاط الممارس من طرف المكلف، يتعين عليه اكتابة تصريح في اجل عشرة أيام  
ابتداء من تاريخ التنازل أو التوقف.

أما في حالة وفاة المكلف ، يجب أن تكون المداخيل الخاضعة للضريبة موضوع

■ تصريح إجمالي؛

■ تصريح خاص؛

يجب اكتابة التصريح الإجمالي والتصريح الخاص من ذوي حقوق المتوفى، في اجل ستة أشهر اعتبارا من تاريخ  
الوفاة.

الجدول رقم 01 : غرامات عدم إيداع التصريحات أو التأخر في إيداعها

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخير في إيداع التصريح
التصريح بالوجود	غرامة مالية تقدر بـ 30.000 دج	مدة التأخير شهر : 30.000 دج
التصريحات الشهرية نموذج (Gn50)	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة الجبائية إلى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 25% من الحقوق المستحقة كعقوبة وإصدار ورد يستحق فوراً.	- غرامة 10% عن الحقوق المستحقة؛ - غرامة 25% بعد قيام الإدارة الجبائية بأعذار المدين بالضريبة لتسوية وضعيته في أجل شهر واحد.
التصريحات التي تحمل عبارة "لاشئ والمستفيدين من إعفاء جبائي والمحققين لخسارة.	غرامة قدرها 500 دج عن ل شهر تأخير	- مدة التأخير شهر: 2500 دج؛ - مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين: 5000 دج؛ - مدة التأخير تتجاوز الشهرين: 10.000 دج.
التصريحات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة الجبائية الى الفرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 35% من الحقوق المستحقة كعقوبة.	-مدة التأخير لا تتجاوز الشهر تطبق غرامة 10% عن الحقوق المستحقة؛ -مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين تطبق عقوبة 20% من الحقوق المستحقة؛ -مدة التأخير تتجاوز الشهرين تطبق غرامة 25% من الحقوق المستحقة؛ - تسديد متأخر للضريبة تطبق 10% مع إضافة 3% عن كل شهر متأخر بداية من الشهر الثاني لتاريخ استحقاق الضريبة دون تجاوز 25% .

<p>- مدة التأخير لم تتجاوز الشهر تطبق غرامة 10 % عن الحقوق المستحقة؛</p> <p>- مدة التأخير تجاوزت الشهر و لم تتجاوز الشهرين تطبق عقوبة 20 % عن الحقوق المستحقة .</p>	<p>إن عدم اكتتاب التصريح المتعلق بالضريبة على الأملاك يؤدي الى الإخضاع التلقائي للضريبة. لا تطبق إجراءات الإخضاع الضريبي التلقائي إلا إذا لم يسوي المكلف وضعيته في أجل ثلاثين يوما من تبليغ الأعدار الأول، غير أن تاريخ التسوية يمدد الى شهرين في حالة وجود مبررات.</p>	<p>تصريح الضريبة على الأملاك</p>
	<p>غرامة قدرها : 5000 دج.</p>	<p>تصريح بالرسم العقاري</p>
<p>يحدد تلقائيا مبلغ الحقوق المستحقة بصدد ضريبة الدخل عن المرتبات و الاجور لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها.</p> <p>تحسب هذه الحقوق بتطبيق نسبة 20 على أساس تقدره الادارة تلقائيا ويتعين على المكلف الدفع خلال 10 أيام التالية لتاريخ التبليغ .</p>		<p>تصريح بالضريبة على المرتبات و الاجور.</p>

غرامات الغش في التصريح :

الغش في التصريح هو كل نقص أو خطأ معتمد يرتكبه المكلف إخفاء رقم أعماله أو ربحه المحقق أو دخله الإجمالي الخاضع للضريبة أو تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة بغية الاستناد عليها للحصول على تخفيض أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة أو الاستفادة من بعض الامتيازات الجبائية ويمكن إجمال معظم العقوبات طبقا لقانون الإجراءات الجبائية للسنة المالية 2020

كما يلي:

- عند القيام بأعمال تدليسية تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة؛
- لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50 % وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب 100 % ؛
- و تطبق نسبة 100 % كذلك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب دفعها عن طريق الاقتطاع من المصدر .
- أما فيما يتعلق بعقوبات النقص في التصريح يمكن إجمالها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : غرامات النقص في التصريح

نسبة العقوبة	الحقوق المتملص منها
نسبة الزيادة: 10 % .	مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن 50.000 دج أو يساويه.
نسبة الزيادة: 15 % .	مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50.000 دج ويفوق 200.000 دج أو يساويه.
نسبة الزيادة : 25 % .	إذا فاق مبلغ الحقوق المتملص منها 200.000 دج.

المصدر : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2020.

الفرع الثاني : جودة التصريحات الجبائية

أولاً: تعريف وخصائص جودة التصريحات الجبائية

أ / تعريف جودة التصريحات الجبائية :

أ/ **الجودة** في هذا المجال تعني صحة و مصداقية المعلومات المقدمة و التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ، ومنه فان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة ، و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها<sup>1</sup>.

ب/إن مفهوم **الجودة** ينطوي على مجموعة الخصائص و الصفات التي يتمتع بها المنتج أو الخدمة لإشباع حاجات المستفيدة، و المعلومة في حد ذاتها منتج يخضع لتقنيات الإنتاج و الحفظ و المعالجة والمراقبة و المراجعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ماجد إسماعيل ، أبو حمام ، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2009، ص:54.

<sup>2</sup>، حكيمة مناعي ، " ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر أحمد العمري الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45 ، جامعة باتنة، 2010، ص: 16.

ج/ أما جودة المعلومة فهي تمثل دقة وصحة المحتوى الفعلي للبيانات ، و هياكل البيانات وقاعدة البيانات وبما أن المعلومات هي بيانات يتم تنظيمها ومعالجتها بحيث تكون ذات معنى تفيد في عملية اتخاذ القرار، عليه فان المعلومات لا ترقى الى مستوى الجودة ولا يكون لها قيمة استعماله إلا إذا كانت مطابقة لحاجة المستفيد منها و الذي يوظفها في مجال معين لحل مشكلة ما<sup>1</sup>.

\* ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن جودة التصريحات الجبائية هو مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي تدرجها الإدارة الضريبية ضمن شروط إعداد التصريح من أجل الحصول على منتج (تصريح) ذا جودة بما يتضمنه من معلومات تبتين وضعية المكلف الحقيقية وكذلك صحة معلوماته الشخصية و الأخرى المتعلقة بنشاطه وكذلك التوقيت المناسب أو الأجل المحدد لإيداع التصريح دون تأخر في المكان المحدد على حسب نوع كل تصريح.

وتكمن أساس أهمية جودة التصريحات الجبائية في أنها وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل دخول المكلفين كما أن للتصريحات الجبائية أهمية بالغة حيث أنها تمثل ميلاد ضريبة جديدة ، حيث تصبح الإدارة على اطلاع بإمكان مزاولة نشاط المكلف وبدأته مما يتسنى لها ممارسة وحساب الضرائب و تحصيلها كما سهل على الإدارة الضريبية الإحصاء الجبائي لفئة المكلفين بالضريبة فيما أن محتوى التصريحات الجبائية يعتبر معلومات مالية ومحاسبية فمن الأهمية بما الأهمية بما كان أن تكون هاته الأخيرة ذات جودة حتى يتيح لمستخدمها اتخاذ قرارات في صالح المؤسسة و تجنبها أعباء و تكاليف هي في غنى عنها.

#### ب/ خصائص جودة معلومات التصريحات الجبائية :

تتمثل أهداف التصريحات الجبائية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الغرض منها ، وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية ، لذلك فان الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها بالتصريحات .

<sup>1</sup> ليث علي الحكيم ، عمار عبد الأمير زوين، " قياس جودة معلومات الوظائف الداعمة لعمليات إدارية علاقات الزبون باستخدام نشر دالة الجودة" مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد 03 ، المجلد 11 ، العراق ، 2009،ص: 81.

هناك العديد من مستخدمي المعلومات يعتبر مصطلح صحة المعلومة مرادف لجودتها ، الصحة شرط أساسي تبين جودة التصريحات الجبائية بجودة المعلومات التي تحتويها والتي تحدد من خلال الخصائص التالية<sup>1</sup>:

### 1/ الخصائص النوعية :

أ/ **الملائمة:** تعني الملائمة (Relevance) أن تكون معلومات التصريح لها القدرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدميها ، وحتى تكون المعلومات ذات فائدة يجب أن تكون ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله والملائمة مطلب أساسي للمعلومات للاستفادة منها في تقويم السياسات الإدارية ووضع الخطط و الرقابة عليها<sup>2</sup>، وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية:

✓ **التوقيت الزمني المناسب (Timelines)** يجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها ، أي أن تصل المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب فوصولها متأخرة يفقدها أهميتها وملائمتها، وهناك علاقة وطيدة بين الملائمة والوقت المناسب ، إذا أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة ، و المعلومات الملائمة من صفتها أنها تؤثر على قرار مستقل المعلومات الموجهة إليه أيضا<sup>3</sup>، وينبغي في المعلومات أن تكون أكثر حداثة ووقتيّة خاصة أن الكثير من القرارات تتخذ في ظل أوضاع غالبا ما تتصف بالتغيرات المستمرة والسرعة ، نتيجة لتغيرات المستمرة و السرعة ، نتيجة لمتغيرات عديدة نذكر منها التقدم التكنولوجي المنافسة ، الأمر الذي يقلل من قيمة المعلومات إذا ما لم يتم تحديثها<sup>4</sup>.

وهنا ما ينطبق بجانب التصريحات ، حيث أن الالتزام بوقت التصريحات الجبائية وبمعلوماتها يجنب المؤسسة العديد من المشاكل ، التي يمكن أن تؤثر فيها بقوة خاصة بالمجال الضريبي كالتهجير مثل : التصريحات الشهرية و التي تدفع قبل العشرين يوم الأولى من الموالي بالنسبة للعمليات التي تمت في الشهر السابق مثل : TAP

<sup>1</sup> Brasseur.C, **data management qualité et compétitivité**, Lavoisier, hermes science, 2005, p 67.

<sup>2</sup> بسام محمد احمد ،"دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين، 2006،ص:22.

<sup>3</sup> ظاهر القشي ، هيثم العبادي ، أثر العمولة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، عدد72 ، جامعة القاهرة ، 2009،ص:13.

<sup>4</sup> محمود محمد الزبود ،" دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات " ، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007،ص:51،ص:52

TVA / بالنسبة للتسبيقات على الحساب بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات وهي على دفعات ثلاث ووقتها:

20-02-ن+1.

20-06-ن+1.

20-09-ن+1<sup>1</sup>.

التصريح السنوي قبل 20 أبريل من السنة الموالية .

- التقييم يجب أن تكون للمعلومات قيمة يمكن من خلالها مقارنة قيمتها مع تكلفة الحصول عليها
- القيمة التنبؤية أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية<sup>2</sup>.

القيمة الرقابية أي تكون للمعلومة إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية...

**ب/ الموثوقية أو المصدقية:** حيث تعرف الدكتورة رشا حمادة الموثوقية (Reliability) بأنها: "المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز والتي يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بصدق ما تقصد تمثيلها أو ما يتوقع على نحو معقول أن تمثل ، الأمر الذي يستلزم أن تكون المعلومات قابلة للثبات ، ومن الممكن التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس و الإفصاح ، وهي خاصية ضرورية للأفراد الذين لا تتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي و المعلومات"<sup>3</sup>.

**الخصائص الفرعية التالية:**

▪ **القابلية للتحقق: (vérifiability)** عبر عنها الباحث ناصر علي الجهلي نقلا عن الكاتبان

الصبان وحنان بأن: " هذه الخاصية مبدأ نسبي ، وهي تشير الى وجود درجة عالية في الاتفاق بين

<sup>1</sup>عجلان العياشي ، " نحو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء و التحصيل لتعزيز القدرة التنافسية " ، ملتقى دولي حول ، التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية" ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، ماي 2005، ص:10.

<sup>2</sup>كردودي سهام ، " المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية ، دراسة عينة من المؤسسات الصيدلانية " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2008/2009، ص:56.

<sup>3</sup>رشا حمادة ، أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبة الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبة ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول ، المجلد 26، جامعة دمشق ، 2010، ص:56.

القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتواصلوا الى نفس النتائج "، ومنه نجد بأن هذه الخاصية توفر درجة عالية من التأكد بأن المعلومات تمثل الأحداث الاقتصادية ، أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرون بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت <sup>1</sup>.

■ **الصدق في العرض** : معناه ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام و الأوصاف لعرضها من ناحية أخرى ، بمعنى أن الأرقام التي تم عرضها في القوائم المالية يجب أن تمثل ما حدث بالفعل .

■ **الحيادية: (Neutrality)** المعلومات يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيادية المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين<sup>2</sup> وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة مكتملة لخاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز<sup>3</sup>.

■ **الدقة**: وتعني تجنب الأخطاء في المعلومات من خلال محاولة الحد من مستويات الأخطاء المسموح بها و التي تكون ذات مساس بعوامل عديدة مثل الوقتية و القيمة الحالية للقرارات المتخذة<sup>4</sup>، فالدقة تمثل تلك الصورة المعبرة التي تعكسها المعلومة عن الواقع و درجة الدقة المطلوبة في المعلومة حسب المدى الزمني الذي تغطيه هذه المعلومات إما فيما يخص بساطتها فإنها تساعد مستعمليها في فهمها و تحليلها لأنها إذا كانت معقدة فانه يستلزم جهدا إضافيا لتفسيرها<sup>5</sup>.

■ ومنه فان هذه الخاصية تشير الى مدى خلو المعلومات من الخطأ، ومن المعروف أن هناك نوعان من الأخطاء التي قد ترتكب عند تناول عدد كبير من البيانات وهي أخطاء النسخ و الأخطاء الحسابية وفي

<sup>1</sup> ناصر محمد علي الجهلي ، " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009/2008، ص:54.

<sup>2</sup> عمر ديلمي" ، اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2009/2008، ص: 98.

<sup>3</sup> ظاهر القشي ، هيثم العبادي ، مرجع سابق ذكره ، ص: 14.

<sup>4</sup> محمود محمد الزيود ، مرجع سابق ذكره ، ص: 52.

<sup>5</sup> لالوش غنية ، " دور المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002/2001، ص:22.

ظل استخدام الحاسوب والبرامج المسطرة للقياس والتحليل ، أصبح من السهل تحديد خاصية الدقة والصحة كميًا ، كاستخدام البرامج الإحصائية في هذا المجال ، وعادة ما تكون الأخطاء نتيجة ما يلي<sup>1</sup>:

- استخدام طريقة غير دقيقة لقياس وجمع البيانات .
- عدم النجاح في إنتاج البيانات من المعلومات .
- عدم تشغيل كل البيانات أو إهمال بعضها.
- أخطاء في تسجيل البيانات .
- الخطأ في ملف حفظ المعلومات .
- تغيير المعلومات العمدي ، أي التزوير في البيانات .

وبالتالي فإن المستخدم لا يستطيع اكتشاف هذه الأخطاء ، ويظهر هنا دور الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية والخارجية والتي تعطي درجة معينة من الثقة للمستخدمين في المعلومات المستخدمة ، ولما زادت دقة المعلومة زادت جودتها معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية حيث تنص المادتان 3 و 26 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، بصفة واضحة المؤسسات على انتهاج الطرق المحاسبية الكفيلة بتحقيق الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسة ، ويسمح هذا الحل بترجمة القواعد الجبائية بطريقة محاسبية معدلة تجعل آثارها على الحسابات حيادية<sup>2</sup>.

## 2/ الخصائص الثانوية:

هناك العديد من الخصائص الثانوية يجب توافرها في المعلومة الى جانب الخصائص النوعية.

- **الثبات أو التماثل :** يعني الثبات ( Consistency ) استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات من فترة لأخرى ، لكن إذا كان هناك أي تغيير فيجب التنويه إليه ليتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سردوك فاتح، مرجع سابق ذكره ، ص: 05.

<sup>2</sup> محمد براق ، تسعديت بوسبعين، "تطبيق النظام المحاسبي المالي و متطلبات النظام الجبائي الحالي"، ملتقى دولي بعنوان " النظام " ، جامعة البليدة ، الجزائر، IAS والمعايير الدولية IAS IFRS المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية 2011، ص: 12.

<sup>3</sup> حاتم كريم كاظم ، سندس ماجد رضا ، " اثر تقنية المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية "، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد 02 ، مجلد 10 ، العراق، 2008، ص: 117.

- **قابلية المقارنة: (Comparability)** أي انه يجب أن تعد المعلومات المتعاقبة بأسلوب يسهل على مستخدمها مقارنتها ، مما يسهل بالتالي عليهم التعرف على أوجه التغير و الاختلاف من فترة لأخرى ، ما أن قابلية المقارنة تشير إلى عرض البيانات المستخدمة للمفاضلة بين البدائل بأسلوب متشابه ومتناسق<sup>1</sup>.
  - **الإفصاح الكامل:** و يقصد به أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية و المستقلة متاحة أمام المستخدمين ، كما يجب أن تكون المعلومات لها علاقة بالأنشطة بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير المالية التي تفيد في تحقيق فاعلية النظام الإداري بالأهداف ، وبالتالي فانه لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية و ذلك بالتماشي مع اعتبارات الأهمية النسبية ، ولتوفير المعلومات الكافية و اللازمة في التقارير المالية، فالقصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة و هناك من يشير الى ارتباط مفهوم الأهمية النسبية و الإفصاح معا حيث يرجع السبب الى ان المعلومات الهامة يتعين الإفصاح عنها والمعلومات الغير هامة لا يتم الإفصاح عنها، وبمفهوم الملائمة فيرجع السبب الى أن المعلومات التي ليست لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية تعتبر بطبيعتها معلومات غير هامة ، وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها<sup>2</sup>.
  - **القابلية للفهم :** إن قابلية المعلومات للفهم يعد شرطاً هاماً للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها و يعتمد ذلك على مؤشرين هما : درجة الوضوح والبساطة و مستوى الفهم و الإدراك و الوعي لدى مستخدمي المعلومات<sup>3</sup>.
- ومنه وللاعتماد على المعلومات و الوثائق بما يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر و الإحداث ، و أن تكون قابلة للاثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها ، و أن تكون حيادية و غير متحيزة ، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم<sup>4</sup>.
- و بالتالي فان توافر الخصائص الرئيسية والثانوية في المعلومة يعد ضروري فهي تعبر عن مدى جودتها.

<sup>1</sup> نفس المراجع ، نفس الصفحة .

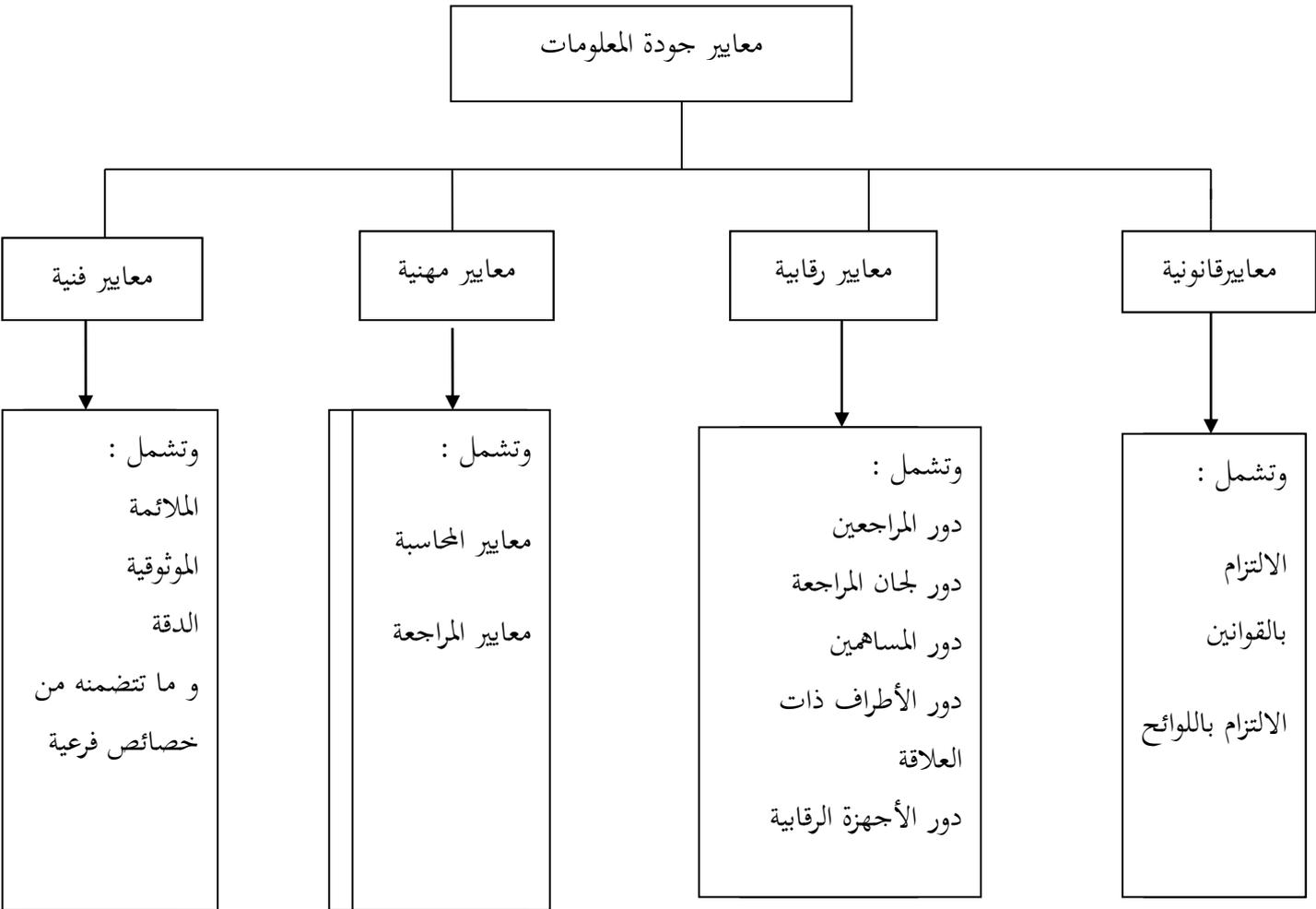
<sup>2</sup> جهاد محمد فهد جاد الله ، " كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحوسبة "، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2001، ص: 26.

<sup>3</sup> ناصر محمد علي الجهلي ، مرجع سابق ذكره ، ص : 59.

<sup>4</sup> ماجد إسماعيل أبو حماد ، مرجع سابق ذكره ، ص: 62.

ويرى الباحث الدكتور ( احمد محمد إبراهيم خليل ) على انه: لا يمكن أن تقتصر جودة المعلومات على الخصائص السابقة فقط والتي اعتبرها كمعايير فنية ، بل أن جودة المعلومات والتي تعني ما تتمتع به هذه الأخيرة من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين و خلوها من التحريف و التضليل ، وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابة و المهنية الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها ، وقد لخصها في الشكل التالي :

شكل رقم (04) : معايير جودة المعلومة



المصدر : محمد إبراهيم خليل ، دور حوكمة الشركات في تحقيق المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق المالية ، ورقة بحث ، ندوة السوق المالية السعودية - نظرة مستقبلية - جامعة الملك خالد ، السعودية ، نوفمبر 2007 ، ص 25.

أي أن جودة المعلومة لا تقتصر على جانب واحد فقط ، فهي تشمل العديد من الجوانب التي لا تقل أهميتها عن الخصائص السابقة وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودتها.

و الجزائر تبنت النظام المحاسبي المالي SCF كترقية للنظام المحاسبي ، حتى يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية ويعتبر احد الأساليب التي تعمل على تسهيل المعاملات الدولية ، وهذا لمواكبة متطلبات العولمة المالية و المحاسبية ، هادفة من وراء تطبيقه إعطاء صورة صادقة عن أداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة ، كما يتيح مراقبة الحسابات بكل ضمان للمستعملين الآخرين و الحكم على مصداقيتها وشرعيتها و شفافيته ، و يسمح بتسجيل بطرق موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة وبما يحقق إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية<sup>1</sup>.

### ثانيا:العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

#### أ/العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية

إن طابع الجودة لا يكون على مستوى التصريحات الجبائية إلا إذا التزم المكلف ضريبيا ويعني الالتزام الضريبي نظريا الالتزام للقوانين الضريبية والتي تختلف من بلد لآخر ، وهدف الإدارة الضريبية هو تشجيع وتعزيز الالتزام الضريبي الطوعي ، وبالتالي تقليل الفجوة الضريبية (تعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين الضرائب المدفوعة و المستحقة لجميع الضرائب وجمع دافعيها)<sup>2</sup>،

كما يعرف Mohd rizal palil الالتزام الضريبي بأنه : " استعداد المكلفين بالضريبة على الامتثال للقوانين الضريبية و التصريح بالدخل الصحيح،و المطالبة بالتخفيضات و الحسومات الصحيحة و دفع الضرائب في الوقت المحدد ". ومن أهم العوامل المؤدية لزيادة الالتزام الضريبي نذكر :

<sup>1</sup>(في الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا IAS IFRS كنوش عاشور،"متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد ) ، العدد السادس ، جامعة شلف ، الجزائر ، جانفي 2009 ، ص : 293.

<sup>2</sup>Marti L.O, Wanjohi M. S, Magutu P.O, Mokoro J.M, **Taxpayers Attitudes and Tax Compliance Behavior in Kenya, African Journal of Business & Management**, Aiblishing, April 2010, p 114.

▪ بالنسبة للمكلف:

● المبادئ الأخلاقية و الثقافية في المجتمع، والوعي الضريبي لدى المكلف تعكس مدى التزامه وتطبيقه للمبادئ القانونية في دفع الضريبة ، فكلما كان الوعي الأخلاقي والضريبي و الانتمائي كلما زاد التهرب و العكس صحيح من هنا يؤثر على كفاءة وجودة التصريح ، فالتصورات الخاطئة لدى بعض المكلفين بأن التهرب الضريبي لا يسبب ضررا لأحد، و المصلحة الشخصية كون لديهم تصورا بأن مثل هذه الإيرادات الضريبية الى أين تذهب و غيرها من الأفكار التي تؤثر على تصريحتهم<sup>1</sup>. فبالوعي الضريبي نحقق الفعالية و التحكم في نفقات الجباية ونؤسس وعاء ونحصل على حصيلة اسلم تعتمد على التصريح التلقائي للمكلف في تحمل عبء النفقات العامة ، حيث يتأثر المكلف اتجاه الضريبة بعدة عوامل منها : البيئة التي يعيش فيها، درجة أداء الإدارة ، الثقافة الجبائية و درجة ضبط القوانين الضريبية.

● الخوف من احتمال الكشف بعد المراجعة الجبائية : لقي احتمال الكشف اهتمام الكثير من الباحثين حيث ادعى "الينغهام" أن دافعي الضريبة سوف يقومون بالتصريح دائما بدخلهم بشكل صحيح ، إذا كان احتمال الاكتشاف عاليا ويلعب هذا الأخير في الإبلاغ عن سلوك دافعي الضريبة ، وتشير النتائج الى أنه كلما ارتفعت عدد عمليات المراجعة الجبائية واحتمال الكشف يعمل هذا على تشجيع دافعي الضريبة على الالتزام و الامتثال للقوانين الضريبية و الإبلاغ بدقة عن دخلهم ، فالمجتمع يحتاج لان يعلم أن المكلفين غير الملتزمين سيتم اكتشافهم و معاقبتهم<sup>2</sup>.

▪ بالنسبة لإدارة الضرائب:

● إن فعالية النظام الضريبي و التي تعتبر المراجعة أحد محاوره الهامة يمكن الإدارة الضريبية من الوصول الى أعلى درجة من اليقين ومن افتراض الصدق و الدقة في بيانات المكلف ، فمهمة الإدارة الضريبية الأساسية تنفيذ القوانين الضريبية وقوة الإدارة قد تؤدي الى أحكام الرقابة و الوصول الى كل حقوق الخزينة العامة كاملة غير منقوصة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هشام راضي، " النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية و التطبيق " ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2004، ص: 124.

<sup>2</sup> Palil. M.R, Fariq.M.A, Determinants of Tax Compliance In Asia A Case of Malaysia, European journal of social sciences, Volume 24, Number 1, 2011, p 14

<sup>3</sup> هشام راضي ، مرجع سابق ذكره ، ص: 122.

- تبسيط التصريحات الجبائية : إن أهم ما يميز الأنظمة الضريبية ذات الطابع التصريح هو التصريحات الجبائية والتي تتطلب على الأقل مستوى معقول من البساطة لان دافعي الضرائب يأتون من خلفيات مختلفة ، مع اختلاف مستوى الدخل و الوعي الضريبي لديهم ، و الأهم مستوى معرفة الضريبة ، هذه البساطة يمكنها أن تساعد المكلفين بالضريبة لإتمام تصريحاتهم بدقة وزيادة الالتزام الضريبي.
- كذلك تجمع معظم الدراسات حول موضوع احتمال ارتكاب المكلف خاصة المؤسسات لأخطاء و مخالفات يزداد تبعا لتعقد التشريع الضريبي ، وتعدد الالتزامات الضريبية المطالب بها المكلف بالضريبة ، وسلوكه اتجاه الالتزام الضريبي و كذا مدى كفاءة المصالح الضريبية المعتمد عليها سواء كانت داخلية أو خارجية<sup>1</sup>.
- وجود نظام فعال للمعلومات تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة ، و في الأوقات المناسبة ، ودرجة الإفصاح و الشفافية التي يجب أن تتمتع بها تلك المعلومات<sup>2</sup>، حيث يلعب تطبيق تكنولوجيا المعلومات دورا هاما من خلال بناء العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية و الرقابة على العمليات وبناء فرق العمل وتناقل المعلومات بين الدوائر ، وتحسين تصميم العمليات وتعزيز المهارات وتطبيق الرقابة الوقائية<sup>3</sup>، فإجراءات المراجعة الحديثة لتحليل المخاطر تركز على نظم كمبيوتر فعالة ومتكاملة لتطبيق معايير اختيار مراجعة ضريبية معينة أو عدة ضرائب التحقق من المعلومات ، تخزين المعلومات على معظم أوكل الضرائب لكل مكلف ، وهي وظائف مستحيل إنجازها مع الأنظمة اليدوية ، وهذا ماله أثر إيجابي على السيطرة على التجنب أو التهرب الضريبي وهو جد هام عندما يصبح دافعي الضريبة على علم بأن المراجعة من قبل السلطة الضريبية تتم بشكل روتيني وممكنة مع النظم المحسوبة ومدى قدرة النظام على الكشف وبدقة عن حالات القصور في الإبلاغ عن الدخل والنفقات المبالغ فيها أو عدم تقديم التصريحات ، وهنا ما يزيد من امتثالهم الطوعي وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم الضريبية .

<sup>1</sup> جغلوب ثلجة نوال، "التدقيق الضريبي بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي"، اللقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ، جامعة سكيكدة، 2010، ص: 05.

<sup>2</sup> عصام محمد البحيصي، أنور عدنان نجم ، " مدى استدرارك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية "، مجلة الجامعة الإسلامية ( سلسلة الدراسات الانسانية )، العدد الثاني ، المجلد 17 ، غزة، فلسطين ، 2009، ص: 714.

<sup>3</sup> سليم ابو زيد ، هشيم علي الحجازي ، " أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية و أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة "، مجلة البحوث المالية و التجارية ، العدد 02، جامعة قناة السويس ، مصر، 2007، ص: 04.

المطلب الثالث:مدى دور المراجعة الجبائية ومساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية

الفرع الأول: مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية

إن إقامة نظام فعال للمراجعة الجبائية والبرمجة له ؛ من شأنه خلق ردع لسوء التصريحات الجبائية بإرجاع<sup>1</sup>العائدات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة ومن المتوقع أن مثل هذا النظام يعمل على المساهمة في تطوير ثقافة الامتثال لقوانين الضرائب بمرور الوقت والتي من شأنها تساعد في تحسين جمع الضرائب , ومنه يمكن لبرنامج المراجعة المخطط جيدا أن يوفر للإدارة قوة وتأثير هام على كامل المجتمع وليس على المكلف بالضريبة المحدد للمراجعة وتحصيل الضرائب التي كان ينبغي أن تدفع في المركز الأول فالنظام الضريبي الذي ينظر إليه بكونه عادلا ومنصفا لمعاقبة المكلفين بالضريبة الذين لا يمثلون بيني الثقة ويشجع على الالتزام الضريبي.

إذن ينبغي أن ينظر إلى أثر إجراء مراجعة فعالة من حيث التأثيرات التالية:

**1 التصحيح :** من خلال إجراءات تعديلات حالات عدم الالتزام

**2 الردع:** بالتأثير على سلوك دافعي الضريبة الخاضعين للمراجعة أو مجموعة من دافعي الضرائب للالتزام مستقبلا.

**3 يعمل برنامج المراجعة الجبائية:** على تشجيع الالتزام الطوعي بالالتزام بالقوانين الضريبية وذلك من خلال تذكير المكلفين دائما بعواقب ومخاطر عدم الالتزام والثقة التي تولد في المجتمع بكشف الانتهاكات والعثرات على القانون الضريبي والعقوبات المناسبة لها .

**4 توعية دافعي الضرائب :** قد تساعد المراجعة الجبائية في توضيح تطبيق القانون لدافعي الضرائب وتحديد التحسينات المطلوبة لحفظ الدفاتر ؛ وبالتالي يمكن أن تساهم المراجعة الجبائية في تحسين الامتثال في قبل دافعي الضريبة في المستقبل

**5 الوقاية :**من خلال إقناع المجتمع ككل بالالتزام

<sup>1</sup>. سمية قحموش ، مرجع سابق ذكره، ص:300

## الفرع الثاني: مساهمة جودة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية

الجودة في هذا المجال تعني صحة ومصداقية المعلومات المقدمة والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ومنه فإن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ؛ بما يحقق الهدف من استخدامها كذلك إن طابع الجودة لا يكون على مستوى التصريحات الجبائية إلا إذ التزام المكلف ضريبيا

**1. تحديد الضريبة الصحيحة:** وهي غاية المراجعة الجبائية ولا يمكن أن تحدد هذه الضريبة إلا إذا توافر للمراجع جميع الوسائل الإدارية والفنية والمالية المناسبة حتى يتمكن من الوصول إليها فصحة الضريبة تنبع من انسجامها مع القانون الضريبي وانسجام البيانات ؛ المالية مع الواقع الحقيقي المنبثقة عنه ومنه فالضريبة الصحيحة تتطلب أن يكون العمل منهجي مؤسسي محكوم بمعايير وإجراءات واضحة ومحددة<sup>1</sup>.

**2. أقل تكلفة:** أي أن يتم تحديد الضريبة وفقا لمبدأ الكفاية ومبدأ الأهمية النسبية ؛ وقل كلفة هنا لكلا الطرفين الإدارة الضريبة والمكلف على حد سواء.

**3. تعزيز الثقة العامة والخدمة:** تعكس هذه الطريقة رسالة المنظمة المبنية على الاهتمام بالمكلف وزيادة رضاه وتعزيز استجابته الطوعية ؛ وتحقيق ذلك ليس بالأمر السهل وفقا لمبدأ تضارب المصالح بين الإدارة التي ترغب أن تكون الضريبة بجدها الأدنى<sup>2</sup>.

إن أداء أعمال المراجعة الجبائية على درجة عالية من الجودة يعمل على تحقيق أمرين أساسيين:

- التأكد بأكبر قدر ممكن مدى صحة الالتزامات الضريبية التي سيصرح عنها المكلفون في إطار النظام التصريح وهذا الكشف أو إعاقه الغش أو الاحتيال أو التهرب الضريبي المحتمل.
- العمل على اكتشاف وتحليل أسباب عدم التزام أو طاعة المكلفين ووضع الحلول المناسبة لردعها ؛ مثل زيادة العبء الضريبي المترتب من خلال عدم الاستخدام الأمثل لعناصر الوقت والجهد والتكلفة ولكل من الإدارة والمكلفين على حد سواء ؛ زيادة الضغط النفسي على المكلفين من خلال تعقيد الإجراءات وكثرة الطلبات الغير هادفة ومنه فإن تطبيق الجودة على مستوى إدارة الضرائب و لو في وحد من الوحدات

<sup>1</sup> نفس المرجع ، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> نفس المرجع ،ص: 301.

خاصة تلك التي تعنى بالمراجعة الجبائية لمختلف التصاريح ؛ سيجعلها تصل إلى الكفاءة والفعالية المطلوبتين مما يسمح بتحقيق مكاسب خاصة بإرضاء المكلفين ؛ وزيادة درجة ثقتهم بالإدارة الضريبية وتقليل درجة الحاجة إلى مراجعة تصاريح المكلفين وهذا ما ينعكس إيجابا في المحافظة على الحصيلة الضريبية الضرورية لأداء الدولة لوظائفها ؛ وذلك من خلال تخفيض التكاليف أو جباية الحد الأعلى من الإيرادات<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تأخذ دراسة المراجعة الجبائية دور مهما، لدى ارتأينا أن نعتمد في هذا المبحث على الدراسات السابقة لتوضح لنا كيفية و طريقة معالجة المعلومات من أجل الوصول النتائج المرجوة تبعا لدراستنا، بحيث نقسم هذا المبحث إلى دراسات السابقة متعلقة بموضوع الدراسة والى ما يميز هذه الدراسة. وهذا بمعرفة أهم نقاط تشابه و الاختلاف بين دراسة و دراسات السابقة.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع

سيتم عرض للدراسات التي أجريت سابقا حول موضوع الدراسة تمت الاستعانة و الاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتخدم المتغيرات المستقلة و التابعة المستخدمة فيها حسب الدراسات كما يلي وسردها تبعا لإحداث الدراسة:

- تيسوكاي حياة ،سعودي صيرينة، حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية ، لنيل شهادة الماستر في الحقوق سنة 2013/2014، جامعة بجاية،

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء العمل على إشراك موطنها في الأعباء العامة بتحقيق المساواة والتوازن في العلاقة التي تربط المكلف بالضريبة مع الإدارة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية بين الأشخاص.

<sup>1</sup> ملتقى حول " إدارة الجودة ثلثة نوال جغولوف،" نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المرافق العامة حالة الإدارة الجبائية"، الشاملة"، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 07.

أن المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية واللوائح التنظيمية التي تنظم الضريبة قد منح للإدارة الجبائية سلطات واسعة في مباشرة إجراءات الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين بالضريبة سعياً منها للمحافظة على حقوق الخزينة العمومية.

ومن أجل معالجة الموضوع اعتمدت الطالبتين من خلال دراستهم على المنهج الاستقرائي و الوصفي ، وبالتالي فإن أهداف الدراسة تتمتع الإدارة الجبائية بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الضريبة ، بصلاحيات وسلطات واسعة حولها لها القانون في مواجهة المكلف بالضريبة من بين تلك السلطات سلطات الفحص والرقابة على تصريحات المكلفين بالضريبة باعتبار أن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي مبني على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ، والرقابة الجبائية تهدف إلى التحقيق من صدقها أو من صحتها ومحاولة كشف مكان الغش وعليه تباشر إدارة الضرائب الرقابة الضريبة عن طريق التصريحات الجبائية .

نتائج هذه الدراسة أن الحماية القانونية التي منحت للمكلف بالضريبة خلال الرقابة الجبائية لها من الأهمية البالغة في خلق توازن بين صلاحيات الإدارة الجبائية الواسعة وبين حريات وحقوق المكلف بالضريبة من جهة أخرى .

تعتبر إجراءات الإدارة الجبائية المخالفة لنصوص القانونية ، غير مشروعة وباطلة ما يؤدي إلى بطلان الضريبة المفروضة على المكلف لعدم قانونيتها.

إن وجوب لجوء المكلف بالضريبة الى الإدارة الجبائية للطعن في مدى مشروعية الضريبة قبل اللجوء الى القضاء يعتبر فرصة لتعزيز الحوار مع الإدارة ودفعها لمراجعة موقفها ومن ثم توفير الوقت والجهد والنفقات والسرعة في إيجاد الحلول لمختلف النزاعات في بدايتها .

• زعروعة فاطمة ، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة ، لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام سنة 2012/2013 ، جامعة تلمسان ،

من خلال دراستنا للحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة خلال عملية التحقيق الجبائي ، يتبين جليا ما مدى أهمية هذه الحماية في تقييد عمل الإدارة و تأطيره الى الحد الذي يحفظ كرامة وحرية المكلف بالضريبة،

فان أهمية هذا الموضوع من المواضيع التقنية المعقدة التي تتطلب تحكما في النصوص القانونية خاصة وأنا نشهد كل سنة مالية قانون مالية جديد أو قانون مالية تكميلي أو نصوص لاحقة معدلة ومتممة ومنظمة لها، وعلى اثر ذلك سعي المشرع الجزائري الى إيجاد نوع من التوازن من طرفي العلاقة الجبائية ( المكلف بالضريبة و الإدارة الجبائية ) عن طريق حماية المكلفين بالضريبة بمجموعة من الإجراءات القانونية التي توقعها محل البطلان حين محاولتها لمخالفتها وبالتالي تنقيح رقابة الإدارة الجبائية بهذه المجموعة من الإجراءات ، وتسمى هذه الإجراءات بالضمانات القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة والتي تعتبر حماية قانونية لهم تم تعزيزها بموجب نصوص قانونية مختلفة .

نتائج هذه دراسة يعتبر من المواضيع الحساسة لارتباطها بظروف اقتصادية ومالية و لارتباطها بالأخص بتحصيل أموال ملك للدولة من جهة، وبحماية المواطن وحرياته الفردية من جهة أخرى،

الحماية القانونية التي ضمنها المشرع الجزائري لصالح المكلفين بالضريبة سواء قبل البدء في التحقيق الجبائي

فالضمانات الجوهرية هي التي يصدر نص بشأنها يظل صراحة أي إجراء تم مخالفا لها ، بالإضافة الى ضمانات أخرى قد تمس بحقوق الدفاع والتي سماها بضمانات قضائية ، غير إن هذا لا يعني إهمال الحماية القانونية الممنوحة للمكلف بالضريبة إذا لم يرد البطلان صراحة ،

فالإدارة الجبائية ملزمة بموجب القانون أن توضح الحماية القانونية التي يتمتع بها المكلف بالضريبة أثناء مرحلة التحقيق الجبائي لتمنع عنه أي ظلم أو تعسف قد يقع عليه أثناء القيام بإجراءات التحقيق ، ينبغي على المكلف عليه بتنفيذ كل ما تفرضه عليه القوانين واللوائح الضريبية من دون إهمال أو إبطاء مع ضرورة النص على العقوبات والجزاء والغرامات المناسبة مع جسامة الجرائم و الأخطاء التي يرتكبها ومن أهم التزاماته تقديم إقراره في مدته القانونية مع التزامه بتقديم الوثائق والوسائل اللازمة لإجراء الرقابة الجبائية ، وإن عدم احترامها سيؤدي حتما الى البطلان لذلك جاءت الإجراءات الشكلية التي تشكل حماية قانونية وضمانة للمكلف بالضريبة بصيغة الإلزام في نصوص قانون الإجراءات الجبائية.

- سوداني فاطمة ، بايدي عائشة ، رحموني عبد الرحمان ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، لنيل شهادة الماستر تخصص جباية المؤسسة سنة 2014/2013، جامعة أدار،

تكمن أهمية الموضوع أن الرقابة الجبائية تساهم نوعا ما في إعطاء الصورة الحقيقية والفعالية التصريحات الجبائية للمكلفين ، وتعتبر الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات المخولة من طرف المشرع الجزائري للإدارات الجبائية للتأكد من صحة ودقة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة ، وبالتالي للإدارة الجبائية الحق في ممارسة الرقابة الجبائية من أجل التأكد من وتصحيح الأخطاء و الوقوف عند المخالفات والتجاوزات المكتشفة في التصريحات ،

تهدف دراسة محاولة توضيح دور الرقابة الجبائية في زيادة المصدقية والشفافية في التصريحات الجبائية، وتم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي وذلك التحليل مختلف المعطيات والمعلومات المتعلقة بالتصريحات الجبائية وأثر الرقابة الجبائية عليها،

النتائج دراسة تسعى الرقابة الجبائية الى التحقيق في مدى صحة وشرعية التصريحات الجبائية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وجبائية ،

دور الرقابة الجبائية في الحد من المنازعات الجبائية، وتتضمن التصريحات الجبائية مجموعة من الأنواع والتي يلتزم المكلفون بالضريبة بالاكتمال والتصريح فيما كل حسب تخصصه ، محترمين بذلك مضمونها ومواعيد تسليمها للهيئة الجبائية المختصة،

حدد المشرع الجزائري الإطار القانوني وأشكال وصور الرقابة الجبائية ومنح حقوقا وصلاحيات ألزم المحقق بإتباعها أثناء عمله في إطار الضمانات الممنوحة لحماية المكلف لاستبعاد الممارسات التعسفية من قبل الإدارة الجبائية .

- مصطفى عوادي، ضبط نظام التصريحات الجبائية للتقليل من الغش الضريبي في الجزائر، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مناخمت المؤسسة ، سنة 2007/2006 ، جامعة أم البواقي،

أهمية دراسة الرقابة الجبائية أداة فعالة لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي والتهرب الضريبي ولا يتم ذلك إلا بوجود إدارة كفؤ ذات نظام معلوماتي فعال تعمل على خلق بيئة تساعد على إيجاد ثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين ، إن ضبط نظام التصريحات الجبائية سيكون له الأثر الايجابي في التقليل من ظاهرة الغش الضريبي ،

هدفت دراسة منهجين الوصفي والتحليلي دور النظام المعلومات الجبائية التصريحات من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وسبل مكافحتها عن طريق ضبط نظام التصريحات الجبائية ليحل محل النظام التصريح الحالي والذي من شأنه أن يسهل عملية الرقابة الجبائية ومتابعة جميع المكلفين بالضريبة حتى تتمكن الإدارة الجبائية من التقليل من ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين،

النتائج دراسة عمل المشرع الجبائي على وضع مواد قانونية للتقليل من ظاهرة التهرب والغش الضريبي وتلاعب المكلفين بأرباحهم الحقيقية و إخفائها عن مصلحة الضرائب هي كل مخالفة واضحة و صريحة للقانون الجبائي باستعمال وسائل مادية ومحاسبية وغيرها من أجل التخلص من الضريبة سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي ، وجعل النظام الضريبي الجزائري نظاما تصريحا يعتمد على إقرار المكلفين بمدخلاتهم ومعاملاتهم الخاضعة للاقتطاع الضريبي وغير أن فعالية وإيجابيات هذا النظام التصريح الجبائي تجعلهم يعتمدون على كل الوسائل والطرق التي تمكنهم من التهرب من دفعها أو التقليل من قيمتها قدر المستطاع .

- دراسة garunee Wonglimpiyarat (04 October 2010)،

قام الباحث بمعالجة إشكالية تتمحور في " التدقيق الضريبي هل هو إستراتيجية لتعزيز وحماية المصلحة العامة؟" ، من خلال دراسته التي تمت في تايلاند ، في الفترة الممتدة من 2008 الى 2010 ، حيث استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي الذي يصف هذه الظاهرة ويفسرها للوصول الى الأسباب والتحكم فيها و ذلك استخلاص النتائج ، ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى معرفة التحديات الابتكارات الاقتصادية التي تواجه التدقيق المالي والضريبي ، وذلك يتوفر الظروف الاقتصادية، وتحديات خاصة للحكومة التايلاندية لإرساء ممارسات جديدة نحو مراجعة مهنة التدقيق ، كما دعا اتحاد المحاسبة وإدارة الإيرادات لتعزيز وحماية المصلحة العامة

، حيث توصل الباحث الى أن التدقيق الجبائي هو إستراتيجية وزارة المالية لمنع وقمع التهرب الجبائي وذلك من اجل تحقيق نظام جبائي مستدام بشهادة محاسب الضرائب العامة (CPAT) ، كما أشار الباحث بأن ترخيص الاتحاد الياباني من كبتاس "أسوسياتيونس" تستخدم الأرباح كنموذج لتحديد مخطط الضرائب المقترح، كما أشار الباحث بان الإدارة الجبائية تهدف الى تحسين تيسير الإدارة الجبائية و الحد من مشكلة التهرب الضريبي.

### المطلب الثاني: تقييم الدراسة من الدراسات السابقة

سيتم عرض للدراسات التي أجريت سابقا حول موضوع الدراسة تمت الاستعانة و الاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتخدم المتغيرات المستقلة و التابعة المستخدمة فيها حسب الدراسات كما يلي وسردها تبعا لإحداث الدراسة:

**أوجه التشابه:** اشتركت جل الدراسات حول أهمية المراجعة الجبائية وقدرتها على كبح الغش والتهرب الجبائي وأيضا طرق والحلول والتوصيات والكيفية التخلص منها، حيث أن أغلب الدراسات ركزت على إدارة الضرائب وكيفية مواجهة مخالفو القوانين جبائية وطرق الحفاظ على موارد الخزينة من الضرائب مختلفة، وهو ما تهدف إليه دراستنا ولكن لكل طريقته الخاصة في صياغة هدفه و أسلوب معالجته.

**أوجه الاختلاف:** اختلفت معظم الدراسات حيث ركزت على المراجعة الجبائية من ناحية إدارة الضرائب وركزت هذه الدراسات في جانب التطبيقي على الاستبيان وأهملت الجانب المهني الذي يتضمن المقابلة والاطلاع و الاستقصاء على عكس دراستنا التي ركزت على الجانب المهني وهو المقابلة والاطلاع من ناحية المؤسسة وتعامله مع إدارة الضرائب .

### المطلب الثالث : تقييم الدراسات السابقة

أجريت الدراسات السابقة المتوصل إليها حول المراجعة الجبائية والتي تم إجرائها في مديريات الضرائب وفيما يخص دراستنا الحالية تم إجرائها في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة،

تهدف دراستنا المتواضعة في تفعيل دور المراجعة الجبائية في المؤسسة وكيفية التصريحات الجبائية المقدم الى مديرية الضرائب،

بغية التعرف على مفاهيم المراجعة الجبائية و دورها في كبح الغش و التهرب الضريبي حاولنا إسقاط الدراسة الحالية على مؤسسة بغية تعرف على الإجراءات الجبائية التي تأخذها المؤسسة الاقتصادية اتجاه إدارة الضرائب وما مدى التزام المؤسسة بالقوانين الضريبية، ومن خلال الدراسات السابقة نجد أن كل الدراسات مكتملة لسابقتها من الدراسات في حين دراستنا تعتبر أساسية و جوهرية بين سابقتها من الدراسات ، ولذلك ارتأينا وجوب اخذ المؤسسات الاقتصادية بدلا من إدارة الضرائب وذلك مدى معرفة جودة التصريحات الجبائية وأهمية المراجع الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

## الخلاصة

إن تطور عالم الأعمال والمال أدى الى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية والحاجة إليها ، لما لها من دور كبير وأساسي في اتخاذ القرار، ولذلك وجب الحصول على معلومات محاسبية تتمتع بالجودة العالية ، ونظر التدخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي هذه المعلومات أصبح من الضروري البحث عن كيفية ضمان صدق و موضوعية هذه المعلومات ، وهذا يكون عبر المراجعة الجبائية التي هي عبارة عن أداة مهمة في معالجة حالات الالتزام الضريبي وتعزيز الالتزام الطوعي من قبل المكلفين بالضريبة ، وبالتالي الوصول الى تصريحات جبائية أحسن و أصدق بمعلوماتها ، فوضع برنامج للمراجعة الجبائية يتطلب أكثر من مجرد تحديد مقدار عدد عمليات المراجعة التي ينبغي اتخاذها ويجب أن يكون هناك نهج شامل لتخطيط استراتيجيات لجميع عناصر المراجعة للقيام بها بشكل فعال و الالتزام بمتطلبات مهنة المراجعة الخاصة في الجزائر من حيث تطبيق قواعد ومبادئ و معايير المحاسبية المعتمدة له تأثير على جودة بيانات التصريح الجبائي فتعتبر المراجعة الجبائية كآلية تشكل جزءا هاما من قدرة الحكومة على إدارة نظام ضريبي عادل و منصف لتوعية و تثقيف المكلفين ضريبيا على الالتزام الضريبي تكشف على حالات الغش و التهرب الضريبي ، مما يضمن تقارير تصريحات سليمة و مناسبة ، ومن خلال الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري على الدراسة التطبيقية.

## الفصل الثاني

حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

وحدة ورقلة

## تمهيد:

تهدف الدراسة التطبيقية الى محاولة التحقيق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية و من خلال هذا الفصل تقديم دراسة ميدانية والتعرف على طبيعة ونشاط ومهام المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وتهدف هذه الدراسة الى استكشاف مدى مساهمة المراجعة الجبائية في خلق وتحسين التصريجات الجبائية.

سنحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك من خلال اختبار الفرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية بناء على العينة المأخوذة من المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة ، حيث ارتأينا الى تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي :

- المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- المبحث الثاني : النتائج و المناقشة.

**المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة**

باعتبار المنهج أداة عمل تطبيق وتخطيط و تسير فان لكل ظاهرة منهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول الى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها و استخلاص النتائج لتعميمها ، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من اجل الاستعانة بها في التحليل لتساعدنا على الوصول لتحقيق من صحة الفرضيات أو تقيمها.

**المطلب الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة**

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحديد المنهج المستخدم في الدراسة وكذلك عينة الدراسة.

**الفرع الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة**

منهج البحث يعتبر من الأسس النظرية العلمية لمعرفة الحقائق العلمية وبالتالي سيتم تحديد مجتمع عينة الدراسة بغرض تسهيل الجانب العملي إضافة إلى العينة المكانية والزمنية للدراسة، وإتمام ذلك تم بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة، بطرح أسئلة استقصائية ، والتي تمت في مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وصولاً إلى اختبار الفرضيات.

**المنهج المتبع في الدراسة:**

من اجل تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث ومعالجة الموضوع لضمان أفضل لصحة دراستنا سنحاول استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتبار الأكثر اعتماداً في الدراسات والذي يحاول وصف وتقييم، واعتمادنا على هذا المنهج للتفسير والتقييم أملاً في الوصول الى نتائج أفضل، وذلك بمحاولة جمع المعلومات اللازمة من اجل محاولة تفسير وتحليل إشكالية الدراسة المطروحة.

**مجتمع و عينة الدراسة:**

تمثل الدراسة في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة كمرجع للدراسة.

الفرع الثاني : لمحة تاريخية عن المؤسسة

بعد اختيارنا لمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بورقلة SNVI باعتبارها أحد المؤسسات التي تنشط في الاقتصاد الوطني و التي تعمل على تدعيمه بمختلف السيارات الصناعية و الشاحنات التي هي بحاجة إليها في استمرار نشاطها، و في هذا سوف نتعرض لتقديم عام حول المؤسسة بصفة عامة ووحدة ورقلة بصفة خاصة و دراسة نشاطها من خلال هيكلها التنظيمي.

● التعريف بالمؤسسة الأم:

تعتبر المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية قديمة النشأة، تم تأسيسها سنة 1959م أين كانت تابعة في ذلك الوقت للمؤسسة الفرنسية BERLIER و بعد الاستقلال تحول اسمها إلى SONACOME وهذا في سنة 1971، و باقية على هذا الاسم إلى غاية 1981م حيث تم إعادة هيكلتها و أصبحت تسمى بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، وتقع هذه المؤسسة بالجزائر العاصمة و بالضبط في الروبية وتعتمد في تسيير منتجاتها على تسعة وحدات و هي موزعة على التراب الوطني.

الجدول رقم (03): يبين كل وحدات المؤسسة الأم

رمز الوحدة	اسم الوحدة
825	حسين داي
835	قسنطينة
833	سطيف
840	ورقلة
801	عناية
824	بشار
845	وهران
831	تلمسان
832	تيزي وزو

المصدر: المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI.

• التعريف بوحدة ورقلة 840:

تفرعت وحدة ورقلة 840 عن مؤسسة الأم سنة 1983م من جراء تطبيق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات و هي تتوفر على نقاط بيع في كل من عين أميناس و جانت، فهي مؤسسة جهوية ذات طابع اقتصادي تجاري تقع في الطريق الرابط بين ولاية غرداية الطريق رقم 49، و تقدر المساحة الإجمالية 134169 م<sup>2</sup>. المساحة المغطاة 74363 م<sup>2</sup>، المساحة غير مغطاة 259806 م<sup>2</sup>. كانت في الماضي تشتغل ما يقدر بـ 2039 عامل منذ تاريخ بدا الاستغلال فيها، أما حالياً فتشغل 95 عامل، ذات رأس مال قدره:

2.200.000.000. دج و التي تقوم بالأنشطة التالية:

- بيع الشاحنات؛
- تصليح الحافلات و الشاحنات؛
- بيع قطع الغيار؛
- المراقبة التقنية للشاحنات بعد عملية التصليح و التجديد.

• أهداف المؤسسة:

و تهدف المؤسسة أساساً إلى ضمان توزيع المنتج المصنوع و قطع الغيار، و كذلك المساعدة الدائمة لصيانة العتاد، كما تعمل على تسويق المنتجات المصنعة و تنمية دور التسويق، و تسجيل طلبات الزبون حسب حاجته و استعماله للمنتج، كما تقوم بتوزيع المنتج حسب المخطط الوطني للتوزيع وكذلك الاهتمام بشكاوي الزبائن بنوعية المنتج، إرسال المعلومات المتحصل عليها إلى وحدات الإنتاج والهياكل المركزية الأخرى.

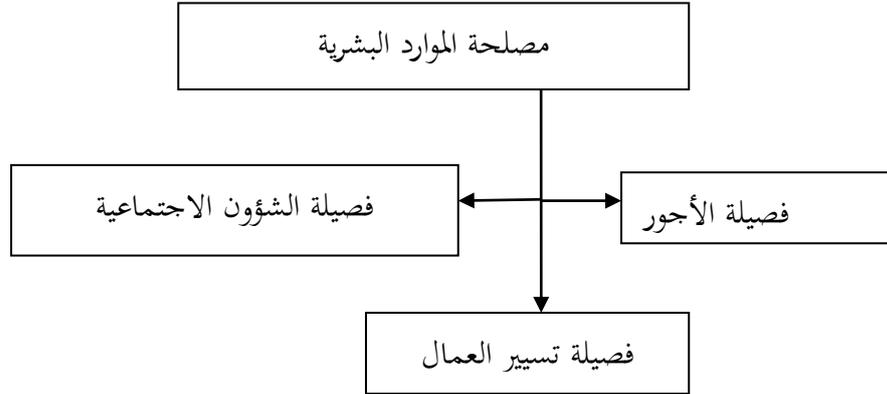
أما فيما يخص الصيانة فالوحدة يجب عليها أن تضمن تدفق منتظم لقطع الغيار و كذلك تحليل متطلبات و طلبات و مساعدتهم عبر الهياكل المختلفة في الصيانة، كما يجب عليها أن تقوم بإعلام المستهلك حول التطور التقني للإنتاج كذلك التكنولوجيا الحديثة للتصليحات.

كما أنها أبرمة عدة عقود مع عدد من المؤسسات و من بينها المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والمؤسسة البترولية في القطاع العسكري لتجديد العتاد حيث تعتبر المؤسسة مورداً أساسياً في تغطية حاجيات المؤسسة في الإقليم الجنوبي.

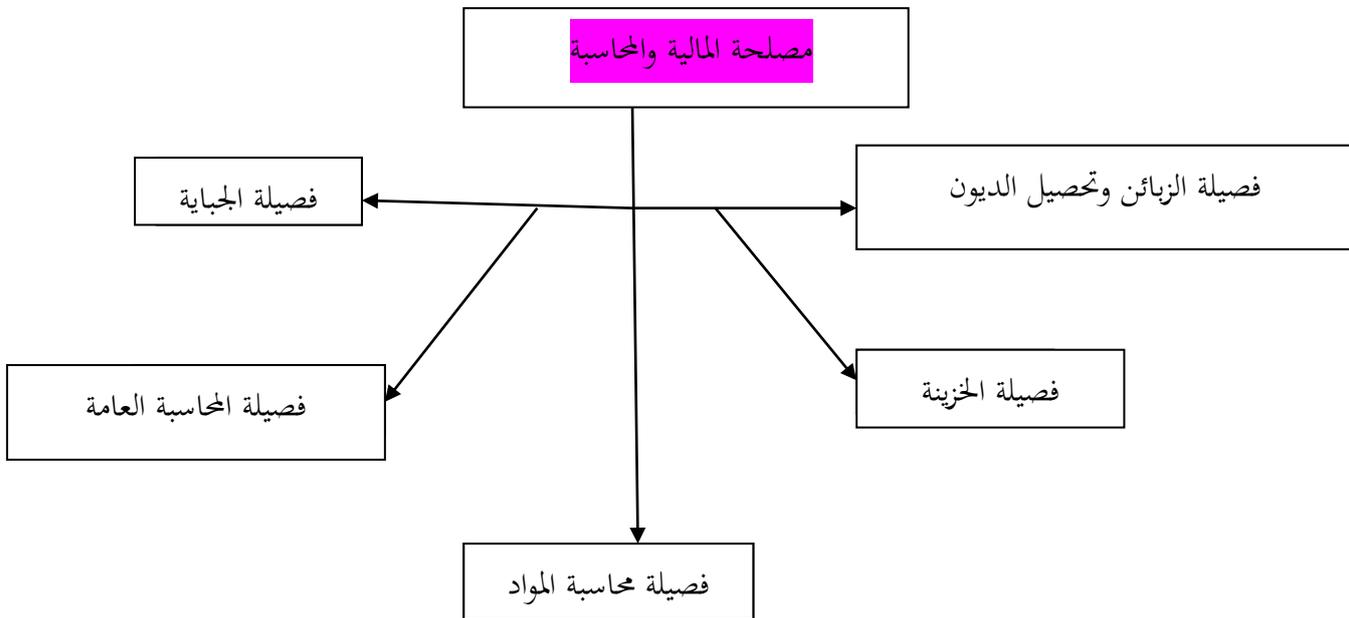
• الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

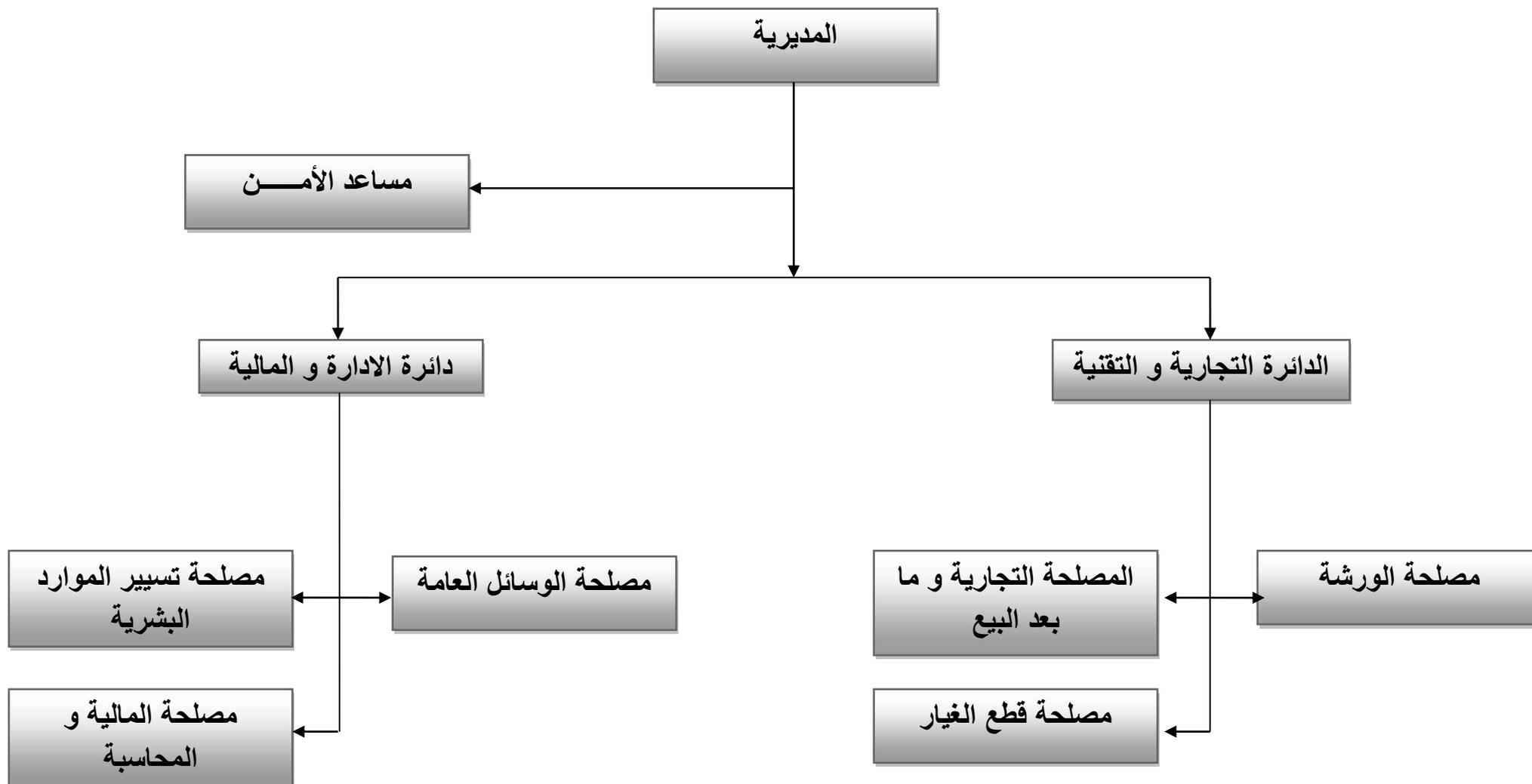
الهيكل التنظيمي للمصلحتين:

1/ مصلحة الموارد البشرية:



2/ مصلحة المحاسبة و المالية:





الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة 840 ورقلة

من خلال دراستنا للهيكل التنظيمي للمؤسسة (SNVI): بوحدة ورقلة 840 استنتجنا أنه ينقسم إلى ثلاثة مستويات و هي المديرية، الخاليا، المصالح، و سنحاول فيما يلي دراسة هذا الهيكل التنظيمي.

### شرح الهيكل التنظيمي :

انطلاقا من الهيكل التنظيمي للمؤسسة يمكن تحديد المهام الرئيسية لكل المستويات التنظيمية للوحدة كما يلي:

#### ● المديرية:

و يرأسها المدير العام و الذي يقوم بالإشراف على رؤساء المصالح و السهر على تسيير الوحدة و يعمل على حل المشاكل الصعبة كما يقوم على إبرام العقود التي تضمن الاستمرارية و النجاح للمؤسسة و من صلاحياته اتخاذ القرارات العليا و هي أعلى مصلحة في المخطط التنظيمي.

#### ● مصلحة المنازعات:

و تقع في المرتبة الثانية بعد المديرية و من مهام هذه المصلحة الدفاع عن حقوق المؤسسة و متابعة ديونها والإعداد للصفقات من الناحية القانونية و هي تهتم بالكل المشاكل القانونية للمؤسسة و كذلك جميع العمليات القانونية للمؤسسة.

#### ● الأمانة:

وهي تقع في نفس المرتبة مع مصلحة المنازعات و من مهام هذه المصلحة أنها تقوم بتنظيم مواعيد استقبال الزبائن و الموردين و الاتصال المباشر مع المدير و هي تهتم بجميع العمليات المتعلقة بالمديرية.

#### ● مصلحة الأمن الوقائي:

و هي تقع في المرتبة الثالثة من المخطط التنظيمي للمؤسسة و تتمثل صلاحيتها في الحفاظ على أمن المؤسسة الداخلي و وقايتها من جميع الأخطار المحتملة مثل: الحرائق، السرقة،.....الخ، و ذلك بتوفير أشخاص مكلفين لهذه العملية.

● مصلحة الإعلام الآلي:

و هي تقع في نفس المرتبة مع مصلحة الأمن و هي مصلحة تحتوي على حاسوب واحد مركزي يقوم بالاتصال المباشر من جميع الحواسب الأخرى الموجودة في المؤسسة حيث يتم الاتصال بحاسوب المخزن أو الاتصال بمصلحة ما بعد البيع الموجودة بمصلحة الفواترة حيث تمر به جميع الفواتير كما يقدم نظام معلوماتي لمختلف مصالح المؤسسة.

● مصلحة قطع الغيار:

و هي تقع في المرتبة الرابعة من المخطط و من صلاحياتها بيع قطع الغيار للزبائن و ذلك بتقديم وصل للزبائن يتم من خلال تسلم طلبه من المخزن و يقدم له هذا الأخير نسخة من هذا الوصل إلى مصلحة المالية ونسخة تبقى في الأرشيف و تقدم نسخ أخرى إلى بعض المصالح حسب حالة الزبون و هي تنقسم إلى قسمين:

- قسم التسيير: و هو قسم تابع لمصلحة قطع الغيار حيث يعتبر المسؤول على متابعة العمليات التي يقوم بها المخزن و كذلك يقوم بتمويل قطع الغيار.
- قسم التخزين: و يقوم هذا القسم بتخزين و تنظيم و ترتيب قطع الغيار في الرفوف المخططة لها حسب السعة و الحجم و تكون هذه الرفوف مرقمة بطريقة خاصة لتسهيل عمليات البحث.

● مصلحة الصيانة:

و تقع في نفس المرتبة مع مصلحة قطع الغيار و من مهامها صيانة الآلات و تنظيمها و تصليح كل عطب موجود في آلات المؤسسة و التجديد و التحقيق في جميع الأعمال و تحسين الإنتاج و القيام بعمليات التصليح.

● مصلحة ما بعد البيع:

تقع في نفس المرتبة مع مصلحة الصيانة و قطع الغيار و من مهامها متابعة الشاحنات بعد شرائها من طرف الزبون و هي المسؤولة على إعطاء الإرشادات حول كيفية الاستعمال كما تعطي هذه المصلحة ضمانات للعربات الصناعية و تنقسم هذه المصلحة إلى رئيس الفصيلة و الأمانة.

● المصلحة التجارية:

و هي تقع في نفس المرتبة مع المصالح السابقة و من مهامها الاتصال مع الزبون و تقديم توضيحات له على تنوع الشاحنات التي يرغب في شرائها و كيفية تقديم التسبيق الذي يمثل 10% من مبلغ الشراء، و تقدر نسبة مبيعات الشركة سنويا بـ 30% .

● مصلحة المستخدمين:

و هي تقع في نفس المرتبة مع المصالح السابقة و من مهامها تنظيم الأجور و الترقية و استقبال طلبات العمل و المتربصين و الإشراف على عمليات التوظيف كما تقوم بحل المشاكل المتعلقة بالعمال فيما يخص الضمان الاجتماعي و في أساس المؤسسة و الركنة لها كما تقوم هذه المصلحة بتسجيل و مراقبة العمليات التي طرأت خلال الشهر و ذلك بمسك يومية الأجور و إعداد كشف الأجر لكل عامل في المؤسسة و يكون ذلك بإتباع إجراءات هامة.

● مصلحة المالية:

تقوم بمراقبة جميع العمليات المحاسبية و الفحص الدقيق لدفاتر و الصندوق و مراقبة انتظام و صحة الجرد والتغطية و متابعة و تنقسم إلى فصائل:

- فصيلة التحصيل و الزبائن: تهتم باستقبال فواتير الزبون و صفقات البيع بالحاضر و المؤجل و تقيد عمليات الحساب بأرقام خاصة داخل الجدول؛
- فصيلة التنازل بين الوحدات: تهتم بتحويل قطع الغيار و الشاحنات بين الوحدات؛
- فصيلة الخزينة: يقوم بجمع أموال المؤسسة عند البيع أو التسليم سواء كان نقدا أو صك بريدي و سجل في جدول المدفوعات أو المقبوضات يوميا؛
- فصيلة الموردين: تقوم بتمويل المؤسسة بالمستلزمات الضرورية ( ماء- كهرباء) كما يقوم بتسديد فواتير شراء استثمارات مختلفة لصالح المؤسسة و يكون ذلك بإعداد طلب شراء خارجي سند تسليم الفاتورة تشغيل يومية للمخالصة؛
- فرع المحاسبة العامة: جميع أعمال المصلحة عند التطرق للوثائق المحاسبية و كل وثائق الأمر بالمتابعة والتسجيل الأمر بالكتابة و إعداد دفتر الأستاذ و إعداد اليومية المركزية و إعداد دفتر الجرد الشهري والميزانيات الختامية للمؤسسة.

## الجدول رقم (04) : عدد العامل في المؤسسة

عدد	المستوى الوظيفي
14	الإطارات
29	تقنيين
42	منفذين
12	عامل مؤقتين
97	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم الموارد البشرية

## المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل معالجة الموضوع اعتمدنا في الدراسة على أداتين لمعرفة مدى دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية بالإضافة الى الأسئلة الاستقصائية للتوضيح و التحليل.

## الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

## أولا: المقابلة الشخصية

استعمل المقابلة مع عدة موظفين من اجل إعطاء صورة واقعية وإجابة على جميع الاستفسارات التي تساعدنا في الدراسة.

## ثانيا: جمع وثائق

نستطيع من خلال دراسة الوثائق المؤسسة ( القوائم المالية ، الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، الميزانية الجبائية ، تصريحات) لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في المراجعة الجبائية والالتزامه اتجاه إدارة الجبائية من خلال تصريحات مقدمة ، والتي تساعد على صحة الفرضيات والوصول النتائج .

### المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعدما قمنا بتعريف مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وشرح أهم الدوائر والمصالح فيها، سنقوم من خلال هذا المبحث إلى عرض النتائج ومناقشتها.

### المطلب الأول: مناقشة وتحليل نتائج

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج عمل المراجع والتي استخلصت عن طريق الأسئلة الاستقصائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى عرض وتحليل بعض الوثائق المتوفرة والتي تساعد في الدراسة واستخلاص النتائج وذلك بعد الزيارة الميدانية للمؤسسة وكذلك مديرية الضرائب.

### الفرع الأول: جمع معلومات حول المؤسسات

#### أولاً: منتجات المؤسسة

تقوم وحدة ورقلة ذات نشاط تجاري وصناعي فهي تشرف على : بيع الشاحنات الكبيرة منها والصغيرة وعلى بيع قطع الغيار، كما تقوم بتصليح وتحديد الشاحنات الجدول يوضح ذلك:

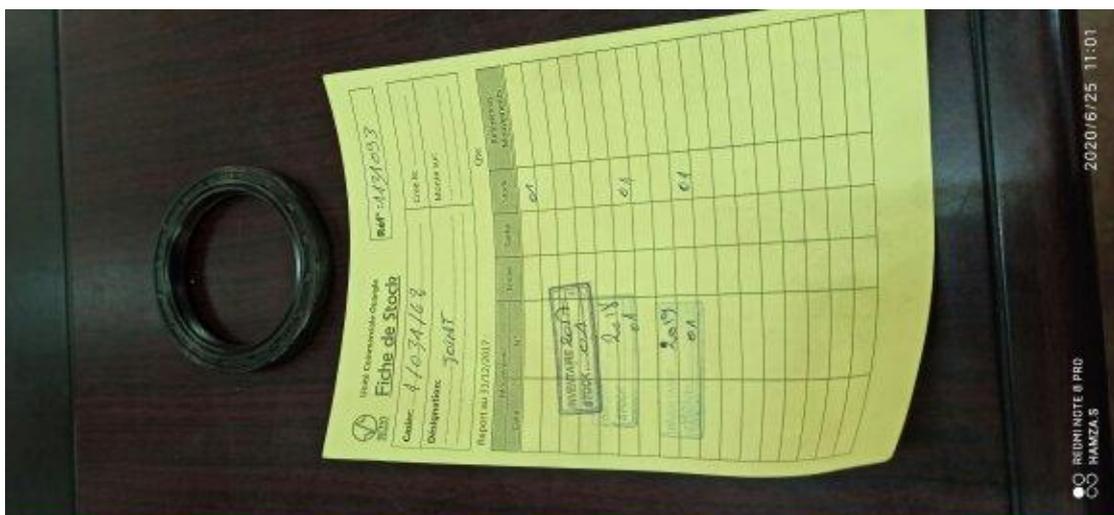
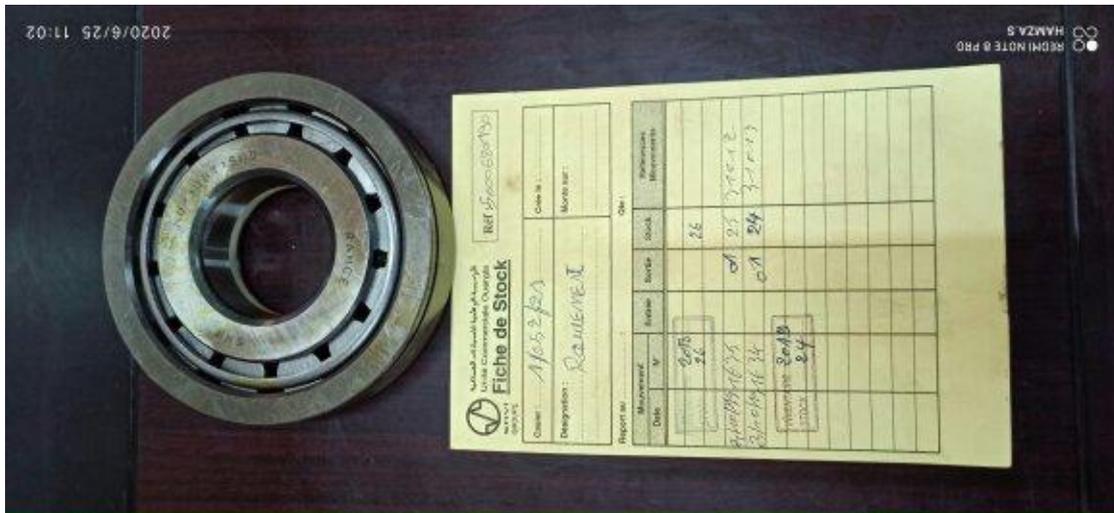
الجدول رقم (05): أنواع منتجات بعض ( قطع الغيار ) لدى المؤسسة مع الصور

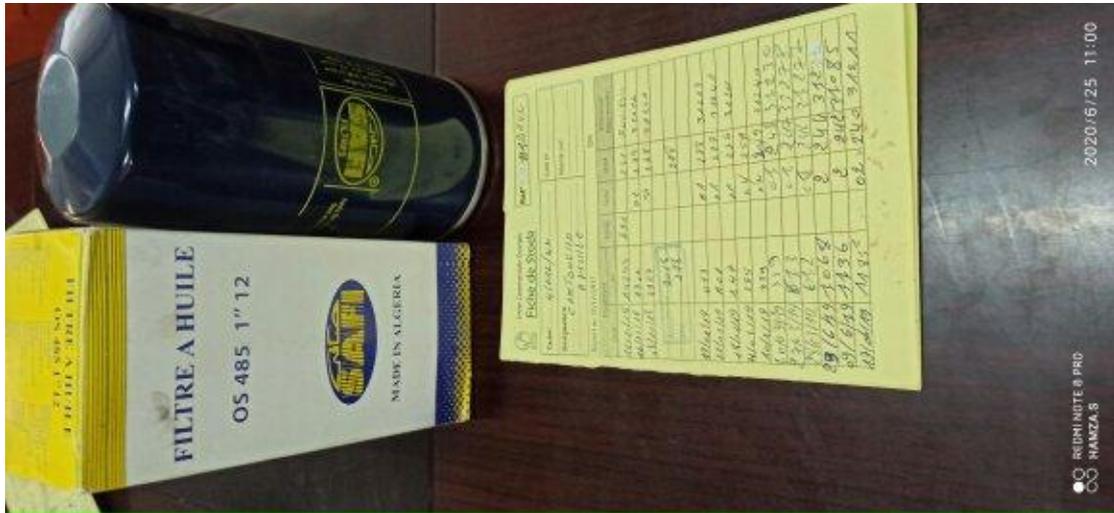
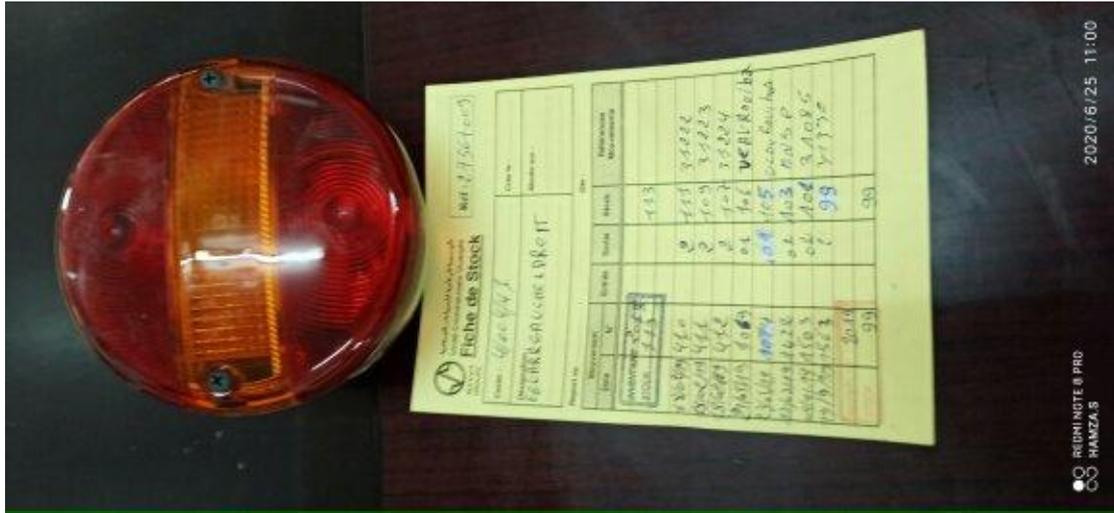
الرقم	الترميز	الكمية	نوع المنتج	ملاحظات
1	0028161066	1	MOTEUR COMPLET DEUTZ	K 120
5	0001119142	1	CARTOUCHE A HUILE	
30	0001131051	1	MANO CONTACT DE STOP	
4	0001141326	1	PIGNON 4éme-35 DENTS	
16	0027567009	2	FEU ARRIERE	
5	0001131093	2	JOINT	
2	5000680190	1	ROULEMENT ROULEAUX 55X140X33	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم التخزين منتجات

- صور لهذه منتج:







المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم التخزين منتجات

ثانيا: الزبائن و الموردين الذين تتعامل معهم المؤسسة

تتعامل مؤسسة سوناكوم مع عدة زبائن وموردين يتعاملون مع المؤسسة بصفة مستمرة.

1/ معلومات حول الزبائن المؤسسة:

الجدول رقم (06): يوضح الزبائن الذين تتعامل معهم المؤسسة سوناكوم

الزبائن	الزبائن المؤسسة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● المؤسسة العسكرية؛</li> <li>● الشركات البترولية ؛</li> <li>● الجماعات المحلية ( الولاية ، البلديات،... )؛</li> <li>● المؤسسة الوطنية للأعمال في الآبار entp</li> <li>● مديرية الاشغال العمومية والنقل؛</li> <li>● مؤسسة سونلغاز ؛</li> <li>● شركة الوطنية للدهون وصبغة</li> <li>● المقاوليين؛</li> <li>● الجمهور ( الأفراد).</li> </ul>	<p>المؤسسة العمومية</p> <p>المؤسسة الخاصة</p> <p>المقاولين و الجمهور</p>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم التجاري

2/ الامتيازات التي تمنحها المؤسسة للزبائن:

أ/ حالة الأول:

المؤسسة لا تمنح لزيائنها أي امتيازات لان سعر محدد من قابل مؤسسة الأم في بعض الحالات التي تمنح المؤسسة امتيازات مع المؤسسات الكبرى وتدخل معها في تفوض من اجل سعر ويتم إرسال الاقتراح المؤسسة الأم وهذا الأخير هي التي تقرر بشأن الأسعار ويتم إرسال الرد من خلاله تم عملية على هذا الأساس.

ب/ حالة الثاني:

الزبائن الذين لديهم امتيازات الضريبة يتم أرفق وثيقة من إدارة الضرائب تثبت ذلك وعلى هذا الأساس يستفيد من تخفيض في الأسعار.

ج/ خدمات ما بعد البيع:

يستفيد الزبون من عدة خدمات نتيجة الشراء من بينها دفتر الضمان الذي يتحصل عليه بعد كل عملية البيع منتج عند تسليم الشاحنة يعطي للمشتري دليل الاستعمال وأحيانا تعليمات التركيب والجدول دفتر الضمان يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): دفتر الضمان

الضمان	شهادة التسليم	فحص مجاني. م.و.ش.ص	شهادة الضمان
شروط الضمان :	الرمز	الرمز	الرمز
● عند تسليم الشاحنة يعطى للمشتري دليل الاستعمال و الصيانة و أحيانا تعليمات التركيب. إن المراكب مضمونة طبقا للأنماط التالية :	الرمز	الرمز	الرمز
المراكب مسلمة من طرف مؤسسة تكون لمدة 12 شهرا أو 1500 و 2000 كلم ابتداء من تاريخ التسليم.	رقم	رقم	رقم
● الضمان مقصور بدقة على تغيير القطعة المعترفة بخللها أو إصلاحها باستثناء جميع التعويضات عن خسارة أو فواتد.	الطرز	الطرز	الطرز
● إن تكاليف نقل العتاد أو القطع المتعطبة و كذلك رجوع الشاحنة من أجل حدوث خلل مغطى من طرف الضمان.	رقم	رقم	رقم
	الرمز	الرمز	الرمز
	رقم	رقم	رقم
	الرمز	الرمز	الرمز
	رقم	رقم	رقم

رقم	رقم	الصنع	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن الضمان لا يعطي نفقات الجر وتثبيت أو تعطيل الشاحنة ( اليد العاملة ) تبقى على حساب م.و.ش.ص.</li> </ul>
المفاتيح	المفاتيح	رقم	
التماس	التماس	المفاتيح	مكان الاستعمال
الباب	الباب	التماس	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إن ساعات العمل التي أجريت : عمال م.و.ش.ص في حالة قيامهم بالتصليح في عين حساب المشتري ، وكذلك مصاريف السفر وإقامة العتاد أو القطع المصلحة أو المعوضة تكون من طرف الضمان .</li> </ul>
المالك	المالك	الباب	
العنوان	العنوان	المالك	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا يمكن أن ينفذ الضمان إلا من طرف فروع م.و.ش.ص أو من طرف شبكة الوكلاء المعتمدين.</li> </ul>
تاريخ	تاريخ	العنوان	تطبيق الضمان مشروط ب:
التسليم	التسليم	التاريخ	- احترام خطة الصيانة التي تنصح بها م.و.ش.ص.
تاريخ	تاريخ	التسليم	- تنفيذ الفحوص الدورية على حساب المشتري يستبعد من الضمان .
نهاية	نهاية	التاريخ	- الفساد الطبيعي للقطع التالية : الوصل ، بطانة ، الفرملة ، مخففات .
الضمان	الضمان	الضمان	لا ينطبق الضمان :
خاتم	خاتم المركز	المسلم	- إذا كانت الشاحنة قد استعملت استعمالا سيئا.
المركز	المركز	خاتم	- إذا استخدمت الشاحنة بإسراف.
المسلم	المسلم	المركز	- إذا لم يضمن الشاحنة وفقا لاحتياجات الصيانة من م.و.ش.ص.
ختم	ختم	المسلم	- إذا كانت الشاحنة قد عدلت خارج الورشات المعتمدة من طرف م.و.ش.ص.
الوحدة	الوحدة	التي	
التي	التي	التي	
أجرت	أجرت	أجرت	
الفحص	الفحص	الفحص	
كلم فعلي	كلم فعلي	كلم فعلي	إذا كانت القطعة أو الجهاز قد بدل بقطعة أو جهاز غير المطابق لمعايير م.و.ش.ص.

التاريخ	التاريخ	تأشيرة المشتري تأشيرة المسلم
---------	---------	---------------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم خدمات ما بعد البيع

### 3/معلومات حول موردين المؤسسة

الجدول التالي يوضح الموردين الذين تتعامل معهم مؤسسة سوناك:

#### جدول رقم(08): يوضح الموردين مؤسسة سوناك

موردين	نوعية السلعة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● مؤسسة الأم؛</li> <li>● مؤسسة الوطنية لصناعة البطاريات</li> <li>السيارات والبطاريات الشمسية (وحدة سطيّف)؛</li> <li>● مؤسسة الأم؛</li> <li>● الوكلاء المعتمدين في الجزائر؛</li> <li>● ZF Algeria</li> <li>● شركة نفطال؛</li> <li>● إتصالات الجزائر؛</li> <li>● شركة تطوير شبكات الشركة تبديل؛</li> <li>● مؤسسة تصليح مقاعد السيارات والأرائك و الخيام؛</li> <li>● مكتب السلام ( بيع أثاث مكتب وأجهزة الكمبيوتر)؛</li> <li>● مؤسسة تجديد الفرامل و الاسطوانات؛</li> <li>● شركة ليند غاز</li> </ul>	<p>شاحنات حجم الكبير والصغير؛ بطاريات شاحنات؛ قطع الغيار؛ الوقود والزيوت و العجلات؛ شبكة الانترنت الاتصال؛ تصليح مقاعد السيارات والأرائك والخيم؛ أثاث مكتب و أجهزة الكمبيوتر؛ تجديد الفرامل والاسطوانات</p>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم التجاري

#### 4/ الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين :

مؤسسة سوناكم تحصل على امتيازات والتخفيضات من قابل الموردين خاصة الوكلاء المعتمدين ( تخفيض في سعر البيع).

#### ثالثا: معلومات عن المؤسسات المالية التي تتعامل معها المؤسسة

تتعامل المؤسسة من الناحية المالية مع البنك الوطني الجزائري ( BNA ) الذي تقوم بتسديد أجور عماله ومختلف مورديها من خلاله، من جهة أخرى استقبال شيكات من طرف الزبائن والجدول التالي يوضح أهم المؤسسات المالية التي تتعامل مع المؤسسة .

#### الجدول رقم (09) : المؤسسات المالية التي تتعامل معها المؤسسة

البنوك	مؤسسات البريد	مؤسسات الاخرى
• البنك الوطني الجزائري ( BNA )	• مؤسسة البريد الجزائري ( POST )	• الخزينة العمومية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم مصلحة المالية

#### رابعا: العقود المبرمة مع المؤسسة

- أبرمت المؤسسة سوناكم عدة عقود مع عدة أطراف وفق القوانين المعمول به من بينها اتفاقيات التي أبرمت مع المؤسسة والشركات وجميعها تخضع للقانون الصفقات المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام وتضمن المواد التالية : توجد في الملحق رقم (01)، والجدول التالي العقود المبرمة مع المؤسسة يوضح ذلك:

#### الجدول رقم (10): يوضح أنواع العقود المبرمة مع المؤسسة

نوعية العقود	المتعاقد مع المؤسسة
عقود العمل	عمال مؤقتين
اتفاقيات	اتفاقيات مع المؤسسات العامة والخاصة جميعها

(تخضع للقانون الصفقات العمومية )	
تأمين على الموظفين (الدائمين ، مؤقتين ، والعتاد المؤسسة ...).إلخ.	عقود التأمين
تقوم بها المؤسسة الأم	عقود الإيجار
تقوم بها المؤسسة الأم	عقود القروض

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من المؤسسة

خامسا: الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة.

### 1/ الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة:

تخضع مؤسسة سوناكف لبعض الضرائب والرسوم وفق للقانون المفروض عليها والجدول التي يوضح الضرائب والرسوم.

الجدول (11): الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة.

الضريبة أو الرسم	الواقعة المنشئة	الوعاء	المعدل	آجال التصريح أو التسديد
الرسم على القيمة المضافة TVA .	القبض الكلي أو الجزئي للثمن، الاستلام المادي للمنتجات	ثمن الحالة المسلمة	19 %	قبل 20 يوم من الشهر الموالي (يتم التصريح بها في وثيقة G50)
الرسم على النشاط المهني TAP .	القبض الكلي أو الجزئي للثمن، الاستلام المادي للمنتجات	رقم الأعمال خارج TVA	01 %	قبل 20 يوم من الشهر الموالي (يتم التصريح بها في وثيقة G50)
الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور IRG/S .	دفع وتحديد قيمة الرواتب والأجور	مبلغ الأجور والرواتب الخاضعة بعد إقتطاع الضمان الاجتماعي 9 %	حسب جدول ضريبة الاجور	قبل 20 يوم من الشهر الموالي (يتم التصريح بها في وثيقة G50)
الضريبة على أرباح الشركات IBS .	تحقيق أرباح		25 %	تدفع على أقساط (تسبيقات)

<p>كالتالي:                  من 20 فيفري إلى 20                  مارس؛                  من 20 ماي إلى 20                  جوان؛                  من 20 أكتوبر إلى 20                  نوفمبر؛                  رصيد التسوية إلى غاية                  30 أبريل من                  السنة الموالية؛</p>				
--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من قسم المحاسبة والمالية

### الفرع الثاني: المراجعة الجبائية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

#### أولاً: علاقة النظام الداخلي و المراجعة الجبائية

في هذه المرحلة سنقوم بتوضيح علاقة النظام الداخلي والمراجعة الجبائية

وذلك من خلال طرح الأسئلة استقصائية مدى فعالية النظام الرقابة الداخلية وللمراجعة الداخلية أن هذه الأخيرة لها ما يؤهلها من المقومات أن تلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار و على جميع المستويات، خاصة الإدارة العليا، والجدول التالي يوضح هذه الأسئلة:

#### الجدول رقم (12) يوضح علاقة النظام الداخلي والمراجعة الجبائية

الرقم	سؤال/جواب	الموضوع / الرد
01	س	هل توجد إجراءات للرقابة الداخلية؟
	ج	✓ نعم يوجد نظام رقابة محكم ويظهر ذلك في الهيكل التنظيمي للمؤسسة لو اخذنا مثلا: مصلحة المحاسبة والمالية تقسم الى ستة أقسام (فصيلة الزبائن وتحصيل الديون ، فصيلة الخزينة ،فصيلة محاسبة المواد،فصيلة المحاسبة العامة، فصيلة الجبائية).

02	س	هل مؤسسة لها الاختيار في التطبيق القوانين و الأنظمة الضريبية ؟ ✓ نعم المؤسسة ملزمة إجباريا لخضوع للقوانين الاقتطاع المفروض عليه وفق التشريعات والقانون المعمول به .	ج
03	س	هل المؤسسة قامت بتطبيق شروط الاستخدام حسب القوانين الحكومية والاتفاقيات مع نقابات العمال ؟ ✓ نعم المؤسسة تمثل النشاط الاقتصادي وتخضع للقوانين المعمول به دخل الدول ، كما أن المؤسسة لديها نقابات تمثله لكي تبين حقوق و واجبات العمال .	ج
04	س	هل ظهور حسابات الأجور في البيانات المحاسبية وحسب المبادئ المتعارف عليها؟ ✓ نعم وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي ظل القوانين و اللوائح المعمول به، أي فحص قائمة الدخل للتأكد من أنها تظهر صحة نتيجة وتشغيل المؤسسة. ✓ أي التفرقة بين الأجور المباشرة وغير مباشرة وفصل أجور القسم الصناعي عن أجور القسم الإداري أو قسم البيع.	ج
05	س	من يقوم بإمضاء في المؤسسة؟ ✓ إمضاء مدير المؤسسة هو الذي يمثل السلطة قانونية للمؤسسة إضافة الى رئيس مصلحة المالية والمحاسبة في معاملات المالية .	ج
06	س	هل يوجد لدى المؤسسة مراجع الداخلي؟ ✓ نعم يوجد مدقق الداخلي يقوم بمراقبة جميع المعاملات وتأكد من صحته و مطابقة الحسابات الختامية على السجلات المحاسبية، التحقيق من وجود الأصول التي تظهر بالميزانية وقيمتها والمبالغ الخاصة بالالتزامات و المنخصصات للتحقيق من أن الميزانية تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي، وفي الأخير يقوم بعقد اجتماع بحضور كل من مدير ، رؤوس المصالح و رؤوس فروع مناقشتها مع إدارة المؤسسة وفي الخير العمل ✓ يقوم بوضع توصيات يحدد فيها كل نقاط بعد عملية تدقيق و في حالة وجود ملاحظات هامة وجود أخطاء يأمر شخص المتسبب في خطأ	ج

		يقوم بتصحيحها لمعالجتها.
07	س ج	هل تتعرض مؤسسة الى مراجع خارجي ؟ ✓ نعم يقوم مدقق خارجي بنفس الإجراءات مدقق الداخلي الى انه يقوم بمعاقة الشخص المتسبب في الأخطاء مثل : إذا كان خطأ مبلغ مالي يتم اقتطع من دخل الشخص المتسبب في خطأ ، إذا كان أخطاء أكبر يتم تحويله الى قسم أحر كإجراء عاقي ، وإذا كان لا يمكن تصحيحها يتم تحويله الى منطقة بعيد، ✓ وفي الأخير يطلب العمل بكل توصيات ويطلب في زيارة قادمة انه لا تجد أخطاء نفسه لأنه سوف تحمل المؤسسة بكامله تلك أخطاء تعرضها لإجراءات عاقي.
08	س ج	في حالات أخطاء كيف يكون التبليغ ؟ ✓ توجد أخطاء روتين عادي يمكن تصحيحها يتم تبليغ الأقسام فيما بينهم، أما في حالات أخطاء التي يمكن تصحيحها يتم إعلام رئيس مصلحة المالية والمحاسبة لدى موظف مردودية من 0 إلى 15 ويتم في تقييم نشاط الموظف أثناء العمل ، إذا كان هذا موظف متسبب في خطأ يمكن رئيس مصلحة أعطاها علامة 0 .
09	س ج	هل برمجيات معمول به تساعد في اكتشاف الأخطاء؟ ✓ نعم تمكننا البرمجيات من اكتشاف الأخطاء وتصحيحها بطريقة سهلة ، وهذا يراجع الى برمجيات المعد بطريقة جيدة.
10	س ج	هل يستطيع في نظرك موظف التلاعب في التسجيلات ؟ ✓ لا يمكن ذلك لان النظام رقابة الداخلي صرامة يمكن اكتشاف عمليات الغش أو التلاعب بكل سهولة.
11	س ج	هل تعد الضرائب والرسوم التزامات على عاتق المؤسسة تجاه الدولة؟ ✓ نعم الضرائب والرسوم التزامات على عاتق المؤسسة تجاه الخزينة العمومية تؤدي بالضرورة الى تفادي المخاطر الجبائية.
12	س ج	ما هي الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة ؟ ✓ الضرائب والرسوم وهي : IRG/SALAIRES/TAP/TVA

		. Droit de timbre الرسوم أخرى قسائم الشاحنات
13	س ج	كيف يتم المراجعة الضرائب و رسوم في المؤسسة ؟ ✓ يتم معالجة جميع المعاملات الجبائية من قبل شخص مكلف مختص في مجال مراجعة الجبائية ولديها عدة دورات في مجال الجباية ويقوم باستمرار بالاطلاع على جميع مستجدات في قانون مالية و خاصة في القوانين والتشريعات الضريبية .
14	س ج	في حالة عدم انتظام المسك الضريبي في المؤسسة ؟ ✓ إن عدم انتظام المسك الضريبي في المؤسسة يعود الى ضعف العلاقة التنظيمية بين المسير الجبائي و المسيرين الآخرين. ✓ تعدد الضرائب والرسوم الجزء الأكبر من الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة.
15	س ج	في نظرك كيف ترى صمعة مؤسسة بالنسبة مؤسسة الأم ومتعاملين الآخرين؟ ✓ مؤسسة حريضة على تكون لديها صمعة جيدة ومتفنية في عمال وليس لديها أي شكوى منقابل العامل حول سياسة العمال وهذا يدل على تسيير جيدا بالنسبة للمسيرين . ✓ أما بالنسبة الضمان الاجتماعي فهي تدفع جميع الاقتطاعات والتي تمثل في 9 % بالنسبة للعمال و 25 % اقتطاع خاص ارباب العمل ولم توجه أي مشاكل مع . ✓ أما بالنسبة البنوك فهي تعامل البنك الوطني الجزائري تدفع من خلاله أجور العمال و تقوم بكل تحويلات المالية حتى المتعاملين الاقتصادي التي تعامل معهم المؤسسة تفضل أن تكون مع نفس البنك . ✓ أما بالنسبة العقود المبرمة مع المؤسسة جميعها تخضع للقانون الصفقات وهي منقسم الى ثلاث أنواع : 1-صفقة مع الوكالات الخاصة يتحدد في السقف وفق لقانون الصفقات مع شرط دفع نقدا في مدة لا تجوز شهر. 2-صفقة مع المؤسسات الوطنية يكون رقم الأعمال كبير يتم تحديد وفق قانون صفقات ويتم دفع من خلال البنك الوطني مدة معين تحددتها

المؤسسة.		
3- صفقة مع الجماعات المحلية مثل : (البلديات ، تطلب الشاحنات الكبيرة والصغيرة نافع) يتم تحديد فيها السقف وفق قانون الصفقات العمومية يتم دفع من الخزينة العمومية حتى لو تأخر دفع سنة أو أكثر .		
✓ أما بالنسبة الإدارة الجبائية تتعرض مؤسسة لتفتيش دوري لكنه لم توجه مشاكل أو منازعات الجبائية ولديها صمعة جيدا بالنسبة للإدارة الضرائب وهي حريصة على هذه صمعة وتعتبر نفسه تمثل مديرة الصناعة.		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات النظام الداخلي في المؤسسة

**التعليق :** بناء على الجدول رقم (12) نستنتج من خلال الأجوبة المطروحة لدى المؤسسة الهيكل التنظيمي يحدد جميع الوظائف واختصاصات ويبين تقسيمات الإدارية وهذا يساعد على التسيير الجيد وتخضع الأنظمة المعمول به الى البرمجيات تسهل العمل وفي حالات الأخطاء يمكن اكتشافها ومعالجتها ، أما بالنسبة الى المسير المؤسسة لديها صلاحيات الإمضاء كما فرضها عليه القانون ، كما أن رئيس مصلحة المحاسبة والمالية لديها تفويض إمضاء المعاملات المالية ، وكل التشريعات والقوانين و الضرائب المفروضة على المؤسسة والاتفاقيات ملزمة بإتباعها في حالة تقاعس يعرضها الى العقوبات القضائية ، ويعتبر المراجع الداخلي مكلف بمراقبة جميع معاملات وتأكد من صحته ...، وتلجأ المؤسسة الى المراجع الخارجي يقوم بنفس المهام المراجع الداخلي ويتم محاسبة المتسبب في الأخطاء وكيفية معاقبتها ، كما أن المؤسسة حريصة على صمعته لدى الآخرين وتعمل على أن تبقي جيدة وهذا يعكس على أن المؤسسة لديها التسيير جيدا .

### ثانيا :التصريحات الجبائية كالتزام على المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية

في هذه المرحلة سنقوم بتوضيح علاقة التصريحات الجبائية كالتزامات على عاتق المؤسسة

يرتبط المكلف بالضريبة ( المؤسسة) مع الإدارة الجبائية من خلال جملة من التصريحات الجبائية والتي تكتب من طرفهم و تراقبها السلطة الإدارية الجبائية وهي عبارة عن مجموعة من التصريحات يقدمه المكلف ومن خلال طرحنا للأسئلة على المراجع المكلف لدى المؤسسة الذي بدورها قام بتوضيح والإجابة على جميع الأسئلة وجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): يوضح علاقة التصريحات الجبائية كالتزامات على عاتق المؤسسة

الرقم	سؤال/جواب	الموضوع / الرد
01	س ج	هل حرص المؤسسة على الالتزام بإيداع التصريحات الجبائية؟ ✓ المؤسسة حريصة على احترامهم لبرنامجهم و موقيت التصريحات الجبائية وهذا يدل على التسيير السليم للمؤسسة.
02	س ج	هل تعلم المؤسسة إن الإخلال بالالتزامات التصريحية يعرضها الى عقوبات وغرامات جبائية؟ ✓ في حالة عدم تصريح المؤسسة بالتزاماتها التصريحية في الوقت المحدد يؤدي الى تعرضها لعقوبات و غرامات مالية.
03	س ج	ما هي التصريحات المفوضة على المؤسسة؟ ✓ تصريح الشهري G50 كشف تفصيلي للأجور ✓ التصريحات بالضريبة على أرباح الشركات G 04 مع الميزانية الجبائية وضريبة تقدر ب 25 %
04	س ج	هناك من يرى أن خوف المؤسسة لتعرضها لرقابة الجبائية يجعله ملتزما جبائي؟ ✓ ترى المؤسسة التزامه جبائي يراجع لنظام الداخلي المعمول به وتشغيل الشخص ذو كفاء عالية يجعله دائما مستعد لتفتيش . ✓ ترى المؤسسة ليس من صالحه عمليات الغش أو اختلاسات أو التهرب الضريبي فهو يؤثر سالب على المؤسسة على صورتها الداخلي والخارجي وهي تعتبر نفسها مؤسسة وطنية .
05	س ج	الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسة؟ ✓ تستفيد من امتياز بحوالي 20 % عند قيام بدورات و تریصات للعمال لديها و يقدر عدد العمال ب: 15 عامل في حالة أقل من 15 شخص تعترض المؤسسة الى غرامة مالية تقدر ب: 20 %.
06	س ج	هناك من يرى إن الثغرات الموجودة في القانون الضريبي تؤثر على تصريحات؟ ✓ حتى يكون التصريح الجبائي ذو جودة يجب أن يملا من طرف شخص ملم

		بالميدان المحاسبي. ✓ التصريحات الجبائية وسيلة فعالة تمكن الإدارة الضريبية من تتبع كل عمليات التي تقوم بها المؤسسة .
07	س ج	جودة التصريح الجبائي تعكس علاقة التسيير السليم للمؤسسة؟ ✓ جودة التصريحات تؤدي الى إعطاء صورة جيدة على المؤسسة لدى الإدارة الجبائية.
08	س ج	تقاس جودة التصريح الجبائي بمدى تعبير على الوضع المالي للمؤسسة من خلال (رقم أعمال ، أرباح ....)؟ ✓ للحصول على تصريح جبائي ذو جودة يجب أن يتضمن معلومات مطابقة لبعض المواصفات والمعايير التي تدرجها الإدارة الضريبية ضمن شروط إعداد التصريح.
09	س ج	هناك علاقة طردية من جودة التصريحات الجبائية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟ ✓ هناك علاقة طردية بين كفاءة المراجع الجبائي وإلمامه بالقوانين والتشريعات الضريبية مما يؤدي الى تطبيق مراجعة جبائية فعالة ينتج عنها تحسين العلاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية. ✓ أن إلمام المراجع الجبائي بالبرامج المحاسبية والبرامج التدقيقية يساعد في تحسين جودة التصريحات.
10	س ج	هل يمكن قياس جودة عمل المراجع الجبائي بمدى اكتشافه للأخطاء و الاغفالات الجوهرية في التصريحات الجبائية؟ ✓ تتطلب عملية المراجعة إلمام المراجع بطبيعة نشاط وعمل المؤسسة. ✓ التخطيط السليم لطبيعة و نطاق و زمن المراجعة الجبائية يساهم بشكل فعال في الكشف عن الأخطاء والاعفالات في التصريحات الجبائية.
11	س ج	هل المراجع الجبائي يساهم في تحسين خدمة المراجعة مما ينعكس على جودة تصريحات الجبائية ؟ ✓ اختيار مراجعين جبائيين ذو كفاءات و قدرات علمية و عملية يؤدي الى تصويب التزامات المؤسسة الضريبية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات المؤسسة

## التعليق:

بناء على الجدول رقم (13) نستنتج من خلال الأجوبة المطروحة بما أن المؤسسة تعيش ضمن محيط وتعيش معه فهذا يعرضها الى مجموعة من المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على نشاطها خصوصا فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة بهدف التنظيم، تعتبر المراجعة التي يقوم بها مراجع داخل المؤسسة تعتبر كوظيفة دائما له و يحمل شهادة الليسانس في المحاسبة ويقوم بمراجعة جميع التعاملات التي تقوم به المؤسسة وتأكد من صحة المعلومات المحاسبية و مطابقتها للقوانين، من أجل تعزيز القدرة على تسير الجبائي وبالتالي القدرة على اتخاذ قرارات جبائية سليمة، أي أن المراجع عند قيامه بنشاطه يعمل على اكتشاف و جود الأخطاء الجوهرية و بالتالي إعطاء مصداقية كبيرة حوال البيانات المصرح بها.

من خلال التصريحات الجبائية التي تعبر عن وضعية المالية للمؤسسة و تحديد مبلغ الضريبة هي عبارة عن دليل إثبات ويتم من خلاله فرض مجموعة من التصريحات الجبائية التي تقع على عاتق المؤسسة والتمثل : رقم أعماله ، أرباحه، أجور العمال، ...)، و حرص المؤسسة على تقديم التصريحات في مواعيدها لأنه يعكس بالايجاب على المؤسسة في حالة التأخير أو غياب إيداع التصريحات تعرض المؤسسة الى غرامات و العقوبات الجبائية وتسعى جهدة على تبقى أن ملزمة في تقديم التصريحات في مواعيدها.

## ثلاث: مفتشية الضرائب والتزامات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من الجانب الجبائي

في هذه المرحلة سنقوم بتوضيح علاقة مفتشية الضرائب ومدى التزام المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من الجانب الجبائي

من خلال زيارتنا الى مفتشية الضرائب من اجل تقييم مدى التزام المؤسسة بإيداع التصريحات في الآجال المحددة وطلبنا منهم بعض المعلومات والبيانات و الإجراءات الجبائية المتبع وكذلك قمنا بمعرفة الوضعية الجبائية للمؤسسة وكيف ترى الإدارة الجبائية المؤسسة سوناكم من خلال زيارات الميداني التي تقوم بها قمنا بطرح الأسئلة الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح علاقة مفتشية الضرائب ومدى التزام المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من الجانب الجبائي

الرقم	سؤال/جواب	الموضوع / الرد
01	س ج	هل تقوم مؤسسة بوضع التصريحات في وقتها المحدد؟ ✓ نعم في الوقت المحدد.
02	س ج	عند زيارة تفتيش للمؤسسة ما هي الوثائق التي تتطلبونها؟ ✓ هي الفحص الشامل للوضع الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة واحترام القوانين الجبائية . ✓ كل العمليات التي قامت بها المؤسسة من فواتير شراء والبيع ، الميزانيات ، و التحقيق من صحة و مصداقية التصريحات المكتتبه للأرباح و أرقام الأعمال و الذمة المالية للمؤسسة.
03	س ج	عند تفتيش هل وجدتم عمليات تدليسية ترمي إلى التملص أو التهرب من دفع التزاماتها؟ ✓ لا لم نجد عمليات تدليسية وتأكد من نزاهة التصريحات والمعلومات و قمنا بفحص الدقيق للوثائق الحسائية التي تملكها المؤسسة ولم نجد أي مخالفات لدى المؤسسة.
04	س ج	من خلال زيارتكم الميداني كيف ترى صورة المؤسسة من ناحية الإدارة الجبائية؟ وجدنا أنا المؤسسة لديها النظام محاسبي منتظم ومحكم ونظام الجبائي يسير وفق التشريعات الجبائية وهذا مما أعطاء المؤسسة صورة متميزة من ناحية الإدارة الجبائية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من مفتشية الضرائب

### التعليق:

بناء على الجدول رقم (14) نستنتج من خلال الأجوبة المطروحة بغية معرفة مدى التزام مؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية ، تم إعلامنا بان المؤسسة تقوم بإيداع التصريحات في مواعيدها وأثناء زيارات الميدانية التي يقوم بها أعوان مفتشية الضرائب للمؤسسة يتم فحص الشامل لجميع الوثائق ، وتأكد من أن المؤسسة لا تتهرب ضريبيا ، وبناء على انتظام ملفاتهم الجبائية التي بحوزتهم تبين أن المؤسسة ملتزمة جبائيا وهذا يعطى صورة متميزة بالنسبة للإدارة الجبائية.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من قبل محافظ الحسابات

سنقوم بتحليل جدول حسابات النتائج والأصول والخصوم جدول تدفقات الخزينة

الفرع الاول: تحليل جدول حسابات النتائج

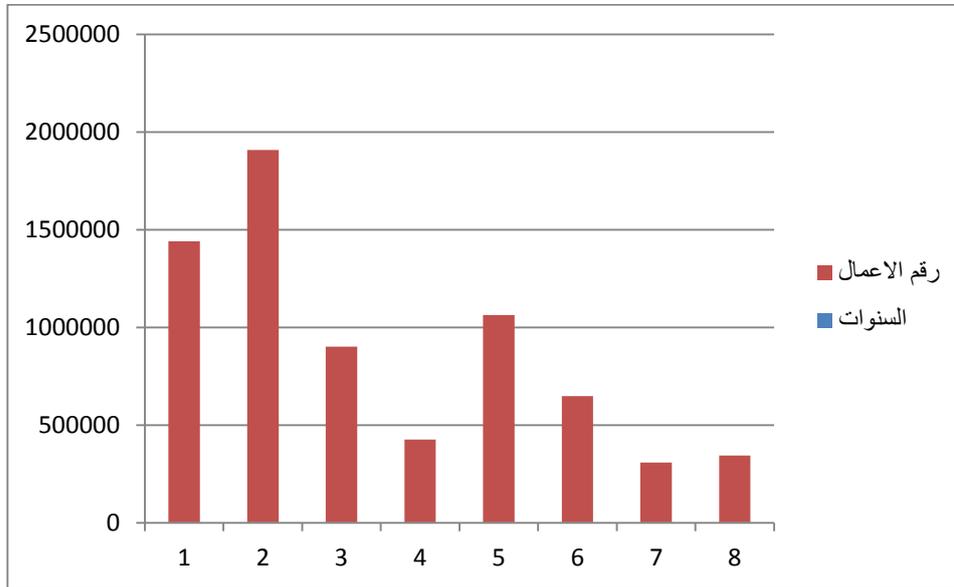
1/ تحليل رقم الأعمال:

جدول رقم (15): يمثل تطور رقم الأعمال من خلال سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال (KDA)	1438952	1905450	899208	423277	1060484	646095	306728	341723

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

الشكل رقم (07): تمثيل بياني يوضح تطور رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على جدول رقم 12

من خلال الجدول رقم 15 المقدم لدينا ابتداء من سنة 2012 الى غاية سنة 2019 وعليه نلاحظ في سنة 2013 قدرة نسبة ب: ( 32.42 % ) مقارنة بسنة 2012 ، أما في سنة 2014 شهدت انخفاض كبير قدر

ب: (52.81% -) مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 استمر الانخفاض قدر ب: (52.93% -) مقارنة بسنة 2014 ، أما في سنة 2016 شهدت ارتفاع كبير قدر ب: (150.54% ) مقارنة بسنة 2015 ، أما في سنة 2017 شهدت انخفاض كبير قدر

ب: (39.08% -) مقارنة بسنة 2016 ، أما في سنة 2018 شهدت انخفاض مرتفع قدر

ب: (52.53% -) مقارنة بسنة 2018 ، أما في سنة 2019 شهدت ارتفاع قدر

ب : (11.41% ) مقارنة بسنة 2018.

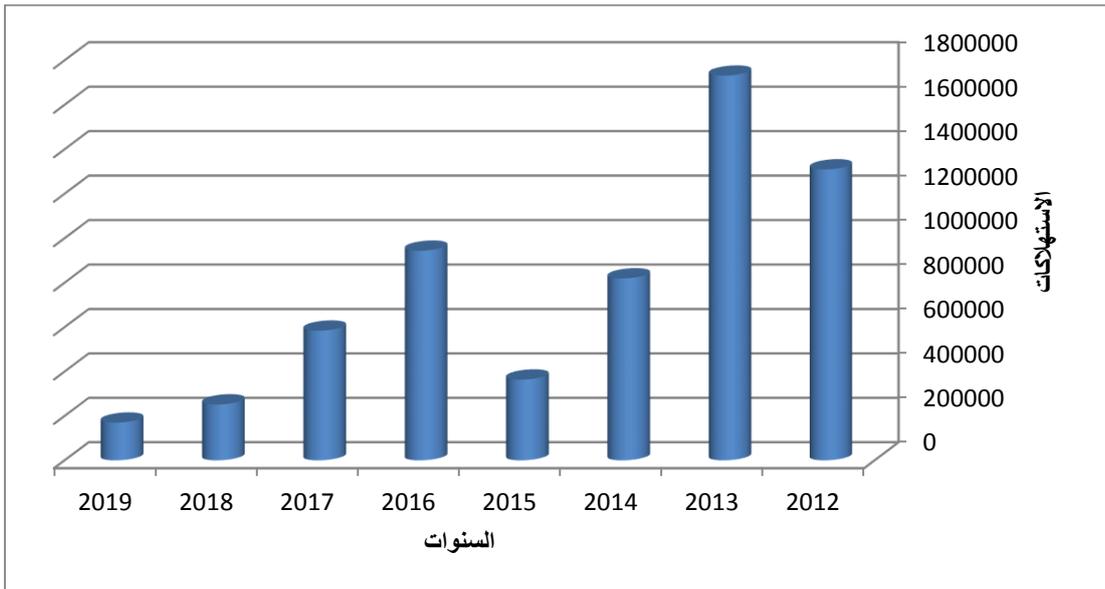
2/تحليل استهلاك السنة:

جدول رقم (16):يمثل تطور الاستهلاك من خلال سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستهلاك KDA	1309455	1731011	819344	363821	943815	584326	251857	169752

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

الشكل رقم (08): تمثيل بياني يوضح تطور الاستهلاك



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على جدول رقم 13

من خلال الجدول رقم 16 المقدم لدينا ابتداء من سنة 2012 الى غاية سنة 2019 وعليه نلاحظ في سنة 2013 شهدت ارتفاع قدر ب : (32.19%) مقارنة بسنة 2012 ، أما في سنة 2014 شهدت انخفاض كبير قدر ب: ( -52.67%) مقارنة بسنة 2013 ، أما في سنة 2015 شهدت انخفاض طفيف قدر ب : ( -55.60%) مقارنة بسنة 2014 ، أما في سنة 2016 شهدت ارتفاع كبير قدر ب: ( 159.42%) مقارنة بسنة 2015 ، أما في سنة 2017 شهدت انخفاض قدر ب: ( -38.09%) مقارنة بسنة 2016 ، أما في سنة 2018 شهدت انخفاض كبير قدر ب: ( -56.90%) مقارنة بسنة 2017 ، أما في سنة 2019 شهدت انخفاض قدر ب: ( -32.60%) مقارنة بسنة 2018.

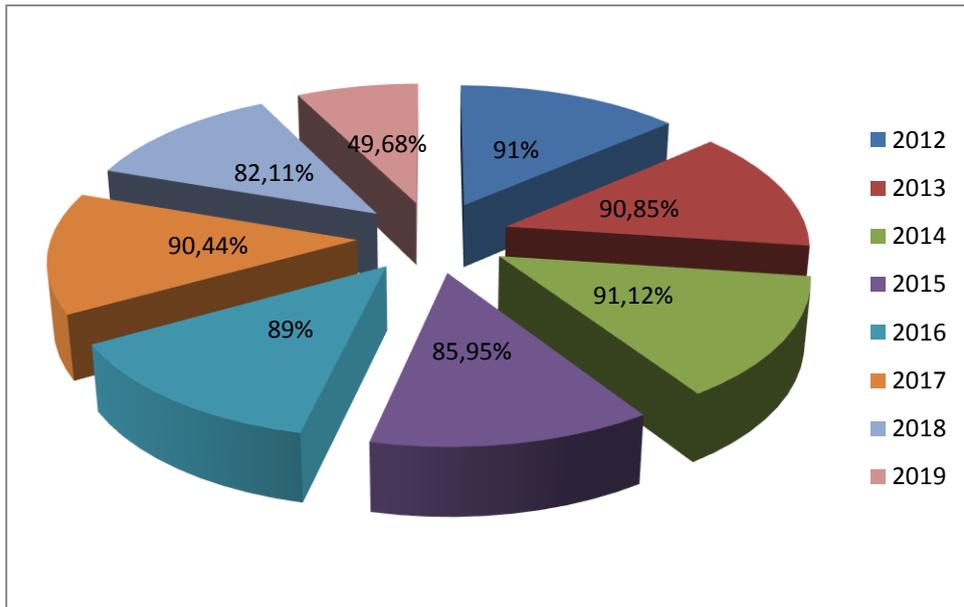
3/ مقارنة الاستهلاك السنة مع رقم الأعمال:

جدول رقم (17): يمثل مقارنة الاستهلاك مع رقم الأعمال من خلال سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسب	% 91	%90.85	%91.12	%85.95	%89	%90.44	%82.11	%49.68

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

الشكل رقم (09): تمثيل بياني يوضح مقارنة الاستهلاك مع رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على جدول رقم 14

من خلال الجدول رقم 17 المقدم لدينا ابتداء من سنة 2012 الى غاية سنة 2019 وعليه نلاحظ  
 نلاحظ ارتفاع بنسبة (91 %) في سنة 2012 أما في سنة 2013 شهدت انخفاض قدر ب: (90.85%) ،  
 أما في سنة 2014 شهدت ارتفاع طفيف قدر ب : (91.12 % ) ، أما في سنة 2015 شهدت انخفاض  
 قدر ب : (85.95 %)، شهدت ارتفاع طفيف قدر ب: (89 %) ، أما في سنة 2017 شهدت ارتفاع قدر  
 ب: (90.44 %) ، أما في سنة 2018 شهدت انخفاض قدر  
 ب: (82.11 %) ، أما في سنة 2019 شهدت انخفاض كبير قدر ب: (49.68%).

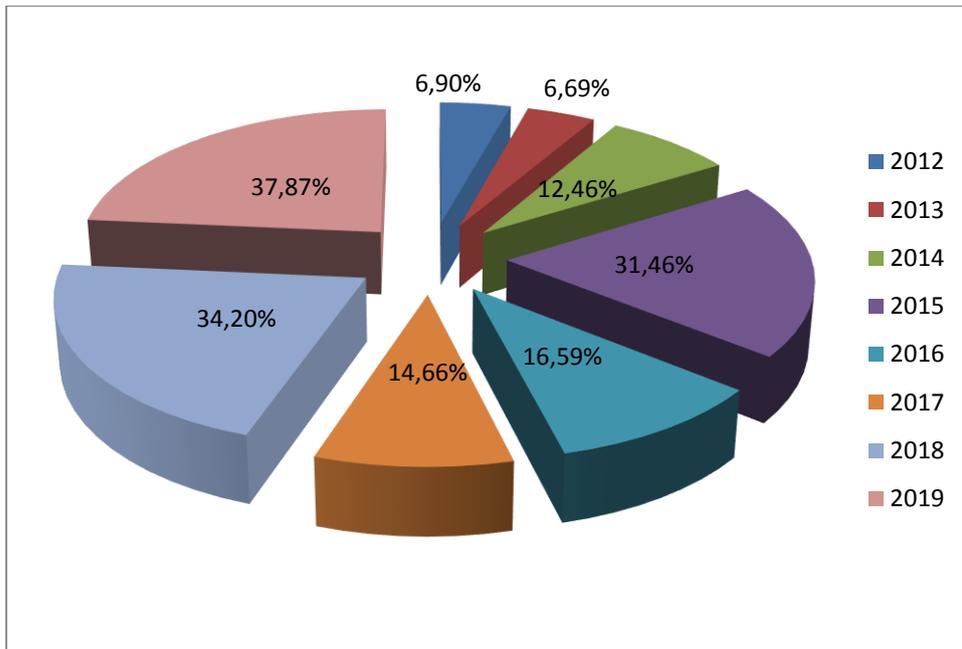
#### 4/ مقارنة نفقات الموظفين مع رقم الأعمال:

جدول رقم (18): يمثل مقارنة نفقات الموظفين مع رقم الأعمال من خلال سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسب	6.90 %	6.69 %	12.46 %	31.46 %	16.59 %	14.66 %	34.32 %	37.87 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

الشكل رقم (10): تمثيل بياني يوضح مقارنة نفقات الموظفين مع رقم الأعمال



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول رقم 18 المقدم لدينا ابتداء من سنة 2012 الى غاية سنة 2019 وعليه نلاحظ انخفاض في سنة 2012 قدر ب: ( 6.90 % ) ، أما في سنة 2013 استمر الانخفاض قدر ب: ( 6.69 % ) ، أما في سنة 2014 شهدت ارتفاع قدر ب: ( 12.46 % ) ، أما في سنة 2015 شهدت ارتفاع كبير قدر ب: ( 31.46 % ) ، أما في سنة 2016 شهدت انخفاض كبير قدر ب : ( 16.59 % ) ، أما في سنة 2017 شهدت انخفاض قدر ب : ( 14.66 % ) ، أما في سنة 2018 شهدت ارتفاع قدر ب : ( 34.32 % ) ، أما في سنة 2019 شهدت ارتفاع كبير قدر ب: ( 37.87 % ) .

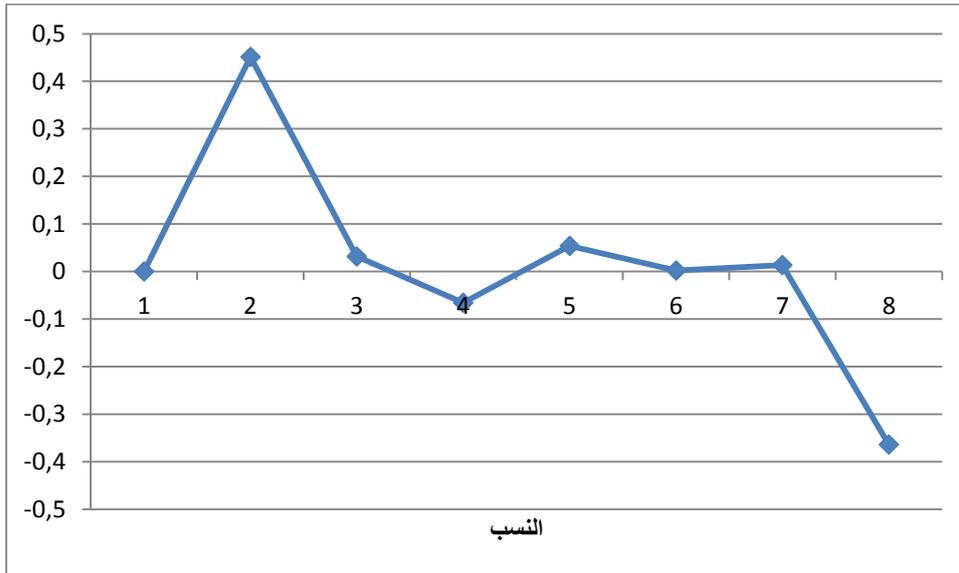
### 5/ تحليل الأصول والخصوم:

جدول رقم (19): يمثل الأصول و الخصوم من خلال سنوات الدراسة

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسب	/	%45.16	%3.18	%6.55-	%5.39	%0.21	%1.38	%-36.42

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

الشكل رقم (11): تمثيل بياني يوضح الأصول و الخصوم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول رقم 19 المقدم لدينا ابتداء من سنة 2012 الى غاية سنة 2019 وعليه نلاحظ في سنة 2013 شهدت ارتفاع كبير قدر ب : (45.16%) مقارنة بسنة 2012 ، أما في سنة 2014 شهدت انخفاض كبير قدر ب: ( 3.18 %) مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 شهدت انخفاض قدر ب:(-6.55%) مقارنة بسنة 2014، أما سنة 2016 شهدت ارتفاع طفيف قدر ب: ( 5.39%) مقارنة بسنة 2015، أما في سنة 2017 شهدت انخفاض قدر ب: ( 0.21%) مقارنة بسنة 2016 ، أما في سنة 2018 شهدت ارتفاع طفيف قدر ب : ( 1.38%) مقارنة بسنة 2017 ، أما في سنة 2019 شهدت انخفاض كبير قدر ب: ( -36.42%) مقارنة بسنة 2018 .

#### 6/ تحليل جدول الخزينة خلال سنتين (2014/2013):

من خلال التدفقات الخزينة بتصنيف نشاط المؤسسة الى ثلاثة أنواع من العمليات : عمليات الاستغلال ، عمليات الاستثمار ، عمليات التمويل ، بالحكم على وضعية الخزينة المؤسسة من خلال جدول الخزينة لسنة ( 2014/2013 ) وعليه:

#### جدول رقم (20): يمثل الخزينة خلال سنتين

2014	2013	السنوات البيان
793535308.72	475086061.62	تدفقات الخزينة المتأتية من الاستغلال (A)
1290900.36	2210000.00-	تدفقات الخزينة المتأتية من الاستثمار ( B )
898000000.00-	475000000.00-	تدفقات الخزينة المتأتية من التمويل ( C )
103173790.92-	2123938.38-	تغير تدفقات الخزينة ( A+B+C )

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات من جدول تدفقات الخزينة

من خلال جدول رقم 20 المقدم لدينا خلال سنتين نلاحظ فيها تغيير تدفقات الخزينة وعليه:

\* تبين من خلال دورة الخزينة لسنة 2013 كانت سالبا قدرت ب: ( -2123938.38- د ج ) ، رغم ايجابية دورة الاستغلال والتي قدرت ب : ( 475086061.62 د ج ) ، أما في فيما يتعلق في بدورتي الاستثمار

والتمويل كانت سالبا قدرت ب: (-2210000.00 د ج، -475000000.00 د ج ) وهذا ما أدى الى عجز في الخزينة الدورة سنة 2013.

\* تبين من خلال دورة الخزينة لسنة 2014 كانت سالبا قدرت ب: (-103173790.92 د ج ) ، رغم ايجابية كل من دوري الاستغلال و الاستثمار و التي قدرت ب : (793535308.72 د ج ، 1290900.36 د ج )، أما في ما يتعلق بدورة التمويل كانت سالبا قدرت

ب: (-898000000.00 د ج) وهذا ما أدى الى عجز في الخزينة الدورة 2014.

### الفرع الثاني: تفسير و تحليل النتائج

شهدت المؤسسة خلال الفترة محل الدراسة تذبذبات وانعكست ساليه وإيجابية على الوضعية صحية لنشاط المؤسسة و عليه:

- من خلال ارتفاع وانخفاض مبيعات السلع والمنتجات والخدمات ما أثر على النمو رقم الأعمال ومشاهدتها من تذبذب وهذا يؤثر على ترجع المبيعات و القدرة التنافسية .
- من خلال مختلف السلع والخدمات التي تستهلكها المؤسسة عند قيامها بنشاطها الأساسي مع تذبذب الاستهلاك خاصة من مشتريات السلع والخدمات الخارجية هذا خاصة مع وجود السلع قابل لتلف من قطع الغيار الشاحنات إذا لم يتم بيعها في أوقات محدد سوف يجعله تخسرا قيمة السلع مشتريات.
- كلما كانت الاستهلاك كبير يؤثر على رقم الأعمال وعكس صحيح.
- من خلال نفقات الموظفين المتزايد وما شهدت المؤسسة من انخفاض وارتفاع يؤدي الى تسديد أجور العمال وتسديد الفواتير الكهرباء... الخ، تلجأ المؤسسة الى سحب على المكشوف من البنك وفيما يسمى بمستحقات أنية.
- أما من ناحية الجبائية فان المؤسسة تقوم بتجميع المبلغ المستحقة الضريبي تجمعها مع جميع الوحدات الموزعة عبر تراب الوطني وتحويلها الى المؤسسة الأم في الميزانية العامة تقوم هذه الأخيرة بتقديمه الى مديرية كبريات المؤسسات.
- شهدت المؤسسة سوناكم ارتفاعات وانخفاضات من خلال السنوات المقدم لدينا وهذا يعود لعدة أسباب كما يرها محافظ حسابات أن المؤسسة تعني مشاكل ومنها في عدم استقرار وضعية مالية لديها،

- نقص وتزايد في توظيف خلال سنوات التي اطلعنا عليها ،عزوف الأفراد والشركات والمؤسسات مع ظهور منتجات منافسة في السوق أدى الى ترجع مبيعات المؤسسة، كما شاهدت مؤسسة سوناكم التي كانت رائدة في سنوات سابقة عند ظهورها كيف كانت مهيمنة على المنتجات المستورة وهي المتحكمة في الميناء وكل منتجات وهي التي تقوم بتسويقها وبيعها،
- يرى في الأخير أن تشهد انتعاش وتطور ومواكبات تطورات وخاصة الآن أصبحت تمثل النشاط الاقتصادي العسكري.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل حاولنا الإجابة على الإشكال المطروح للدراسة المتمثل في دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية حيث تم الاعتماد على الدراسة الميدانية إذا تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، المبحث الأول تطرقنا فيه الى الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها و مناقشتها حيث خلصت الدراسة الى النتائج واستنتاجات التالية:

- بعد القيام بالدراسة الميدانية في مؤسسة سوناكم جعلني أعرف على طبيعة ونشاط وطريقة سير العمل لديهم ، والإجراءات المطبقة في التنظيم الداخلي و معرفة نظم رقابة ؛
- ويعتبر عنصر البشري هو الركيزة أساس في المؤسسة وخاصة الجانب الجبائي ومعرفة المؤهلات العلمية والعملية والتكوينات المستمرة لديهم أدي الى تسير سلسا لعملية المراجعة والتسيير الجبائي وتقليل نسب المخاطر الجبائي ؛
- كما أن المؤسسة لديها برمجيات تساعد في العمل ولديها شبكة الاتصال تساعد في تواصل بين الأقسام فيما بينها وبين الوحدات والمؤسسة الأم وهذا يجعله تتحكم في الوقت وتدارك الأخطاء؛
- إلمام المرجع بالنصوص والتشريعات الجبائية والأنظمة الضريبية بالبرامج المحاسبية والتدقيق، يساهم في تحسين جودة التصريح الجبائي؛
- تحقيق المراجع من أن المعلومات والبيانات مطابقة للمواصفات التي تدرجها الإدارة الضريبية ضمن شروط إعداد التصريح، ينتج عنه تصريح ذو جودة؛
- الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي بشكل فعال يساهم في الكشف الأخطاء و الاغفالات وخاصة في التصريحات الجبائية؛
- كيفية تقييم ومراقبه مفتشية الضرائب للمؤسسة سوناكم ؛
- لجانا إلى محافظ حسابات نعتبرها المراجع مستقل ومحاييد لكي يعطنا الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- حولنا تجسيد دور المراجعة ونطاق تطبيقه و الانعكاسات التي تعود عليها وتساهم بفائدة من خلال التصريحات الجبائية .

الخاتمة

## الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، لقد أدى كبر نشاط المؤسسة وتعقيد العمليات التي تقوم بها و زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة مع ظهور الحاجة الى المراجعة الجبائية كمنشاط يساعد الإدارة القيام بمهامها وباعتبارها من أهم الوسائل التي تلجا لها المؤسسة في تخفيض أعباءها الجبائية بالطرق المشروعة وذلك من خلال الدور الذي تلعبه المراجعة و مساهمتها في تحسين الوضعية الجبائية للمؤسسة عن طريق اكتشاف الثغرات الموجودة في التصريحات الجبائية والعمل على تصحيحها وتصويبها و العمل على زيادة التزام المؤسسة ضريبيا من خلال إيجاد أفضل السبل لتدنته أعبائها الجبائية.

و إمام بحوثات الدراسة تناولنا الموضوع من خلال فصلين ، فصل نظري ، فصل تطبيقي وكان انطلاق من فرضيات الدراسة سعيا لتحقيق هدف الدراسة وعلى ضوء هذا الأمر ارتأينا أن يتضمن مسك الختام توزيع هذه الخاتمة الى نتائج البحث.

اختبار الفرضيات، التوصيات و آفاق.

### نتائج البحث و اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتواصل إليها في البحث الأمر الذي مكنا من نفى أو إثبات كل فرضية تم وضعها في مستهل البحث.

### اختبار الفرضيات:

اشتملت الدراسة على فرضيات و سيتم فيما يلي اختبارها

- نجاعة تكمن باستخدام ضوابط و مؤشرات و أنظمة في تطبيق المراجعة الجبائية؟

تعتبر أن المراجعة الجبائية أداة هامة لتصويب وضعية المؤسسة الجبائية ودور هام حيث تعمل على تشخيص وضعية المؤسسة أن للمراجعة الجبائية دور فعال في التأثير على جودة التصريحات الجبائية من خلال تصحيح الأخطاء والاستغلال الأمثل لنقاط القوة وتقييم نجاعتها الجبائية وكذلك من خلال

إنقاص أعباءها الضريبية الى أقصى حد ممكن وذلك و ذلك وفقا للقوانين و التشريعات الجبائية المعمول بها وهذا ما يثبت الفرضية الأول؛

- التأكد من أن المكلف قد اعد تصريحات الجبائية وفق لأحكام التشريع الجبائي؟  
بما أن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي فانه أعطى الحق للمكلف بإعداد تصريحاته بنفسه نعتبر أن تصريحات ذات مصداقية وصحيحة التي تعكس الوضعية الحقيقية للمكلف استناد على الوثائق والإثباتات القانونية فان الإخلال بها يعرض المؤسسة لمخاطر جبائية متمثلة في عقوبات وغرامات مالية وهي نتيجة الى انحراف المؤسسة عن التشريعات و القوانين الجبائية، و هذا ما يؤثر على جودة البيانات التصريح الجبائي وتكمن أهمية المراجعة الجبائية والدور الذي تلعبه في تحسين جودة التصريحات الجبائية و تجنب المؤسسة فرض رقابة جبائية شديدة عليها من طرف الإدارة الجبائية وهذا ما يثبت الفرضية الثانية ؛
- عدم وصول الى اتفاق بين سوناكم وإدارة الجبائية ؟

واعتماد على النتائج المتواصل إليه وجدنا اتفاق بين مؤسسة سوناكم و إدارة الجبائية في حالات نادر ما يكون هناك تأخير أو إغفال يعرض المؤسسة للعقوبات والغرامات المالية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة .

### نتائج البحث:

- تعتبر المراجعة الجبائية وسيلة فعالة تمكن المؤسسة من تشخيص وضعيتها الجبائية من خلال معرفة نقاط القوة والضعف؛
- تساعد المراجعة الجبائية المؤسسة على اتخاذ قرارات تخدم مصالحها المالية؛
- معرفة المراجع الجبائي لطبيعة نشاط و عمل المكلف يؤدي الى معرفته أي الأنظمة التفصيلية التي يجب استخدامها من اجل استفادة المكلف من الامتيازات الضريبية ؛
- من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع الجبائي بطابعها العلاجي و الوقائي تمكن المؤسسة من تجنب أخطار مستقبلية؛
- تعد التصريحات الجبائية من أهم الأدوات التي تستغلها الإدارة الجبائية من اجل تحصيل الموارد المالية وتمويل الخزينة العمومية؛

- كلما تضمن التصريح الجبائي معلومات صحيحة و دقيقة معبرا عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة سوناكم كلما جنبهم أعباء وتكاليف جبائية تعتبر الأعباء الجبائية من الأعباء المؤثرة على الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- تقاس جودة التصريح الجبائي بمدى تعبيره على الوضع المالي للمؤسسة ؛
- يجب أن يطابق التصريح الجبائي للمواصفات و المعايير التي تدرجها الإدارة الضريبية ضمن شروط إعداد التصريح وهذا ما يساهم في تحسين الجودة التصريح الجبائي.

### توصيات واقتراحات البحث:

عن ضوء النتائج السابقة، يمكن أن نجتهد في تقديم بعض التوصيات فإننا نقترح التوصيات التالية:

- فالمراجعة في المؤسسة تسمح بالتطبيق الحسن للعمل الإداري وضمان استمرارية دون أي نوع من المشاكل و تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الإدارة من خلال قياس العمل على أداء الموظفين ،تقييم العمل من خلال وتحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بوضوح ،القيام بمراجعات منظمة و دورية للأنشطة المختلفة و رفع تقارير النتائج لمنع الغش و الأخطاء و اكتشافها إذا ما وقعت ، تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة و إجراءات حماية أصول المؤسسة؛
- مدى الاعتماد على نظام المحاسبة و التقارير المالية و التأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع ، العمل على اكتشاف الأخطاء و الانحرافات وطرق السعي لتصحيحها مع مواجهة العقبات والمشاكل التي تواجه سير المرافق التنظيمي الأسلوب الملائم حتى لا تظهر في المستقبل مرة أخرى ؛
- زيادة تأهيل وتدريب المراجعين والمسيرين من اجل الارتقاء بمستوياتهم العلمي والمهني وبالتالي تمكّنهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة ؛
- العمل على تبسيط إجراءات تحقيق الضريبة وجبايتها هذا ما يسهل على المكلف إعداد تصريحاته وحساب الضريبة ، كما يسهل على المراجع القيام بعمليات المراجعة والتحقق كما إن ملائمة فرض الضريبة وجبايتها لظروف المكلف تؤدي الى فرضها بما لا يعرقل أعمال المكلف و هذا ما ينعكس إيجابا على تصريحاته؛
- التعاون والتنسيق مع الجهات والمصالح الجبائية الأخرى لتوفير الكثير من الجهد و الوقت خاصة في استغلال المعلومات؛

- يجب على المؤسسة الاطلاع الدائم لمعرفة بجميع تغيرات التي تطرأ على قوانين والإجراءات الجبائية؛
- من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التصريح والتحصيل لتسهيل عملية الاتصال أن تلقى راجح من كلا طرفين؛
- محاولة توفير كل الإمكانيات اللازمة والتي تساهم في تحقيق تسير جبائي وهذا ما يعكس ايجابا على وضعية المؤسسة لدى الإدارة الجبائية من خلال التصريحات الجبائية المقدمة.

### آفاق الدراسة:

في الخير يمكن القول أن بحثنا هذا لم يلم بجميع الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلق البحوث أخرى في الموضوع.

كما أردانا الإشارة لأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:

- تفعيل المراجعة الجبائية في الجزائر؛
- دور المراجعة الجبائية في تقييم الفعالية الجبائية للمؤسسات؛
- دور المراجعة الجبائية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات؛
- دور المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

- أ- عودي مصطفى، " الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري"، الطبعة مزوار ، الوادي ، الجزائر ، 2009 ، ص:64.
- ب- محمد عباس محزني ، "اقتصاديات الجباية و الضرائب "، دار هومة للنشر والتوزيع، 2004، ص:145.
- ت- <sup>1</sup>مسعود صديقي ، أحمد النقار، " المراجعة الداخلية"، مطبعة مزوار ، الطبعة الأولى، الوادي، الجزائر، 2010، ص: 11
- ث- مصطفى عوادي ؛ الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة ( تحديث قانون المالية 2009) ط 1 مطبعة مزوار الوادي الجزائر 2009.
- ج- منصور ابن عمارة ؛ إجراءات الرقابة المحاسبية والمالية /دار هومة للطباعة والنشر (د ط ) الجزائر 2011.
- ح- منصور بن أعمارة، " إجراءات الرقابة المحاسبة و الجبائية " ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص:32.
- خ- أمين السيد أحمد لطفي ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005، ص:03
- د- أمين السيد أحمد لطفي، " فلسفة المراجعة "، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008/2009، ص:03
- ذ- منصور أحمد البديوي ، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002/200، ص:13
- ر- هادي التميمي ،"مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية "، دار وائل للنشر ، الأردن، 2004، ص:20، ص:21 .
- ز- غسان فلاح المطارنة ،"تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان ،الأردن ، 2006، ص:13
- س- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص:16

ش- محمد عباس محززي، «اقتصاديات المالية العامة» الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص:183 .

## المذكرات الجامعية :

أ- حياة تيسوكاي ؛ صبرينة سعودي ؛ حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون العام للأعمال سنة 2014/2013 جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

ب- سوداني فاطمة ، بايدي عائشة ، رحموني عبد الرحمان ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، لنيل شهادة الماستر تخصص جباية المؤسسة سنة 2014/2013، جامعة أدار،

ت- زعروعة فاطمة ، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة ، لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام سنة 2013/2012 ، جامعة تلمسان،

ث- مصطفى عوادي، ضبط نظام التصريحات الجبائية للتقليل من الغش الضريبي في الجزائر، لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مناخمت المؤسسة ، سنة 2007/2006 ، جامعة أم البواقي،

## ج- دراسة (garunee Wonglimpiyarat) (04 October 2010)،

ح- راضية بن يزه، "اثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسات ،قطاع الخدمات" ،مذكرة ماستر، غيرمنشورة، جامعة ورقلة،الجزائر،2012،ص:56.

خ- يوسف الصادق ؛ المراقبة والتحقيق الجبائي كسب رئيسي للمنازعة الضريبية / مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء / المدرسة العليا للقضاء الدفعة 17 د ب ن 2009 .

ج- الاخضر لقليطي، مراجعة الحسابات و واقع الممارسة المهنية في الجزائر، دراسة حالة من خلال الاستبيان،مذكرة ماجستير، غيرمنشورة ، جامعة ، باتنة ، الجزائر،2009،ص:21

د- بسام محمد احمد ،" دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية " ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين،2006،ص:22.

- ذ- جهاد محمد فهد جاد الله ، " كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحوسبة " ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2001 ، ص: 26.
- ر- صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012، ص:30
- ز- عمر علي عبد الصمد ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، جامعة ،المدية ، الجزائر، 2009، ص:46
- س- كردودي سهام ، " المعلومات المحاسبية والرقابة الجبائية ، دراسة عينة من المؤسسات الصيدلانية " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2009/2008 ، ص:56.
- ش- لالوش غنية ، " دور المعلومات في توجيه استراتيجية المؤسسة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002/2001 ، ص:22.
- ص- <sup>1</sup>لطيفة غولة،"الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة ميدانية لمؤسسات اقتصادية"، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص:56.
- ض- ماجد إسماعيل ، أبو حمام ، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2009 ، ص:54
- ط- <sup>1</sup>محمود محمد الزيود ، " دور أنظمة المعلومات في تحسين فاعلية عملية اتخاذ القرارات " ، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:51، ص:52
- ظ- مدني بن بلغيث، "إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال توحيد الدولة"، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007، ص:191.
- ع- عمر ديلمي، " اثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2009/2008 ، ص: 98.
- غ- ناصر محمد علي المجهلي ، " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2009/2008 ، ص:54.

ف- هشام راضي، " النظام القانوني للإدارة الضريبية في فلسطين بين النظرية و التطبيق " ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2004 ، ص: 124.

## المقالات :

أ- ليث علي الحكيم ، عمار عبد الأمير زوين، " قياس جودة معلومات الوظائف الداعمة لعمليات إدارية علاقات الزبون باستخدام نشر دالة الجودة" مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد 03 ، المجلد 11 ، العراق ، 2009، ص: 81.

ب- حسين عاشور جبر العتابي؛ فيصل سرحان عبود العزاوي؛ التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (مجلة دراسات محاسبة ومالية (JAFS) المجلد عشر العدد 44 الفصل الثالث 2018 المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية /جامعة بغداد كلية للإدارة والاقتصاد جامعة ديالى.

ت- شرف ؛ سمير و الغريد ؛ عدنان والخطيب ؛ ناصر ؛ توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور متطلبات إدارة الجودة الشاملة دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية في الأردن مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون المجلد 29 العدد 2 سنة 2007 .

ث- علي حسين؛ الدوغجي؛ أهمية مراعاة بعض المفاهيم السلوكية والالتزام بالمبادئ المحاسبية لزيادة فاعلية عملية الفحص الضريبي مجلة الدراسات المحاسبة والمالية العدد الثاني ؛ المجلد الأول للفصل الثاني 2002 المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية جامعة بغداد .

ج- في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا IAS IFRS كنوش عاشور، "متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد.

ح- بوعلام ولهي، " المراجعة الجبائية كإحدى أدوات التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول "التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة، الجزائر، 3-4 ماي 2005، ص: 02.

- خ- حاتم كريم كاظم ، سندس ماجد رضا ، " اثر تقنية المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية " ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد 02 ، مجلد 10 ، العراق ، 2008 ، ص:117.
- د-رشا حمادة ، أثر الضوابط الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الاول ، المجلد 26، جامعة دمشق ، 2010، ص:56.
- ذ- سليم ابو زيد ، هشيم علي الحجازي ، " أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية و أبعاد إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة " ، مجلة البحوث المالية و التجارية ، العدد 02، جامعة قناة السويس ، مصر، 2007، ص:04.
- ر- سمية قحמוש، "المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية"،دراسة حالة بإدارة الضرائب لولاية بسكرة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016، ص:297.
- ز- ظاهر القشي ، هشيم العبادي ، أثر العمولة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن"، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، عدد72 ، جامعة القاهرة ، 2009، ص:13.
- س- عصام محمد البحيصي، أنور عدنان نجم ، " مدى استدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية " ، مجلة الجامعة الإسلامية ( سلسلة الدراسات الانسانية )، العدد الثاني ، المجلد 17 ، غزة، فلسطين ، 2009 ، ص: 714.
- ش- محمد براق ، تسعديت بوسبعين، "تطبيق النظام المحاسبي المالي و متطلبات النظام الجبائي الحالي " ، ملتقى دولي بعنوان " النظام " ، جامعة البليدة ، الجزائر، IAS IFRS والمعايير الدولية
- الحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية
- ص- ملتقى حول " إدارة الجودة ثلحة نوال جغلوب،" نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المرافق العامة حالة الإدارة الجبائية " ،
- ض- حكيمة مناعي ، " ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر أحمد العماري 2011، ص: 12.
- ط- الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد45 ، جامعة باتنة، 2010، ص: 16.
- ظ- جغلوب ثلحة نوال، "التدقيق الضريبي بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي " ، اللتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر ، جامعة سكيكدة، 2010، ص: 05.

ف- عجلان العياشي ، " نحو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء و التحصيل لتعزيز القدرة التنافسية "، ملتقى دولي حول ، التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة مسيلة ، الجزائر ، ماي 2005،ص:10.  
مراجع أجنبية:

- 1- Brasseur.C, **data management qualité et compétitivité**, Lavoisier, hermes science, 2005.
- 2- **Guide pratique de Contribuable** Ministère des finances Direction générale des impôts Algérie, 2011.
- 3- Marti L.O, Wanjohi M. S, Magutu P.O, Mokoro J.M, **Taxpayers Attitudes and Tax Compliance Behavior in Kenya**, **African Journal of Business& Management**, Aiblishing, April 2010.
- 4- Ministère des finances Direction Générale Des Impôts **Guide Pratique des déclarations Fiscales** op.cit.
- 5- Palil. M.R, Fariq.M.A, Determinants of Tax Compliance In Asia A Case of Malaysia, **European journal of social sciences**, Volume 24, Number 1, 2011.

## الوثائق والقرارات :

أ- القوانين المالية 2020/2019 التشريعات الجبائية ومنشورات

ب- مديرية العامة للضرائب لولاية ورقلة (قسم مفتشيه الضرائب ؛ قسم لجان الطعن ؛ قسم المنازعات الجبائية).

ت- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية ، المادة 18-01 من قانون الاجراءات الجبائية 2020، ص: 08

ث-الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، وزارة المالية، المديرية الضرائب، الجزائر 2020، ص: 50.

مواد تشريعية:

1- المادة 148 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة للجمهورية لسنة 2020.

- 2 المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020
- 3 المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجمهورية الجزائرية 2020
- 4 المادة 51 من قانون الرسم على الرقم الاعمال للجمهورية الجزائرية لسنة 2020 .
- 5 المادة 51 من قانون الرسم على رقم الاعمال للجمهورية الجزائرية سنة 2020
- 6 المادة رقم 13 قانون المالية لسنة 2020.

الملاحق

الملحق رقم 1: اتفاقية حول :

اقتناء شاحنة صهريج

الملحق رقم 2: التصريح بالوجود  
(Gn°8)

الملحق رقم 3: التصريح (Gn°2)

الملحق رقم 4 : التصريح  
(Gn°50 A)

الملحق رقم 5: التصريح  
(Gn°50)

الملحق رقم 6: التصريح  
(Gn°3)

الملحق رقم 7: التصريح  
(Gn°1)

الملحق رقم 8 : التصريح

(Gn°4bis )

الملحق رقم 9: التصريح  
(Gn°4)

الملحق رقم 10: التصريح  
(Gn°4)

الملحق رقم 11: التصريح  
(Gn°23)

الملحق رقم 12: التصريح  
(Gn°29)

الملحق رقم 13 : التصريح  
(Gn°51)

الملحق رقم 14: الإقرار الضريبي

الملحق رقم 15: جدول حسابات  
النتائج المؤسسة الوطنية للسيارات  
الصناعية

الملحق رقم 16: جدول الأصول  
و الخصوم و زبائن و موردين  
المؤسسة الوطنية للسيارات  
الصناعية

الملحق رقم 17 : التصريحات  
الشهرية (Gn°50)

الصفحة	الفهرس
I	إهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ - د	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الأدبيات النظرية لمراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية
3	المطلب الأول :أساسية حول المراجعة الجبائية
3	الفرع الأول: مفاهيم حول المراجعة
3	أولا : مفهوم ومعايير المراجعة
6	ثانيا: أهداف وأنواع المراجعة
10	الفرع الثاني: مفاهيم حول الجباية والمراجعة الجبائية
11	أولا : مفاهيم حول الجباية والمراجعة الجبائية
14	ثانيا: مراحل المراجعة الجبائية
16	المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول جودة التصريحات الجبائية
16	الفرع الأول: مفهوم التصريحات الجبائية و أهميتها
16	أولا: تعريف التصريحات الجبائية وإبراز مدى أهميتها
20	ثانيا: أنواع التصريحات الجبائية الملزم بها المكلف بالضريبة
28	الفرع الثاني : جودة التصريحات الجبائية

	أولاً : تعريف وخصائص جودة التصريحات الجبائية
36	ثانياً: العناصر المساهمة في جودة التصريحات الجبائية
39	المطلب الثالث:مدى دور المراجعة الجبائية ومساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية
39	الفرع الأول: مساهمة برنامج المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية
40	الفرع الثاني: مساهمة جودة المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية
41	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
41	المطلب الأول :الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع
46	المطلب الثاني :تقييم الدراسة من الدراسات السابقة
46	المطلب الثالث : تقييم الدراسات السابقة
48	الفصل الخلاصة
	الفصل الثاني : حالة مؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة
50	تمهيد:
51	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
51	المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المعتمدة
51	الفرع الأول: منهج مجتمع و عينة الدراسة
52	الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن المؤسسة
59	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
59	الفرع الأول : الأدوات المستخدمة
59	أولاً : المقابلة الشخصية
59	ثانياً: جمع وثائق
60	المبحث الثاني: النتائج و المناقشة
60	المطلب الأول : مناقشة وتحليل النتائج
60	الفرع الأول : جمع معلومات حول المؤسسة
60	أولاً : منتجات المؤسسة
64	ثانياً: الزبائن و الموردین الذين تتعامل معهم المؤسسة

68	ثالثا: معلومات عن المؤسسات المالية التي تتعامل معها المؤسسة
68	رابعا: العقود المبرمة مع المؤسسة
69	خامسا: الضرائب و الرسوم المفروضة على المؤسسة
70	الفرع الثاني: المراجعة الجبائية في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
70	أولا: علاقة النظام الداخلي و المراجعة الجبائية
76	ثانيا: التصريحات الجبائية كالتزام على المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
78	ثالثا: مفتشيه الضرائب والتزامات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية من الجانب الجبائي
79	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من قبل محافظ الحسابات
79	الفرع الأول: تحليل جدول حسابات النتائج
85	الفرع الثاني: تفسير وتحليل النتائج
87	خلاصة الفصل
89	الخاتمة العامة
94	قائمة المصادر و المراجع
-	الملاحق
-	الفهرس

